Süleym[aniye] [Ktp.] Kütüphanesi
Kısım Hacı Mahmud Ef.
Yeni Kayıt No 5976
Eski Kayıt

ندائي كيم من وراقاليم غربت

تمت هذه النسخة العبد الفقير
المعترف بالذنب والتقصير المتوكل
على الرحمن عبده محمد بن
سليمان التوقي
غفر الله له ولوالديه
[illegible]

عبد الرحمن

HACI MAHMUD EFENDİ
BEŞİKTAŞ
Vakıf Kütüphanesi

٥٩٧٦

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي اعرب بتركيب الكائنات من حروف كاف نون وبنى الافلاك
المرفوعة على الحركة في الارض المحفوظة على السكون والصلوة على رسوله
من تبين المبني ومن عرب العرباء وعلى آله وصحبه مصابيح الانوار ومفاتيح الاسرار
ما لاحت الورقاء في الاوراق ولاحت الجوزاء في الآفاق وبعد فيقول العبد
الضعيف المذنب النحيف يعقوب بن سيد علي عفي عنهما الملك العلي هذه
فوائد قيدتها على شرح الديباجة للمصباح حين قرأ على بعض اخوانه لاجل الفهم
وقد كنت قد ما يدور ببالي ويجول في خيالي ان يجرد له شرحا جامعا لمقدار
اصول النحو وقواعده وحاويا لنكته ومسائله وفوائده لاني وجدته مختصرا يحتوي
على لطائف الكتاب وينطوي على دقائق لب الالباب مع رغبات المحصلين
على تعلم هذا الكتاب وتحصيله واعتدادا واعتناء بهم نحو الاحاطة بمجمله وتفصيله
فاختلست فرصا من ابان التحصيل وتشمرت معتصلا بالجد الجليل وتممت
التي تلك الفوائد ما يذلل صعابه لابيه ويسهل طرائق الوصول التي كنوزه لطيفة
مؤديا فيه فوائد بهية قد خلا عنه الضوء والاصباح وفوائد سنية لم توجد في
الافتتاح بل في المفتاح فجاء بحمد الله شرحا فيا تينا يشرح على نكته حجاب
الفواد وخلا وافيا يتعاظم على لجة انسى ارباب كلم كان المشبه به من الفاظها
جار وان الطيب منها سائر وكان انفاس المسيح من نسيمها اذ من شميمها يحيى ميت
وهذا مع اني بالمقصور معترف ومن بحر معترف ولكني اقول بلسان كليل وجنان
عليل شعر وكم من جاهل حكى نفيس والى يوسف حكى في يوسف الفلوس وكم
اجلوا جلا حسنا كما لي نصيب منه انشط الدروس احيي بانفس تومئ بغضب تسليم
تقضي بادي النفوس والى ابد التضرع ان يجعل ما الفته من هذا الدر العظيم

خالصا

خالصا لوجهه الاكرم متوبا من رحمته في دار النعيم يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من اتى
الله بقلب سليم وها انا اشرع في تذييل الشين للشارحين بعون الفيض في حرمة
رب العالمين قال الحمد لله الذي لا يبلغ كنهه جاده اي لا يصل الى تصوره بحقيقته كنهه
كل من يجد في الكتابة باي طريق كان من النظر والرياضة وان وصل الى التصور
بوجه يميزه عما عداه وما قيل انه حاد بالحاء المهملة على معنى انه لا يبلغ كنهه من يحيره
فليس بشيء لخلوه عن حسن الفائدة اعني الاشارة الى عدم الوصول باي طريق
كان على ان فيه ايهام جواز التحديد بدون البلوغ الى كنهه وهو باطل ولا يحصى
اي لا يضبط عدد نعمائه في الكتاب قال تعالى وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها اي لا تضبطوا
عددها فالاحصاء هنا مستعمل في الضبط فقط على سبيل التجريد كما قالوا
في قوله تعالى سبحان الذي اسرى بعبده ليلا وهاد اي صار مستنيرا في نهار عرفانه ارواح الكافة
بكسر اللام ونار اي صار مستنيرا بانوار احاطة المشابح جمع شبح الكامين بفتح
اللام والصلوة على من لم ير اي لم فلا يقتضي الا مفعولا واحدا وهو قوله اثرا وهو
بفتحتين ما بقي من رسم الشيء للكفر الا محاه ومحاه من المحو عطف تفسيري في مختار
الصحاح الطموس الامحاء من باب دخل وجلس وطمسه غيره من باب ضرب فهو
متعد ولازم ولا رسما عطف على اثرا ولفظة لا زائدة مؤكدة للنفي اي
ولم ير رسما من رسوم الكفر الا ازاله وعفاه في مختار الصحاح اندرس وانمحى
عفى المنزل وعفته الريح يتعدى ويلزم وبابهما عدا انتهى فيعلم من القرينة مؤكدة
لما عطف عليه جنس المعنى محمد بدل المبعوث بالهدى اي بالاهتداء وبالهداية لان
فان هدى يجيء لازما ومتعديا والنور اي بالنور الذي تلألأ في جبهته او
بنور الاسلام الذي طلع على الخلق فرفع عنهم ظلمة الكفر المنشرح بصيغة مقدمه بالفتح
والسكون مصدر ميمي من قدم اي محمد الذي انشرح في القلوب مرفوع على انه
فاعل منشرح المعتمد على الموصول والصدور عطف على القلوب فالمنشرح

بالجر صفة لسببية ببركة قدومنا بابن رسالة الحمد اي صفة جرت على غير من هي له
والصلاة على اله الكرام جمع كريم واصحابه العظام جمع عظيم ومن ثم اشارة
الى الاوراق التي كتبها الشارح قدس سره نفسه او حسية بناء على ان الديباجة يعني
متاخرة عما كتبه كما هو الاكثر او اوراق مكتوبة للاعراب في ديباجة كتاب المصباح
في مختار الصحاح الديباجتان الخدان فما تمنا ذكره واوائل الكتب جمعها وجمعها
فلذلك سمي بالديباجة ماخوذة من غرائب فوائد المفتاح وابتداءا نا اولا
نصب على الظرفية اي قبل اعراب الديباجة باية من كتاب الله تعالى تبركا وتيمنا
وعرفوا الاية بانها طائفة من القرآن المبين يتصل بعضها ببعض الى انقطاعها
طويلة كانت او قصيرة وبيت تابع اي ابتدا بيت من الابيات لتقييد ...
وتمرنا بالميم اي حذاقة في باب الاعراب قاعيا داعليه يقال مرن على الشيء
من باب دخل تعوده واستمر عليه كذا في مختار الصحاح معتصما حال من فاعل ابتدا
من الله بحبل الرشاد اي متمسكا بالحبل الرشاد كاينا من الله وقدم الجار على
من الله على ذي الحال المجرور وهو حبل الرشاد وان لم يجوز الاكثر للتوسع في الظرف
المتعلق به تمسك وما وقع في بعض النسخ حبل الرشاد بدون الباء لا يساعده
كتب اللغة التي رأيناها فانه الهادي الى سبيل السداد بفتح السين المهملة الاستقامة
ومعتذرا بان شغلي الى ... اي معروف والعذر اي الاعتذار
عند كرام الناس مقبول اما الاية فقوله تعالى قال رب اني لا املك الا نفسي
واخي قال فعل ماض فاعله مستتر فيه راجع الى موسى عليه السلام رب منادى حذف
حرف النداء وحذف ياء المتكلم ايضا اجتزاء بالجيم والزاء المعجمة اي اكتفاء
بالكسرة فانهم قالوا ان ياء المتكلم اذا اضيف اليه المنادى جاز اسكانه
وهو الاكثر في الاستعمال لذا لم يلزم من اسكانه اجتماع الساكنين وفتحه
كما جاز في غير النداء وجاز حذفه ايضا اجتزاء بالكسرة وهذا الحذف

في غير

في غير النداء قليل الا في الفواصل والقوافي لان النداء موضع تخفيف لان
المقصود من الكلام هو غير النداء وهو انما لتوجه المخاطب فيطلب الفراغ منه
بالسرعة ليتوجه الى المقصود وجاز ابدالها الفا ايضا لانه نوع من التخفيف
ولا يكاد هذا الابدال يوجد في غير النداء نحو يا ربا نجنا وزعم علي قوله
عليه السلام بلالا بغير تنوين اصله يا بلالي فحذف حرف النداء وقلب ياء المتكلم
الفا واما ما روي منونا او منونا على جعل بلال اسم جنس نحو لكل فرعون موسى
فليس مما نحن بصدده لكن ينبغي ان يعلم ان حذف الياء وقلبها الفا في
المضاف الى ياء المتكلم انما يكون اذا كان مشهورا بالاضافة اليها فلا يقال
في يا عدوي يا عدو بحذف الياء ولا يا عدوا بقلبها الفا هذا ما قالوه فليكن
به فانه ينفعك في مواضع شتى ومحل رب بدون الياء المحذوفة نصب لانه
مفعول به لان معناه اريد وادعو رب في يا رب مع سابقتها اي اخرها
وغايتها يقال ساقة الجيش اي مؤخرها يعني ان قوله يا رب مع قوله اني
لا املك الا نفسي واخي في محل النصب لكونه مقول القول هكذا قيل لكن فيه
نظر لان الجملة التي لا تقع موقع المفرد لا يكون لها محل من الاعراب لان الجملة
مبنية لا تستحق الاعراب بنفسها فلم يكن لها حظ من الاعراب الا من جهة قيامها
موقع المفرد وهذا هو المشهور المسطور فيه بالقلم ما يستر به اي لا شك فيه وفي
الجملة اي جملة يا رب مع سابقتها ليست بواقعة موقع المفرد لانه مقول
القول لا يكون الا جملة اي مقول القول الذي قصد به الحكاية جملة محكية
مستقلة ليس الا جملة ولهذا قالوا وجب كسر ان بعد القول بمعنى الحكاية
لانه ابتداء الكلام المحكي تدبر وكذا ما وقعت صلة لا يكون الا جملة فلا يكون
محلها النصب فمعناه لا تواخذني يا رب قوله اللهم لفظ يقال متصلة بالثناء
في الاكثر لنفي الاثم والخطاء الحاصل بنفي الحكم واثباته والواقع خلافه نحو

ما جائني القوم او جائني القوم اللهم الا زيدا فمعناه لا تواخذني يا رب فان
كلامي الاول غير تام بل يحتاج الى المستثنى او لتاكيد الكلام عند المستمع فكانه قال
ايها المستمع اعلم اني ادعو الله تعالى يشهد بكلامي انه حق في الاستثناء كصدق
وقد يقال قد يجب العادة باستعمال هذا اللفظ فيما في ثبوته ضعف فكانه
يستعان في اثباته بالله تعالى واصله يا الله ام اي اقصدنا بالخير فحذف حرف
النداء لكثرة الاستعمال وجعل الميم عوضا عنه واتصل به فصار اللهم
الا ان يقال ان قال ههنا بمعنى ذكر ومثل هذا ياتي ولم تعلمهم قولنا ضرب
مصدر وغير ذلك لكن حينئذ لا تكون الجملة واقعة في مقول القول المذكور بل
تكون مفعول ذكر والكلام فيما اي في جملة وقعت فيه بل جوابه الصحيح ان حكم
الجملة واقعة موقع مفعوله قال فان المفعول لا يكون الا مفردا بمعنى انا لا نسلم
انها ليست بواقعة موقع المفرد مطلقا بل باعتبار كون مقول القول حكاية
عن واقعة وجملة واما باعتبار كونه في موقع المفعول فهو في موقع المفرد فبهذا
الاعتبار انه منصوب المحل لكن لا يخفى عليك ان قول ذلك القائل في محل
النصب بكونه مقول القول يابى عنه هذا واعلم ان الحق عندهم كون الجملة الواقعة
مقول القول في محل النصب ولهذا عدوها احدى الجمل السبع التي لها
محل من الاعراب حال بالها محل من الاعراب ويشعر بذلك قوله من ان مقول
القول يكون جملة محكية ولا يكون لفظه منصوبا الا اذا كان مصدرا للقول
قلت حقا لان القول مصدر بمعنى الحكاية مثلا اذا قال شخص الله اكبر و
يقول احد في جوابه قلت حقا فان معناه الله اكبر وهذا الكلام حق فحق
قول الحقايق على هذا المجموع ولهذا جاز ان يكون مفردا انتهى واما وجه ان
المفعول لا يكون الا مفردا فلان المفعولية وكذا الفاعلية انما تطران على
الاسم الذي هو من اقسام الكلمة والكلمة لا تكون الا لفظا مفردا الخ

فح

فحينئذ يستقيم الكلام ويحصل المرام بفتح الميم المطلب من رام الشيء طلبه كذا في شرح
جمال الدين الكشاف فكذا اي كما يكون القول المذكور منظورا فيه قول النحاة
ان الكلام لا يكون الا من اسمين او من اسم وفعل منظور فيه ايضا فانه منقوض
بالمنادى نحو يا رب فانه كلام مع انه مركب من حرف النداء والاسم وهو المنادى
لان المنادى هو الاسم المطلوب اقباله باحدى حروف النداء ففي قوله منقوض
بالمنادى نوع تسامح قوله وجوابه اي جوابهم مبتدأ خبره قوله من يعرف اي جواب
النحاة بان النداء في تقدير الفعل كما مر حيث قال معناه ادعو زيدا وادعو
رب فيكون مركبا من اسم وفعل من يعرف اي يبطل بانه لو كان في تقدير
الفعل لكان محتملا للصدق والكذب لان الفعل الذي قدر به النداء كذلك
اي محتمل لهما لكن يمكن ان يقال نحو نصب على انه مفعول له لبهم ان الملازمة
في قوله لو كان في تقدير الفعل لكان محتملا للصدق والكذب ممنوعة و
انما يصدق تلك الملازمة ان لو كان الفعل المقدر بالنداء اخباريا
كأن قيل اي من الصيغ الاخبارية وهو ممنوع لم لا يجوز ان يكون ذلك الفعل المقدر من
الصيغ المشتركة بين الاخبار والانشاء كالفاظ العقود جمع عقد بالفتح
كالبيع والعتق والنكاح وغيرها نحو بعت واعتقت وزوجت فانه
اي لفظ بعت وكذا نظايره مشترك بين الاخبار والانشاء فان بعت
مثلا يستعمل لانشاء البيع تارة اي مرة وللاخبار عنه اخرى صفة لمحذوف
اي تارة اخرى في مختار الصحاح يقال فعل تارة بعد تارة اي مرة بعد مرة
والجمع تارات وتير كعنب وربما قالوا فعله تارا بعد تار بحذف الهاء انتهى
وانما انتصابهما اما على الظرفية او على المصدرية على عكس ما قيل في
مرة في قولك ضربته مرة وكذا لفظ ادعو يستعمل تارة لانشاء النداء
اي الابتدائية واثباته بهذا اللفظ وتارة اخرى للاخبار عن الدعوة

الآية فلا يرد السؤال فلا بأس لنا أن نذكر هاهنا معنى الإنشاء والإخبار
إرشادا للمتعلم وهو أن كل كلام إما للإظهار مدلوله وهو الخبر كقولك
زيد قائم فإنه صيغة للإظهار مدلوله وهو ثبوت القيام لزيد وكذا قولك
بعت إذا أردت به الإخبار يكون للإظهار مدلوله وهو أي مدلول بعت
صدور البيع منك في الزمان الماضي أو للإثبات مدلوله عطف على قوله للإظهار
مدلوله فهو الإنشاء كقولك اضرب فإن المقصود منه إثبات مدلوله
وهو صدور الضرب من المخاطب وكذا بعت إذا أردت به البيع الحالي يكون
للإثبات طلب صدور البيع منك الآن قالوا هذا اللفظ مبني على الفتح
بناء لازما إما لمشابهته اسم الإشارة لأن قولك الآن معناه هذا الوقت
على ما هو مذهب سيبويه وإما لمشابهته الحرف بأنه في أصل الوضع ذو صيغة
واحدة فإنها لا تثنى ولا تجمع ولا تصغر ويكون في الاستعمال مع لام التعريف
وسائر الأسماء يكون في أول الوضع نكرة ثم يتعرف ويتنكر ولا يبقى على حال
فلما لم ينصرف فيه بنزع اللام شابه الحرف لأن الحرف لا يتصرف فيه كذا في شرح
اللباب وهذا المذكور من قولنا إما للإظهار مدلوله أو للإثبات مدلوله
معنى قولهم الإخبار إثبات ما كان يريد أن قولهم الإخبار إثبات
أو نفيه وإن خرج عنه ظاهر الإخبارات الاستقبالية والحالية لكن صحيح
في التحقيق لأن معناه هو هذا المذكور بعينه ذلك لأن معنى قولهم الإخبار
إثبات ما كان أنه إثبات ما ثبت وتحقق في نفس الأمر من النسبة في أحد الأزمنة
الثلاثة فيدخل فيه نحو يضرب حالا أو استقبالا أو نقول إنه ليس من قبيل التعريف
بالمساواة بل من قبيل المسامحة الواقعة فيما بينهم فإنهم كثيرا ما يكتفون
بذكر البعض عن الكل وهاهنا كذلك قوله أو نفيه عطف على إثبات أي ما ثبت
على المعنى المذكور فيدخل نحو لا يضرب حالا ويضرب في الإنشاء إثبات ما لم يكن

اى لم

أي لم يوجد بعد كطلب الفعل في الأمر وطلب الترك في النهي فإنهما حاصلان بعد الأمر
والنهي من هذا اللفظ موجود له فهذا أي قولنا إما للإظهار مدلوله أو للإثبات
مدلوله معنى قول بعض المعقول أي قول علماء علم البيان والمعاني إنه إن كان يكون لنسبة
الكلام خارج تطابقه أي تطابق تلك النسبة ذلك الخارج أو لا تطابقه فالخبر وإلا أي وإن
لم يكن لنسبة الكلام خارج تطابقه أو لا تطابقه فالإنشاء هاهنا ليس بجزء [illegible]
بل مرتبة من أن طائفة [illegible] بيان ذلك أن الكلام الذي دل على وقوع النسبة
بين الشيئين إما بالثبوت بأن هذا ذاك أو بالنفي بأن هذا ليس ذاك فمع قطع
النظر عما في الذهن من النسبة لا بد أن يكون بينهما نسبة ثبوتية أو سلبية لأنه إما
أن يكون هذا ذاك أو لم يكن فمطابقة تلك النسبة الحاصلة في الذهن المفهومة من الكلام
لتلك النسبة الواقعة الخارجة بأن يكونا ثبوتيتين أو سلبيتين صدق وعدمها كذب وهذا
معنى مطابقة الكلام للواقع والخارج وما في نفس الأمر فإذا قلت أبيع فأردت به
الإخبار عن البيع الحالي فلا بد له من وقوع بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ يقصد مطابقته
لذلك الخارج بخلاف بعت الإنشائي فإنه لا خارج له يقصد مطابقته له بل البيع يحصل
في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجود له فالبحث طويل الذيل أي كثير الأطراف و
الجوانب فعليك فيه أي في الإخبار والإنشاء متعلق بالبحث وإنما أخره لمكان كلمة
فائدة في — بقوله ما نحن فيه أي في قوله فالأولى الرجوع إلى ما نحن فيه من إعراب الآية الكريمة إني أي إن — الرجوع
حرف من حروف المشبهة بالفعل والياء ضمير المتكلم محل نصب لكونه اسم إن لا أملك لا حرف
نفي أملك فعل مضارع منفي بلا فاعله مستتر فيه أي منوي فيه وهو أنا الأحرف استثناء
هاهنا وإنما قال هاهنا لما عرفت أنه قد يكون مركبا من إن ولا وكذا يكون صفة
كغير حملا عليه نفسي ضمير المتكلم فيه مجرور محلا بالإضافة النفس إليه والنفس مضاف إلى ياء
المتكلم منصوب تقديرا بأنه لا أملك هذا على رأي الشيخ ابن الحاجب وأما على مذهب
بعضهم فمنصوب محلا والإشارة إلى مذهبين قال فيما سبق في نحو رب منصوب

والمستثنى ههنا مفرغ بحذف المستثنى منه تقديره لا املك شيئا من الاشياء
او نفسا من النفوس فاذا كان الاستثناء مفرغا يعرب بما بعد الا بحسب العوامل
في الصحاح ليكن عملك بحسب ذلك اي بقدره وعدده وكلمة حسب اذا كان مجرورا
بحرف الجر فالسين فيها مفتوحة والا فهي ساكنة وربما سكن في ضرورة الشعر على
الوجه الاول ومعنى فالعامل ههنا وهو لا املك يقتضي النصب فيكون منصوبا
بانه مفعول له انما سمي هذا الاستثناء اي المستثنى مفرغا لانه فرغ بفتح الفاء مجهول
فرغ بتشديد الراء له اي جميع للمستثنى العامل الذي قبل الا فتسميتهم بالمستثنى المفرغ على
انه لو مجاز مرسل من قبيل اطلاق اسم الفاعل على المفعول اذ المفرغ في الحقيقة
هو العامل بحذف المستثنى منه وجعل اعرابه اي اعراب المستثنى منه لما بعد الا اي المستثنى
وسمي اي ما بعد الا باسم المستثنى منه من الفاعل والمفعول مجازا مرسلا اذا قلت ما
جائني الا زيد حكمنا بانه فاعل لفظي مجازي وهو في الحقيقة بدل من الفاعل المقدر بدليل
جواز ما قام الا زيد مع امتناع ما قام هند ومما ينبغي ان يعلم ان الاستثناء
المفرغ يجي في معمولات الفعل الا في المفعول معه تقول ما مررت الا بزيد وان نظن
الا ظنا وما ضربته الا تاديبا له وما امتلاء الاناء الا ماء ولا تقول لا تمشي الا
وزيدا ومحل الجملة الفعلية المنفية اعني لا املك مع ما عملت تلك الجملة فيه
هذه عبارة مشهورة فيما بين المقربين لكن فيها مسامحة لا تخفى اذ الجملة ليست
بعاملة رفع لكونها خبر ان وان مع اسمها وخبرها من مقول القول اي جزء منه
ولا محل له من الاعراب لان الكاين في محل النصب على ما قيل هو مجموع المقول لا جزؤه
على ما صرحوا عليه واخي يحتمل وجوها الاول ان يكون مرفوعا تقديرا والواو فيه
اي في الوجه الاول وجوه ايضا نصب على المصدرية فان من المفاعل التي يجب
حذف فعلها مثل سقيا ورعيا اي اخي ايضا اي رجع رجوعا اما ان يكون
مبتداء وخبره محذوف اي واخي لا املك الا نفسه او خبر مبتداء محذوف اي ومثله

اخي

اخي وانما حذف المبتداء والخبر بقرينة سوق الكلام او عطف على اسم ان فان
قلت كيف يعطف على اسم ان المفتوحة والكلام في كون اخي مرفوعا قلت المعطوف
مقدر اي على محل اسم ان المعجز قبل دخولها عليه وفيه اشارة الى ما اختاره بعض
النحاة من ان المعطوف يعطف على محل اسم ان وحده لا على مجموع ان مع اسمها
كما قال البعض او عطف على فاعل لا املك وانما قال لوجود الفاصل لانهم قالوا
لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا استقباح عند البصريين بناء على ان الضمير
المرفوع المتصل صار كالجزء مما اتصل به لفظا ومعنى اما لفظا فمن حيث انه متصل
لا يجوز انفصاله وتكلمه مستقلا واما معنى فمن حيث ان الفاعل كالجزء من الفعل
اذ لا بد للفعل منه فلو عطف عليه كان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة الا اذا
اكد بمنفصل او يفصل بفاصل قبل العاطف او بعده فيجوز العطف عليه بلا استقباح
لانه اذا اكد بمنفصل ظهر ان ذلك المتصل منفصل حقيقة اي من حيث الحقيقة
بلغ جوازا فراده مما اتصل به بانه ليس فيحصل له نوع استقلال بعد لكن بقي البحث
في هذا الجواز كيف لو اكد وصح كان كما لو اكد بعض حروف الكلمة ويؤيد
ما قلناه ما ذكره بعض المحققين في حواشي حاشية الشريف لشرح المطالع و
كذا اذا وقع الفعل فيحصل طول الكلام وطول الكلام قد يغني عما هو الواجب في بعض
طلب للاختصار نحو حضر القاضي امرأة بحذف التاء التانيث من حضرت و
الحافظون عورة بالنصب بحذف النون الجمع الحافظون فاغناؤه عما ليس بواجب
اولى او فاعل فعل محذوف اي ولا يملك اخي الا نفسه او بجزاء ويقدر له الخبر
يرد عليه ان الكلام في كون اخي مرفوعا اللهم الا ان يقال المصدر ان المخففة
الملغات عن العمل على هو الاغلب لفوات الشبهة اللفظي بالفعل تقديره و
ان اخي لا يملك الا نفسه لكون عطف جملة على جملة اي لا املك والفرق بينه
وبين وجه الثالث ان العطف فيه وان وصل من قبيل عطف الجملة

على الجملة على الاصح لكن ليس عطف على جملة انى لا املك على ما اشرنا اليه هذا هو المتبادر
من قوله عطف جملة اى لا املك لكن الظاهر من عدم التعرض لتقدير الخبر في الوجه الثالث
وتعرضه له في الموضعين اى في هذا الوجه وفي الرابع وجها النصب التي سيأتي
ان تذهب الشارح الى ما ظن منها انه من قبيل عطف المفرد وعلى الوجه الثاني ان
يكون الواو للحال ويقال لها واو الابتداء ايضا فيكون ما بعدها من قوله
مبتدأ او خبر مبتدأ محذوف ويفرق هذا الوجه الاول بان يكون اخي ههنا مبتدأ
على شيء وفيه اى في الوجه الثاني وجوه ايضا الوجهان الاولان منها مع الحال
وهو ان يكون فاعلا لفعل محذوف ولو قال بدل قوله الثاني لخ او الواو للحال
عطف فجعل الوجه الثاني كونه منصوبا والثالث كونه مجرورا لكان احسن
ترتيبا واضبط اقساما كما لا يخفى الثالث ان يكون منصوبا وهو على وجوه
ايضا لانه اما عطف على نفس المنصوب على انه مفعول لا املك او عطف على اسم
ان اى محله المنصوب المعتبر بعد دخول ان عليه او مفعول معه على ان يكون الواو
بمعنى مع لا للعطف ولو اخر هذا الوجه عن باقي وجوه النصب او قدمه عليها
لكان اولى كما لا يخفى او بتقدير ان المشددة ويقدر له الخبر وان اخي لا يملك الا
نفسه ليكون عطف جملة على جملة انى لا املك والرابع ان يكون مجرورا والواو
للقسم كما نقلتين اى وحق اخي هذا التصوير المعنى لان فيه مضافا مقدرا
او الواو للعطف فهو على وجوه ايضا لانه اما العطف على الضمير المجرور في ربي
اعنى الياء المحذوفة منه اجتزاء بالكسرة اى ورب اخي او العطف على
الضمير المجرور في نفسي كما قيل ولكن فيه اى في هذا القول وهو كون الواو
للعطف على الضمير المجرور في ربي وفي نفسي ضعف يعرف في موضعه فانهم
قالوا ان العطف على الضمير المجرور لا يكون الا باعادة الجار سواء كان
الجار حرفا نحو مررت بك وبزيد او اسما كما في الآية المذكورة لان المجرور

متصل

متصل بالجار بلغ اتصال فالعطف على الضمير المجرور يكون بمنزلة العطف على
بعض حروف الكلمة وليس له منفصل حتى يؤكد به وتأكيده بالمرفوع المتصل خلاف
القياس او لعطف النفس المحذوف على نفس المذكور حملا على حذف المضاف
اى ونفس اخي مع ابقاء [illegible] بالجر عطف على قوله حذف المضاف اليه على اعرابه الاول
فانه كما يجوز حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه في الاعراب نحو قوله
تعالى واسئل القرية بالنصب اى اهل القرية كذلك يجوز ابقاؤه على اعرابه الاول
كقوله اى كقول الشاعر وهو ابو داود اكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد
بالليل نارا اى كل نار الهمزة في اكل امرئ للاستفهام الانكاري وكل نصب
على انه مفعول اول لتحسبين والياء فاعله عند الجمهور وتوقد بفتح الدال
اصله تتوقد فحذف احدى التائين وانما قال على وجه لان فيه وجها آخر
وهو انها مجرورة معطوفة على امرئ الاول فجملة الوجوه المذكورة في اخي
ثمانية عشر هكذا في النسخ التي رأيناها طرا والظاهر انه سهو من الناسخ اذ
الجملة الوجوه المذكورة ليست الا تسعة عشر كذا اعراب بعض من الآية في كتب
التفاسير بعضه تصريحا وبعضه تلويحا اى اشارة والله اعلم من كل عالم بحقيقته
اى بحقيقة الاعراب المذكور ولما فرغ من اعراب الآية الكريمة شرع في
اعراب البيت فقال اما البيت فكقول الى الطلب من طلب المجد فليس يعي
كعب بنصب الالف وهو بحسب اعرابه من اسم موصول يجيء للعاقل غالبا عكس ما
مرفوع المحل للابتدائية المجد مفعول طلب واعلم ان الاسماء منها ما هو
عار عن معنى الشرط كزيد فلم يدخل الفاء في خبره عند سيبويه ويدخل عند
ابي الحسن الاخفش لكن بالحمل على الزيادة فلا خلاف بينهما في الحقيقة ومنها
ما يستعمل عليه لتضمنه معنى الشرط ولمشابهته للشرط فالواقع من
عن الاول يجب دخول الفاء عليه بخلاف الثاني وتلك المشابهة بان يكون

ذلك المبتداء موصولا او نكرة موصوفة وهما مهما كالكلمات الشرطية والشبه
والصفة كمثل الكلمات الشرطية او ظرف لتعلقه بالفعل على الاصح فصار
الخبر كالجزاء الذي يدخله الفاء وهذا دليل على انه اذا مر فيهما معنى الشرط و
جواز ترك الفاء في الخبر وكذا الموصوف بالموصول المذكور ويجوز ذلك اذا كانت الصلة
لا يكون مشتملا على معنى الشرط اذا لم يوجد مانع عنه وهو ليت ولعل لا
جميع نواسخ الابتداء غير ان وان ولكن لان نواسخ تؤثر معنى فيها
لا تدخل على جملة مصدرية بلازم التصدر كالشرط الا ان هذا المبتداء اذا لم يكن
تحريف في الشرط جاز ان يدخل ما لا يؤثر معنى في الجملة كان وان ولكن على
راي صاحب الكتاب شرح الكتاب اذا تقرر هذا فنقول قوله فليكن خبر المبتداء
الذي هو من بالفاء وانما كان بالفاء لان المبتداء اسم موصول وصلته فعل
ولما كان المبتداء كذلك جاز دخول الفاء في خبره كما يجي بيانه بعد هذا
وعد بلا وفانه وانما قال كان في فليكن بناء على ان المضارع ماخوذ
من الماضي والمشتق متضمن لما اشتق فان قلت ان المناسب ان يقول اي يكن
في فليكن اما تامة او ناقصة فلم يقل كذلك قلت بناء على ان التقسيم
الى التامة والناقصة قد اشتهر فيما بين المقربين بالنسبة الى كان دون
غيره فان قيل لم قال تامة بالتاء مع ان كان مذكر قلنا نظرا الى
التاويل بلفظة كان فان قيل ما فائدة تاويله بلفظة بالتاء قلنا
زيد التاء في امثاله للتنفيذ وحق اللفظة ان كانت لفظة كان ناقصة
فلعلى خبره اي فليكن الطالب للمجد متمايلا العلي وان كانت تامة فلعلى
حال من اسم كان ولو قال حال من فاعل كان لكان او صفة لمصدر محذوف
اي كونا لكون على وانما قدر المضاف ليستقيم المعنى يهب فعل مضارع
فاعله مستتر فيه عايد الى على وفيه نظر لان رجوعه الى على لا يستقيم على

تقدير

تقدير كون الجملة خبرا كان يعد الخبر فالاولى ان يقول عايد الى على اولا الفاعل
الالف نصب على انه مفعوله ومحل الجملة الفعلية اما نصب على انه خبر كان بعد
الخبر على تقدير الناقصة او على الحال من على على قول من جوز الحال من غير
الفاعل والمفعول على تقدير التامة او محلها رفع على انه خبر مبتدا محذوف
اي هو اي على كرم الله وجهه يهب الالف ولو قال على يهب الالف لكان
اولى لئلا يلزم رجوع ضمير يهب الى جزء معنى هو او صلة حذف موصولها اي لعلي
الذي يهب الالف فالصلة مع الموصول في محل الجر لكونها صفة على او
جملة مستانفة وعلى هذين الوجهين الاخيرين لا محل لتلك الجملة من الاعراب
لان الجملة التي وقعت صلة او مستانفة من الجمل التي لا محل لها من الاعراب
ومعنى الاستيناف ان يقع جوابا لسؤال مقدر واشار اليه بقوله يعني
لما قال الشيخ فليكن لعلي كانه قال قائل ما شانه اي امره وحاله فقال
بقوله يهب الالف وهو يبتسم الواو في وهو للحال وهو مرفوع المحل على الابتداء
ويبتسم خبره وفيه ارجاع الضمير الى القسم كما لا يخفى والجملة الاسمية اعني المبتداء
وخبره في محل النصب على الحالية وبهذا القدر كاف من الاقوال والله اعلم بحقيقة
الاحوال وقد حان اي قرب وقت الشروع الى الاعراب ههنا وجدنا النسخ
لكن المشهور تعدية الشروع بفي دون الى ديباجة الكتاب اي المصنف
بعون العزيز الوهاب لكن لابد البدا الاوفق ومنه قولهم لابد من
كذا كانه قيل لا فراق لنا او لامر بيان امور اربعة كاينة في جهات يحتاج
اليها التعريض والاعتراء طالبي النحو قوله على قراته متعلق بالحث والقراة
على وزن الدراية مصدر قرا الامر الاول من تلك الامور الاربعة في
اثبات وجوب قراة النحو بيانه اي بيان ذلك الاثبات ان
قراة النحو واجبة لانها يتوقف عليها الواجب وكل ما يتوقف عليها

الواجب فهو واجب فقراءة النحو واجبة اما بيان الصغرى اي المقدمة الاولى
وهي قوله فيتوقف عليها الواجب فلان توحيد الواجب تعالى واجب
وهو اي توحيده الكامل النافع في الآخرة والاولى موقوف على تصديق
النبي عليه السلام الموقوف باجماعه بتصديق على معرفة اعجاز نظم القرآن
الموقوف تلك المعرفة على علم البيان الموقوف على علم فالموقوف على الموقوف
على الشيء موقوف على ذلك الشيء فالتوحيد موقوف على قراءة بعض الكتب
الثلث واما بيان الكبرى اي المقدمة الثانية فهي كل ما يتوقف عليه
الواجب فهو واجب فمعلوم في الاصولين اي اصول الدين وهو علم الكلام
واصول الفقه فبعد بيان المقدمتين ثبت المطلوب وهو وجوب قراءة
النحو وعن عبد الله بن مبارك انه قال مات ابي وخلف لي ستين الف
درهم فانفقت منها ثلثين الف درهم في تعليم الفقه وثلثين الفا في تعليم
النحو والادب وليت الذي انفقته في تعليم الفقه انفقته في تعليم النحو والادب
فان النصارى قد كفروا بتحريف حرف واحد من كتاب الله تعالى وجدوا في الانجيل مكتوبا
اني انا الله ولدت من عذراء بتول اي منقطعة من الازواج بتشديد اللام
ولدت فقرؤوا بتخفيف اللام فكفروا والثاني من تلك الامور الاربعة
في تعريفه اي في تعريف النحو ليكون الطالب على بصيرة في شروعه وتحصيله
وهو ان يقال النحو علم بقوانين اي علم بالقضايا الكلية التي يتعرف
احكام جزئيات موضوعها منها يعرف بها اي بتلك القوانين احوال
التراكيب العربية من حيث الاعراب والبناء والانصراف وعدمه فعلم
من تعريفه موضوعه اي موضوع النحو وهو اي موضوع العلم مطلقا ما يبحث
في ذلك العلم عن اعراضه الذاتية وهو ههنا التراكيب العربية اي الكلمات
الواقعة في التراكيب العربية فان الاعراب والبناء والانصراف وعدمه

وغير

وغير ذلك من الاحوال تلك الكلمات لا لنفس التركيب بين شدك اليه قوله كقولك
هذا الاسم معرب او مبني واعراضها الذاتية احوال العارضة لها من حيث
هي هي اي لذاتها من الاعراب والبناء ولو قال من حيث هي هي او بواسطة
امر مساويه لكان اولى واشمل لان العوارض الذاتية المبحوث عنها في
هي الاحوال التي تلحق الموضوع لذاته بان يكون منشؤه الذات او لجزئه
المساوي او لخارج المساوي له في الصدق وفي الوجود والاول كالتعجب للانسان
فان المحل من جهته داخل فيه والثاني كادراك الامور الغريبة لجزئه الناطق و
الثالث كالضحك بالتعجب والرابع كاللون بالسطح المباين له في الصدق
والمساوي له في الوجود وهذا فانه ينفعك في مواضع شتى ومسائله اي مسائل
النحو حمل بعض الاحوال الذاتية على هذه التراكيب اي كلماته الواقعة فيها
كقولك هذا الاسم معرب او مبني وبهذا يندفع ما قيل من المثال لا يطابق الممثل
او غير ذلك من انه منصرف او غير منصرف ونحوهما وعليه ان مسائل العلم
هي القضايا التي تطلب في ذلك العلم نسبة محمولاتها الى موضوعاتها
بالبرهان والحمل الذي ذكره هو معنى البحث في المسئلة ولعل عبارة
الكتاب في الاصل والبحث حمل الى آخره ثم صرفه الناسخ الى ما ترى
يدل عليه سوق كلامه فانه لما ذكر في تعريف الموضوع البحث في الاعراض
الذاتية اراد ان يبين معناها فاشار الى بيان الاعراض الذاتية
بقوله واعراضها الذاتية ثم ينبغي ان يحول البحث حمل هذه الاحوال
على التركيب والمراد من الحمل الاثبات في ما وقع من المسائل على صورة
الشرطية والحملية السالبة فيرجع الى الحملية الموجبة اما الشرطية فبان
يأول بمثل هذا فانه لك المتصلة او معاندة في المنفصلة واما السالبة
فبان يعتبر فيها سلب المحمول فيكون موجبة محمولها سلب الامر الثابت

من تلك الامور الاربعة في بيان الغرض من النحو وهو العصمة عن الخطاء في
المقال اي في التركيب حتى يكون ذريعة اي وسيلة الى علم البيان و
يكون هو وسيلة الى معرفة دقايق القرآن ويكون هي وسيلة
الى تصديق النبي عليه افضل الصلوة واكمل التحيات في مختار الصحاح
الرضوان بكسر الراء وضمها الرضاء ويكون هو اي تصديق النبي
وسيلة الى توحيد الواجب الذي هو رازق الانس والجن الانس
بالكسر البشر الواحد انسي بالكسر وسكون النون وانسي بفتحتين والجمع
اناسي والجان ابو الجن كذا في مختار الصحاح كما مر في الامر الاول ولا بد
علينا ان نبين شرف النحو ومرتبته اقتداء لبعض المحققين فنقول شرف
العلوم اما بشرف المعلوم منه كالعلم الالهي واما بحسب الحاجة العاطفة
كعلم الهندسة واما بفائدة الآجلة والعاجلة كعلم الفقه واما بجملة
بحسب الحاجة كعلم الاخلاق والنحو جامع لاكثرها فان كلام الله تعالى وكلام
رسوله من الدالين على ذاته تعالى وصفاته تعالى وعلم الفقه النافع في الآخرة
وعلى غيرها انما يعلمان حق علمهما به واما مرتبة النحو فبعد اللغة والتصريف
وقبل الفقه والحديث والتفسير وغيرها والامر الرابع من تلك الامور
الاربعة في بيان سبب وضع هذا العلم وهو ان ابا الاسود الدئلي
والدئل بضم الدال وكسر الهمزة اسم قبيلة وقيل علم لجد ابي الاسود
وقيل اسم رجل من اولاد كنانة كان اليه نسب ابي الاسود ولكن اذا نسب
بفتح التاكيد فيقال دؤلي بضم الدال وفتح الهمزة سمع قاريا يقرأ
ان الله بريء من المشركين ورسوله بجر ثم ذهب ابو الاسود
الى امير المؤمنين علي كرم الله وجهه اي في اثناء واخبره بذلك المسموع
فقال امير المؤمنين هذا الغلط لمخالطة العرب العجم وكثرة المولدين

بفتح

بفتح اللام وهم الذين ولدوا في العجم وبالعكس فينا اي لا تفرقا المولدين
فيما بينا فقال علي رحمه الله تعليما لاقسام الكلمة ثلاثة اسم وفعل وحرف
والاسم ما انباء اي خبر وكشف عن المسمى اي عن ذات الذي وضع له الاسم
كزيد وعمرو وبكر والفعل ما انباء عن حركة المسمى اي عن احوال التي نسب اليها
من الضرب والموت والحسن وغير ذلك نحو ضرب زيد ومات عمرو وحسن
بكر والحرف ما اوجد معنى في غيره اي معنى غير مستقل بنفسه اي لا يحصل ولا يتصور
بنفسه بل مع ملاحظة الغير مثلا معنى في قولنا زيد في الدار هو الظرفية المخصوصة التي
لا يتعقل المتعلق الذي هو حصول زيد في الدار فيكون ذكر المتعلق شرطا
في دلالة الحرف على معنى بخلاف الاسم كزيد وغيره من الاسماء اللازمة الاضافة
فان ذو ومثاله دلالته على معنى الصاحب من غير ذكر المتعلق وانما ذكر المتعلق
ليحصل الغاية اي الغرض من وضعه هو جعله صفة لشيء في قولهم الحرف ما دل على
معنى في غيره لا لاجل دلالته على معناه بشرط ذكر متعلقه فاعلم ذلك
واما المجرور في غيره فهو ايضا الى معنى وفي غيره متعلق بمحذوف في محل الجر على انه صفة
معنى اي معنى حاصل باعتبار تعلقه بالغير لا باعتباره في نفسه ولذا قولهم
الاسم ما دل على معنى في نفسه اي ما دل على معنى حاصل في نفسه لا باعتبار
امر خارج عنه كما قالوا الدار قيمتها في نفسها كذا اي لا باعتبار امر خارج
من كونها في وسط البلد وقريبا من المسجد وغير ذلك والفاعل مرفوع
لان الفاعل اقوى من المفعول لكونه غير مستغن عنه في الكلام فاختص
بالرفع الذي هو اقوى الحركات لكونه محتاجا الى تحريك عضوين اي
الشفتين والمفعول منصوب وما سواه فرع عليه اي سوى الفاعل من المرفوعات فرع على
الفاعل ملحق به على سبيل التشبيه والتقريب فان المرفوعات ثمانية
اعني المبتداء مع خبره وخبر ان واسم كان واسم ما ولا بمعنى ليس وخبر لا

التي لنفي الجنس ملحقات بالفاعل من جهة ان يكون مسندا اليه وجزءا ثانيا من
الجملة كالفاعل او شبيهها بالمشبه الى الفاعل والمفعول منصوب لان
المفعول كثير اذ قد يكون واحدا فصاعدا الى ست والكثير ثقيل والنصب
خفيف فاعطي له طلبا للتعادل و ما سواه من المنصوبات فرع عليه فان
المنصوبات التسع اعني الحال والتميز والمستثنى المنصوب وخبر كان واسم ان
واسم لا التي لنفي الجنس وخبر ما ولا بمعنى ليس ملحقات بالمفعول من حيث انها
فضلة في الكلام او من حيث المجيء بعد المرفوع او من حيث التشبيه بالمفعول
كاسم باب ان واسم لا التي لنفي الجنس و قالوا انهما شبيهان بالمفعول
لان اخبارهما اذا كانت مشبهة بالفاعل كان اسماهما مشبهين بالمفعول
وفيه ما لا يخفى من الركاكة والمضاف اليه مجرور اي الجر الاصلي للمضاف
اليه اي بالحروف الجارة بالاضافة المعنوية لانه بين الفاعل والمفعول
ولهذا يقع فاعلا في المعنى مرة ومفعولا اخرى كما في اضافة المصدر
مثلا فاختص بالجر الذي هو متوسطة بين الرفع والنصب لكونه من وسط
الحنك ذهابا بمسلك التوافق وما سواه كالمجرور بحرف الجر والزائد
في المبتدأ نحو بحسبك درهم او في الفاعل نحو كفى بالله شهيدا او في المفعول
نحو قوله تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة اي لا تلقوا انفسكم الى الهلاك
وكالمجرور بالاضافة اللفظية نحو ضارب زيد وحسن الوجه فيكون المجرور
في اللفظ منصوبا ومرفوعا في التقدير فهي فرع عليه وملحقة بالجر الاصلي ثم
قال علي رضي الله عنه بعد هذا المقال لابي الاسود اي خاطبه فكان القول
يستعمل بحروف متعددة على معان متعددة يقال قال به اي حكم به وقال
عنه اي روى عنه وقال له اي خاطبه وقال عليه اي افترى عليه وقال فيه اي
اجتهد فيه انح نحو هذا اي قصد هذا المذكور واصرف همتك اليه فلهذا اي لقول

علي

علي رضي الله عنه انح نحو هذا سمي هذا العلم نحوا تيمنا بلفظ الشريف وقيل سمي
نحوا لان النحو هو الطريق والقصد وبهذا العلم يعرف الوصل الى المقاصد بايراد
طريق المناسبة من الالفاظ وغيرها فقصدها به لك العلم ونقل في بعض الكتب
من القضية هكذا روي عن ابي الاسود الدؤلي ابتداء الحسن والحسين رحمهما الله
تعالى انه قال دخلت على امير المؤمنين علي رضي الله عنه فرايته مطرقا متفكرا فقلت فيم
تفكر يا امير المؤمنين فقال اني سمعت في بلدكم لحنا اي خطأ في الاعراب فاردت
ان اصنع كتابا في اصول العربية ثم اتيته بعد ذلك فالقى الي فيه بسم الله الرحمن الرحيم
الكلام كله ثلثة اسم وفعل وحرف فالاسم ما انبا عن المسمى والفعل ما انبا
عن الفاعل والحرف ما انبا عن معنى ليس باسم ولا فعل ثم قال انح نحو هذا وتتبعه
وزد فيه ما وقع قال ابو الاسود فجمعت اشياء وعرضتها عليه وكان في
ذلك حروف النصب فلم اذكر لكن فقال لم تركتها قلت لم احسبها منها
فقال بل هي منها فزدها وحكي ان امرأة دخلت على معاوية في زمن
عثمان رضي الله عنه فقالت ان ابي مات وترك لي مالا فيقبح ان تحتج
معاوية ذلك فبلغ عليا رضي الله عنه فرسم لابي الاسود الدؤلي بوضع النحو
فوضع ابو الاسود باب ان وباب الاضافة ثم سمع ابو الاسود
رجلا يقرأ ان الله بريء من المشركين ورسوله بجر رسوله فصنف باب
العطف والنعت ثم قالت له ابنته يا ابت ما احسن السماء بالضم على لفظ
الاستفهام فقال لها نجومها فقالت انما التعجب من حسنها فقال لها
قولي ما احسن السماء وافتحي فاك فصنف باب التعجب والاستفهام واخذ
منه النحو ابناؤه واخذ منهم ابو اسحق الحضرمي وعيسى الثقفي وابو عمرو بن
العلاء واخذ الخليل بن احمد الخليل بن ابن عيسى الثقفي واخذ من الخليل
سيبويه وعلي من حمزة الكسائي عن ابي عمرو بن العلاء ثم سار اهل

الادب كوفيا وبصريا فالكسائي اخذ منه الفراء ومنه ابو العباس ومنه ابو محمد
الانباري كلهم كوفي وسيبويه واخذ منه الاخفش وقطرب واخذ منه صالح
الجرمي وبكر المازني ومنهما محمد الملقب بالمبرد وعن المبرد ابو اسحق الزجاج وابو
بكر السراج ومحمد بن كيسان ومنهم ابو علي نصفي وابو سعيد السيرافي
وعلي الرماني ومنهما ابو علي الفارسي ومنه ابو الفتح بن جني ومنه عبد القاهر الجرجاني
كلهم بصري ثم قيل لم يات بعد هؤلاء بعبارة انتهى وهذا المنقول عنه اي عن
الذي نقل عن علي رضي الله عنه وهذا مبتدأ وخبره اصل علم النحو ثم استنبط عنه العلماء
الراسخون من الفضلاء الكاملون على ما نقلنا اعتنهم الوطن كتابا بالكثيرة
مقولة استنبط واستخرجوا منه اجانا طويلة تسهيلا لتعلم الكلم وتيسيرا لمن
بعدهم وبعد هذا المرسوم اي المرقب لا بد من الشروع الى المقصود قال المص
اما بعد حمد الله اما كلمة متضمنة بمعنى الشرط قيل لما اختلفوا فيها قال بعضهم
انه حرف وقال بعضهم انه اسم قال الشارح اما كلمة لينا ولما المذهبين و
تحديثها شرح الصفوي لما ان القوم بعد اتفاقهم في انها حرف اختلفوا في انها
موضوعة للشرط او قايم مقام ما وضع له فذهب ابن الحاجب الى الاول و
صاحب المفصل الى الثاني والخلاف في انها اسم او حرف ليس بمشهور انتهى
فلذلك اي لكونها كلمة متضمنة بمعنى الشرط لزم دخول الفاء الجزائية في جوابها
لزوما اكثريا لا كليا اي ليس المراد من اللزوم الوجوب كما هو المتبادر
بل الثبوت لا الكثرة اذ قد تحذف منه الفاء لوجود ما يدل عليه من الكلام
والايماء نحو قوله تعالى واما القتال لا قتال لديكم واعلم انه يمكن حمل كلامه على القياس
الاقتراني المثبت للزوم الفاء فنقول المدعي ان الفاء لازمة لجوابها متضمنة
بمعنى الشرط وكل ما هو متضمنة بمعنى الشرط فالفاء لازمة لجوابها ينتج من الشكل
الاول ان الفاء لازمة لجوابها فهذا استدلال بالمؤثر على الاثر

فهذا

فهذا اولى من الاستدلال بلزوم الفاء على التضمن بناء على ظهوره لان اولى
البراهين باعطاء اليقين الطريق الاول واما الثاني فربما لا يفيد اليقين
ويمكن حمله على القياس الاستثنائي المثبت للتضمن فنقول المدعي انها
لمتضمنة بمعنى الشرط لانها لو لم يكن متضمنة لما كانت الفاء لازمة لجوابها
لكنها لازمة له فتكون متضمنة له وهذا كما يقال لو يسبح الارض والسماء
الالهة غير الله ولذلك لم يعف معناه لو كان فيهما الهة غير الله
لفسدتا لكن التالي منتف في كذا المقدم وهو ظاهر لمن له قدم في معرفة
اساليب الكلام وهذا كما ترى استدلال بالاثر على المؤثر فلذا اخذ
قاله بعض المحققين ويرد عليه ان الكلية الكبرى في ذلك القياس الاقتراني
ممنوعة الا يرى ان ما ومن الشرطيتين متضمنان معنى الشرط
بلا لزوم الفاء واليه اشار الشارح الكبير. وانما قلنا انها
متضمنة لمعنى الشرط لان اصل اما بعد حمد الله مهما يكن من شيء فاقول
بعد حمد الله مهما اسم متضمن بمعنى الشرط ويكن مجزوم به تامة بمعنى يقع
او يحدث وفاعله راجع الى مهما ومن شيء بيان له لابهامه فاقول
جزاء له والمجموع جملة اسمية مبتداها مهما وخبرها الجملة الجزائية وحدها
او مع الشرطية وقيل الاصح ان خبرها الجملة التي هي الشرطية
وحدها وقيل انه مبتدأ لا خبر له معناه مهما يكن يقع او يحدث شيء كائنا
من شيء فاقول وهذا قطع بوقوعه لانه ما بقيت الدنيا لا بد من
وقوع شيء فيها بالضرورة فحذف مهما يكن من شيء وما اي
طلبا للاختصار والمفهوم من بعض الكتب ان المحذوف هو الجملة
الفعلية وحدها بغير خلاف مهما واما منقوب من مهما وفيه ما لا يخفى
ثم اقيم اما مقامه بضم الميم في الاشهر ويجوز فتحه ههنا لاما فاقول

بعد حمد الله فان قلت كيف يصح ان يقال ان اصل اما بعد حمد الله مهما يكن من شيء
فاقول بالرفع مع ان الشرط والجزاء اذا كانا مضارعين يجب فيهما الجزم اتفاقا
فوجب ان يقال فاقول بالجزم قلت هذا اذا لم يكن الجزاء مع الفاء واما اذا كان
معه فالجزم ممتنع اذ الفاء يمنع ان يعمل ما قبله فيما بعده فيؤول الجملة جزء مبتدأ
محذوف اى فانا اقول ليصير جملة اسمية فلم يقع الجزاء مضارعا بل جملة اسمية
فان قلت كيف يجئ بالفاء مع ان المضارع المجزوم لو جعل جزاء لكان جزمه
كافيا في الارتباط من غير حاجة الى الفاء قلنا انهم قالوا الجزاء اذا كان
مضارعا مثبتا غير مقترن باحد الحروف الاربعة اى السين وسوف وان وما
يجوز الفاء وتركه اما الجواز اتيان الفاء فلان المضارع المثبت كان قبل
اداة الشرط صالحا للاستقبال فلم يؤثر الاداة فيه تاثيرا ظاهرا كما في
فعلت في لم افعل فاحتاج الى مزيد ربط بينهما بالفاء واما جواز ترك الفاء
مع الجزم فلان تاثير الاداة فيه لانه كان صالحا للحال او الاستقبال فخصصه
الاداة الى الاستقبال على ان الجزم كاف في الارتباط بدون حاجة
الى الفاء ثم اخرت الفاء الى الجواب المذكور في المتن اعني مقول القول ان
وهو فان الولد الاعز الظاهر ان يقال وهو ان الولد الاعز بدون
الفاء وانما اخرت لكراهتهم ان يوالى بين حرفي الشرط والجزاء لفظا
هكذا قال في الضوء وان شئت تحقيق عبارة فاستمع ما نتلو عليك
فنقول قوله يوالى بفتح اللام فعل مجهول والقايم مقام فاعله مصدر اى
لكراهتهم ان يقع الموالات على نقل الزجاج عن سيبويه من انه جاز
قيم وقعد بالاسناد الى المصدر المدلول عليه بالفعل اى قيم القيام
وقعد القعود ولا يجوز ان يكون القيام مقام الفاعل بياء لانه لازم الظرفية
فيكون منصوبا ابدا فلو اقيم مقام الفاعل لزم ان يكون منصوبا و

مرفوعا

مرفوعا وهو محال كذا قالوا ولكن يرد عليه لزوم الظرفية ممنوع ورفعه وقد وقع
بين ايديهم وتقطع بينكم على قراءة من رفع وقد ظهر من هذا وجاز ح وهو كون بين
فاعل يوالى وقيل ان بين زائد وقوله لفظا منصوب على انه ظرف يوالى او تميز
قيد به اذ لا موالات في المعنى لا يقال ان قوله بين حرفي الشرط والجزاء يابى
قوله كلمة متضمنة بمعنى الشرط لانا نقول معناه الحرف الذي فيه معنى الشرط وهكذا
كما يقال قد حرف نفى اى حرف الذي فيه معنى النفى او نقول انه اشارة
الى المذهبين المذكورين هنا وانما كرهوا ذلك لان حق الفاء ان يتوسط
بين المفردين وبين الجملتين لان وضعها لاتباع شيء شيئا ثم حذف
اقول لدلالة المقام عليه لانه في صدد الحكاية عما ذكره بعد الاخبار عن الحمد
الذي لا يكون الا باللسان فكانه قال اقول بعد الفراغ عن نظم القول
الحاصل اعني الحمد هكذا من ان الولد الاعز الخ فصار اما بعد حمد الله الخ فاعلم ان
اما على ثلثة اقسام مفردة بالجزم بدل من ثلثة كاما الواقعة في هذا الكتاب
في قوله اما بعد حمد الله ذي الانعام ومركبة وهي اى المركبة على وجهين لان الاصل
فيها ان ما ان الشرطية وما الزائدة للتاكيد في معنى الكلام فادغم النون
في الميم بعد قلبها ميما لقرب المخرج فصار اما بكسر الهمزة ثم فتحت لدفع الاشتباه
باما العاطفة فانها بالكسر في المشهور واما امتيازها عن اما المفردة وهي
المركبة من لان كنت منطلقا انطلقت فبان يليها الاسم كما يليه الفعل
دائما هكذا قيل واما الفرق بين هاتين اعني المفردة والمركبة من لان كنت
الخ فبدخول الفاء في جواب المفردة دون المركبة وان لم تدخل فيكون
للتفصيل في المفردة وللتعليل في المركبة بعرف ذلك من المقام فقد
اما بفتحها او الاصل فيها لان كنت منطلقا انطلقت ثم حذفت
اللام الجارة منه لان لانها اى اللام الجارة تحذف كثيرا من ان المصدرية

وان المشددة للتخفيف قوله للتخفيف متعلق بتحذف مثال الاول كقوله تع عبس وتولى ان جاءه الاعمى اى لان جاءه الاعمى ومثال الثاني كقوله تع وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله احدا اى لان المساجد لله تع وقوله على ان اللام متعلق بما يفهم من الكلام السابق يعني ان اصل الكلام لان المساجد بتقدير الكلام على ان يكون اللام متعلقة بلا تدعوا وهو اشارة الى دخل مقدر وهو ان يقال لو كان اللام مقدرا فلا بد من متعلق يتعلق به ولا متعلق لها ههنا لا في الاية ولا في الاية فاجاب عنه بقوله على ان اللام لما فان قبل ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبله لفظا ولا معنى لدخول الفاء عامله قلت ان اللام التعليلية وما يتضمن معناها يجوز دخول الفاء في متعلقها المتاخر لكون المتقدم في معنى الشرط والسبب للمتاخر كما ذكر في الكشاف في تعلق لايلاف بقوله فليعبدوا فهنا ان كنت منطلقا انطلقت فاصله كان من ان كنت اى حذف من اللفظ للاختصار فزيدت ما الزائدة باخر ان عوضا عنه اى عن كان فادغم النون في الميم بعد قلبها اياه وانتقل الضمير المتصل في كنت الى المنفصل يعني لما حذف ما يتصل به تاء الخطاب اعني كان ولم يتيسر التكلم بالضمير المتصل بدون ما يتصل به الى بدله ضمير الخطاب المرفوع المنفصل اعني انت فصار اما انت منطلقا انطلقت واعلم ان الجار اعني اللام في لان كنت متعلق بانطلقت في ما تقدم على انطلقت لان ان وان كانت مصدرية الا انها كانت كالشرطية في السببية لان المعنى لاجل انطلاقك انطلقت فكما ان السببية مقدمة في الشرطية فكذا ههنا هذا عند البصريين واما عند الكوفيين فان المفتوحة بمعنى ان الشرطية ومن مذهبهم ان ان المفتوحة تكون للمجازات ايضا وعلى هذا يحملون

قوله

قوله تع وان تضل احديهما فتذكر احديهما الاخرى بالفتح اذا عرفت هذا فاعلم ان اما الاولى متضمنة بمعنى الشرط اتفاقا واما الثانية للشرط المحض اتفاقا واما الثالثة ليست للشرط ولا متضمنة اياه على المذهب الاصح وان ذهب الى التضمن بشرذمة بكسر الشين والذال المعجمتين بمعنى الطائفة والجمع الشراذم اى طائفة من الكوفيين وفي الاولى اختلاف بين الزمخشري يعني صاحب الكشاف وفي نسخة هذا بكسر الزاء وبين ابن الحاجب فمذهب ابن الحاجب انها للشرط كان ولو ومذهب الزمخشري انها متضمنة له والكثر النحو مايل الى هذا المذهب الذي ذهب اليه الزمخشري وقوله هكذا اشارة الى قوله وفي الاولى اختلاف الى قوله مائل الى هذا المذهب اعني لما قال الشارح ان الاولى متضمنة بمعنى الشرط اتفاقا والثانية للشرط اتفاقا كان مظنة ان يقال كيف يصح الاتفاق المذكور وهم قد ذكروا ان في الاولى اختلاف بينهما وان الكثر النحو مائل الى هذا المذهب فاراد الشارح دفع ذلك الدخل المقدر فنقل ما قالوه بقوله وفي الاولى اختلاف ثم قال مجيبا عنه هكذا قيل لكن يمكن النزاع بينهما لفظيا لا حقيقيا اى فيصح قولنا ان الاولى متضمنة للشرط اتفاقا لا يجوز يعني انما يمكن ان يكون لفظيا لانه يجوز ان يكون مراد ابن الحاجب بان ما حيث ذكر في الكافية حروف الشرط ان ولو واما الثانية بالنصب لانها صفة اما المنصوبة على انه خبر يكون التي اصلها ان ما وان يكون مراد الزمخشري بان ما حيث قال في المفصل بعد عنه فصول من تعداد حروف الشرط بقوله ومن اصناف الحروف حروف الشرط وهما ان ولو واما كلمة فيها معنى الشرط اما الاولى المفردة بالنصب المتضمنة

لكن الشرط الثانية في اصح من ان يكون مراد ابن الحاجب اما الثانية ومراد
باما اما الاولى لانزاع بينهما في الحقيقة بل في اللفظ اي بل وقع النزاع الظاهري
في اللفظ اما حيث قال احدهما ان اما حرف الشرط وقال الآخر ان اما متضمنة
للشرط فهو نزاع لفظي لانزاع بينهما في الحقيقة لان كل واحد منهما لاينكر قول الآخر
اذا اعترض عليه مراده من قوله فليتامل في هذا المقام في هذا المقام على صيغة المجهول
ويجوز ان يكون على صيغة المعلوم فليتامل المتامل في هذا المقام فلا مزيد عليه
بفتح الميم من زاد يزيد اي لا زيادة على هذا التقدير المذكور ههنا ولما فرغ من
تحقيق معنى اما واقسامه شرع في تحقيق استعمال اما المفردة المرادة ههنا فقال اما
اما المفردة على وجهين لانه اما ان يستعمل للتفصيل ما اجمله المتكلم نحو انا اوقاتا اي احب
واقلني اي ابغض واما من اوده فالعالم واما من اقلاه فالجاهل ونحو جاءني القوم اما
زيد فاكرمته واما بكر فاهنته واما بشر فقد اعرضت عنه وهذا الاستعمال استعمال على
الاستيناف وهو اي الاستيناف في عرف النحاة ما وقع جوابا للسؤال المقدر يعني لما
قال المتكلم جاءني القوم فكان قائلا قال ما فعلت بهم فقال المتكلم مجيبا اما زيد فاكرمته او
في اوائل الكلام المنقطع بالجر صفة الكلام عما قبله كونه ما ياتي في اوائل الكتب كقول
المصنف اما بعد حمد الله ذي الانعام فان اردت تحقيق المقام فاستمع ما نتلو عليك من خلاصة
الكلام وهو انهم قالوا اما موضوعة للتفصيل في جميع موارده الا ان التفصيل قد يكون مذكورا
كقولك جاءني القوم اما العالم فكذا وقد لا يذكر فيه اكتفاء بما يقوم مقامه مع الاشعار بزيادة
اعتناء بشان المذكور بعد اما فيما يسبق له الكلام كقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ و
تعقيبه بقوله والراسخون لان المقصود الاصلي هو ذم الزائغين وقد يكون تفصيلا المتعدد
في الذين في ذكر سبقه ما يدل على التعدد ويوجبه كقوله تعالى ان الله لا يستحيي ان يضرب مثلا ما بعوضة
فما فوقها فاما الذين آمنوا فيعلمون انه الحق من ربهم واما الذين كفروا فيقولون
ماذا اراد الله بهذا مثلا وقد لا يسبقه كقولهم في

كقولهم في صدر الكتب والرسائل اما بعد وفيه افادة زيادة تاكيد لان تفصيل
الجمل واخبار جمل او جملة مخصوصة مما في الذهن يدل على زيادة الاعتناء
بشان المذكور بعد اما ههنا فان قلت المفهوم مما حققت ان الجمهور قد
اتفقوا على ان اما موضوعة للتفصيل فانها لا تستعمل الا فيه وما ذكره
الشارح مناف له من قوله حيث جعل الاستعمال الثاني قسيما للاستعمال في التفصيل
قلنا لا منافاة بينهما لانه انما جعله قسيما لاستعمالها التفصيل ما اجمله المتكلم سابقا
لا لمطلق التفصيل واما الاستعمال الثاني وهو قسم مخصوص من مطلق التفصيل
كالاستعمال الاول كما عرفت آنفا فالاستعمال لا ان قسيماه كما ذكره
الشارح فلما قيم اما ههنا مقام لفظة هذه في محل الرفع صفة لاما واشارة
الى المفردة اي لما قيم اما المفردة مقام بضم الميم اسم مكان من اقام لانه
يجيء على صيغة المجهول من غير الثلاثي المجرد وبفتح الميم على انه اسم مكان من
قام لكن الاول اولى واعرف كما اشرنا اليه مهما يكن تضمنت معنى الابتداء
والشرط الذين في مهما يكن لان مهما يكن مبتداء ويتضمن معنى ان الشرطية
فبالنظر الى الاول يقتضي ان يدخل اما هذه على الاسم لان اما لما لم يصح ان تكون
مبتداء لكونه حرفا وجب ان تدخل على ما يقع مبتداء بجنب نوعه وهو الاسم
لئلا يفوت معنى الابتداء بالكلية وانما قلت بجنب نوعه وهو الاسم اذ لا
يلزم ان يكون ذلك الاسم الذي دخل عليه اما مبتداء بل قد يكون مفعولا
نحو قوله تعالى واما السائل فلا تنهر بنصب السائل على كونه مفعولا لقوله فلا تنهر
والفاء لما ذخلفت من موضعها لا يمنع عن تقديم ما بعدها لضعفها وقد
يكون ظرفا نحو اما بعد حمد الله وغير ذلك ولذلك قال يقتضي ان يدخل
على الاسم دون على المبتداء وبالنظر الى الثاني يقتضي ان يدخل على
الفعل لان الشرط يقتضي الابهام وهو في الفعل في الاتيان

بكلا المقتضيين بفتح الضاد والياء الاولى فلم يعل بالقلب والحذف لئلا يلتبس
فانه يبقى مقتضين مصطفين ولا عبرة بحركة الآخر مشكل لان اجتماع الاسم
والفعل دفعة واحدة متعذر فيليها الاسم دايما فان قيل نحكم دعوا اولا
ما يقتضيه اما بحسب تضمنه معنى الابتداء اعنى الدخول على الاسم ثم قضوا ثانيا
حق ما يقتضيه بحسب ما تضمنه معنى الشرط بادخال الفاء في جوابه ولم يعكس قلنا
لان الابتدائية في اما اقدم فيه من معنى الشرطية لكونه مبتداء بنفسه بخلاف كونه
شرطا فانه ليس به ذاتيا بحسب تضمنه معنى الشرطية ويلزم الفاء في
جوابها لزوما لانه يا قضاء حق ما كان وثبت فكان الفاء وقع جرا
عن نقصان وقع من عدم اداء ما يقتضيه بحسب تضمنه الشرط اعنى الدخول على
الفعل وفي هذا التركيب بحث وهو ان اللزوم صفة الفاء والقضاء من صفة
حق اى اداء صفة القائل فلا يكون فاعل الفعل المعلل وسيجيء انه
من جملة الشروط الثلثة لنصب المفعول له وانما قال ابقاء له بقدر الامكان
لان الدخول على الفعل حق لاما والفاء الذي جعل عوضا عنه ادخل على جوابه
الذي هو منفصل عن اما لئلا يلزم التوالي بين حرفي الشرط والجزاء كما
وما وقع من قوله تع واما ان كان من اصحاب اليمين الاية بالنصب فلعله
اى ذكر الاية او اقرأها واتمها وكذا قولهم الحديث وقيل يجوز الرفع بتقدير
الاية مقروءة والجر بتقدير الى آخر الاية وقولهم بالجر اما ذهب فعل ماض
على التوصيف لا على الاضافة كما توهم ماول بابا المتوفى اى الشخص
واما لفظ ذهب في الثاني قال بعض المحققين ان ما ذهب ابن المالك
ان الاسناد اللفظي لا يختص بالاسم بل يوجد في غيره ايضا نحو ضرب فعل
فليس بشيء اذ كل اسناد لفظيا كان او معنويا مختص بالاسم لان المخبر عنه
في ضرب ثاني لفظ وهو اسم لا يدل على الحدث مسماه ضرب الدال

على الحدث والزمان فعلى هذا ينبغي ان يقول الشارح بدل قوله واما لفظ ذهب
الخ وبان يراد به معنى لفظ وهو اسم فان ما ذكره بمنزل من التحقيق الا يرى
الى قوله فالمتوفي واللفظ اسمان والمراد بقولنا ما يليها الاسم اعم من
ان يليها لفظا او تقديرا في الصورتين المذكورين وان لم يليها
الا واحد لفظا لكن يليها بياءين تقديرا كما ترى بعد ظرف من ظروف
المكانية لانه من قبيل الجهات الست التي وضعت للمكان قال في شرح
الضوء فيه بحث لان اصحاب اللغة قالوا هذا من ظروف الزمانية التي لا تمكن
فيها ولو كان في الاصل من جهات الست لبينوه سيما صاحب الصحاح انتهى
لكن استعير ههنا للزمان اى جعل عارية واستعمل مجازا لكونه مضافا الى الزمان
او تقديره بعد زمن الفراغ بفتحتين بمعنى الزمان من حمد الله وكذا قولنا جئت
بعد الظهر وبعد العصر استعيرت لفظ بعد فيهما للزمان فحال الجهات الست اى
ام ما تلته لانها لا تخ اما ان استعملت مضافة الى شيء نحو جئت بعد زيد
او قبل زيد وكذا باقي الجهات الست نحو جئت فوق زيدا وتحته وامام
او قدامه او وراءه وخلفه او استعملت مقطوعة عنها اى عن الاضافة
فالاول معرب منصوب على الظرفية اى ينتصب بتقدير في على ان يكون
مفعولا فيه ان لم يليها العوامل المقتضية خلاف النصب على الظرفية وان
يليها العوامل المذكورة كانت الجهات الست على ما يقتضيه العوامل سواء
كان ذلك العوامل لفظيا نحو في خلقت من قبل خلقك او معنويا كا
الابتدائية في نحو امامك خير من ورائك برفع امامك واما قوله تعالى
فوقنا بفتح القاف فمن قبيل الاول اى التي لم يليها العوامل اللفظية
خلاف النصب على الظرفية لان الخبر هو الجملة الظرفية اى الظرف مع
فاعله المستقل اليه من عامل المقدر لا الظرف وحده فالذي يلي الظرف

اعنى الفوق فى مثالنا هو العامل المقدر اعنى حصل او استقر اى السماء حصل فوقنا
لا الابتدائية وانما الذى يليه لا ابتدائية ويجعله خبرا مرفوعا هو الجملة الظرفية
التى وقعت خبر المبتدأ الا انها اى الجهات الست من قبيل ما استعمل اسما
مع بقع مرفوعا مبتدأ نحو يمينك اشرف من يسارك و منصوبا مفعولا به
نحو عرفت يدك نحنك ومجرورا بحرف الجر نحو جئتك من يسار زيد واستعمل
ظرفا كاليوم والوقت منصوبا بتقدير فى على الظرفية ولا يلازم الظرفية
دائما قال فى شرح اللباب اى الظرف كلاهما اى الظرف الزمان والمكان
ينقسم الى قسمين متصرف وغير متصرف فالمتصرف ما لا يلازم الظرفية بل استعمل
ظرفا واسما وهو اى ما استعمل اسما وظرفا يجوز ان يتعقب عليه العوامل مع
ظهور آثارها المختلفة من الحركات الثلث كاليوم والحين يقال هذا حين
ورأيت حينا وعجبت من حين فاللفظ الذى يظهر عليه تلك الآثار المختلفة
يسمى اسما لانه اسم الظرف لا نفس الظرف والمراد بالظرف ما كان منصوبا
بتقدير فى فالاسم ههنا مقابل للظرف لا للفعل والحرف فصحت المقابلة
بقوله اسما وظرفا وغير المتصرف ما لزم الظرفية نحو سحر اذا ذات مرة
وذا صباح ومنه لفظ مع عند الجمهور وسوى وسواء على الاشهر و
منه وسط بالسكون ولغة ببعدات وبكرا وسحرا وسحيرا وضحى وضحوة و
عشاء وعشية وعتمة ومساء وصباحا ونهارا وليلا وغدوة وبكرة
اذا اردت سحر بعينه وضحى يومك وعشاء وعشية وعتمة ليلتك و
ما عهها وصباحك وليلك ونهارك وقريب منه عند فانه يجر بمن خاصة
ومثله دون فانه يجر بمن وبقى نادرا فاعلم ذلك فانه من المهمات
التى يجب حفظها فلهذا اطلنا الكلام فى هذا المقام والثانى الجهات
الست المستعملة مقطوعة عن الاضافة لا لفظا ولا معنى الا ان يكون

المضاف اليه منويا اى ملحوظا ملتفتا اليه فى ذهنك او لا يكون منويا
بل يحذف نسيا منسيا فى مختار الصحاح النسى بكسر النون وفتحها ما نسى و
ما سقط فى منازل المرتحلين من رذال امتعتهم وقرئ بهما قوله تعالى وكنت
نسيا منسيا ولا يلتفت اليه اصلا فالاول مبنى على الضم نحو جئتك من
قبل ومن بعد وانما بنى على الحركة فرقا بين البناء الاصلى والعارضى ولم يكتف
مع حصول الفرق به لان الحركة فرع ما خرج عن السكون كما ان البناء العارض
فرع للبناء اللازم فاعطى الاصل للاصل والفرع للفرع وبنى على الضم دون
الفتح والكسر جبرا اى عوضا للمحذوف منها اى من الجهات الست
وهو المضاف اليه باقوى الحركات والثانى ما حذف منه المضاف اليه نسيا منسيا
معرب كساير الاسماء المعربة كقول الشاعر فساغ لى الشراب وكنت
قبلا اكاد اغص بالماء الفرات يقال ساغ لى الشراب يسوغ سوغا اى سهل
مدخله فى الحلق واغص بفتح الغين المعجمة والصاد المهملة من باب علم من الغصص
بفتحتين وهو بقاء الطعام والشراب فى الحلق فان قيل ما وجه اكاد
ههنا والكون قد مضى قيل هذا حكاية حال الايقال كنت كدت و
الفرات العذب والثعالبى يروى البيت من ابى عمرو بالماء الحميم
وهو الماء الحار والبارد وهو المراد ههنا وقصة هذا البيت انه
قتل ابو الشاعر قريب من اقربائه فصار من الغم والغصة بحيث
لا يجد شيء من متمكن من قصاص قريبه فقتل قاتله فزال عنه الغم
فانشد هذا البيت وتركيبه ظ والاستشهاد انه حذف المضاف اليه
منسيا ولم ينوه ولذلك اعربه بالنصب واليه اشار بقوله فقبلا
منصوب اما على انه خبر كان ان كانت ناقصة اى لفظة كان فى كنت
على الظرفية ان كانت تامة وانما بنيت فى الاول لمشابهتها

الحرف في الاحتياج اليه بما اضيف اليه اي شبهها الحرف في الاحتياج الى المحذوف
نيته بلا تعويض عنه بيان فوق الاحتياج اذا ذكر المضاف اليه بخلاف الثاني
فانها اي الجهات الست ح اي على تقدير كون المضاف اليه محذوفا فانها
حذف فاشيئا جعلت اسما برأسها من غير التفات الى المضاف اليه فلم يشبهها
الحرف فلم تبن لعدم المشابهة فيكون اسما تاما نكرة فتعرب كسائر النكرات
والفرق بين ما كان المضاف اليه مذكورا ومنونا وبين ما اذا كان نسيا
منسيا في المعنى هو انا قلنا جئتك قبل الظهر او قبلا او قبلا يكون المجيء
المجيء قبل زمان الظهر في الاولين ويكون وقوعه في زمان ما من الازمنة
المتقدمة على هذا الزمان في الثالث وكم بين المعنيين فههنا اي في
قوله اما بعد حمد لله لم يحذف المضاف اليه فلم يبن بل ترك منصوبا على الظرفية
ان قيل هذا مناف لقوله فيما سبق اذ تقديره بعد زمن الفراغ من حمد لله قلنا
قلنا المراد انه لم يحذف حذفا منويا بحيث يكون مستعملا منقطعا عن
الاضافة بل مستعملا مضافا الى الحمد والعامل مبتدأ فيه اي في نصب بعد اما
في محل الرفع على انه خبر قوله والعامل القائم مقامه بفتح الميم فقط الفعل
ورائحة الفعل كافية في عمل الظرف العامل مضاف الى معموله اي في عمل
العامل في الظرف فيما نحن فيه لان في الظرف اتساعا يقع معمولا لكل عامل
فيه رائحة الفعل وعليه رأي صاحب المغني حيث قال العامل فيها اما عند
سيبويه وعند جميع النحويين لانها نائبة عن الفعل تعمل في الظروف
حاصلة واعلم ان القوم اختلفوا في الاسم الواقع بعد اما فصل هو جزء من
الواقع بعد الفاء على ما يعمل بعده فيما قبله كان او لا لابتغاء الاسم و
انتصابه بفعل محذوف فذهب بعضهم الى انه جزء مطلقا والبعض منهم قالوا
ان دخل الفاء على ما له صدر الكلام كان من الاول والا فمن الثاني

هذا هو المشهور المذكور في المتون لكن الظاهر من كلام الشارح وكلام صاحب
المتوسط ان ما قالاه مذهب ابن عبيد هاو وقد نقل عن البعض من شراح
الكتاب فالعامل في نصب بعد ههنا على المذهب الاول والثالث الفعل
المحذوف تقديره مهما تذكر بعد حمد لله فان الولد الاعز الخ وعلى المذهب الثاني
هو الفعل الواقع بعد الفاء اعني اردت ههنا ولما قال العامل فيه اما توجه
ان يقال ان عملها عند وجود اردت ممتنع لانعدام اثر الضعيف عند
وجود القوي كالشمع مع الشمس فاعملها يلزم ترجيح الضعيف على القوي
وانه باطل فاشار الى الجواب بقوله لا اردت لان الفاء تقطع العمل عن العمل
فيما قبلها لاقتضائها صدر الكلام الذي دخلت هي عليه لانحدار
كل كلام حمد هو اي الحمد الوصف بالجميل على جهة التعظيم والتبجيل يعني ان
الحامد هو الواصف بالجميل مطلقا سواء كان الجميل اختياريا او غيره
على الجميل الاختياري مطلقا سواء كان ذلك التبجيل او غيره على جهة التعظيم
والحاصل ان الحمد يقتضي حامدا ومحمودا وهو ظ ويقتضي ايضا محمودا به هذا
هو اعم من ان يكون اختياريا وغيره ومحمودا عليه اختياريا وبه يمتاز
عن المدح اعم من ان يكون انعاما او غيره وبه يمتاز عن الشكر ان قيل
فكيف يصح قولهم الحمد لله على ارادة الكاملة وقدرته الشاملة وحمدت
زيدا على حسنه وشجاعته وعلى علمه وكرمه وحمدت اللؤلؤ على صفائها
مع ان المحمود عليه في هذه الامثلة غير اختياري لان صفاته الذاتية
غير اختيارية لكون كل اختياري حادثا وكذا البواقي غير اختياري
اما الحسن فلان بعض المراد من المفاخر سواء كانت مفاخر نفسه و
آبائه وهو اعم من ان يكون فعلا اختياريا ولا واما الشجاعة والعلم
والكرم والصفوة فلان كلها من قبيل الكيفيات لا من الافعال

القادرة بالوجوب ... قلب الوجوب اما عن المثال الاول فنقول فانا لا نسلم انه يحمد بلا
... كما قال في لب التفسير ان المحققين يالفعل الاختياري ... يحمد على صفات
ثبوتية كالقدرة والعلم وعلى صفات فعله كالخلق والرزق ولا يجوز
الحمد الا على صفات الفعل ولو سلم انه يحمد فنقول تلك الصفات اما
اختيارية كما ذكره بعض المحققين ومنع ... فتصانع الاختيار للحروت
بناء على جواز قصد ... اذا وابدا ولا يتقدم على الاثر الا بالذات او
بمنزلة افعال الاختيارية لا بانها عن الافعال الاختيارية او
لكون الذات كافيا فيها في مستقل فاعل الافعال الاختيارية فيها او
نقول ان تلك الصفات مبداء الافعال الاختيارية والحمد عليها باعتبار
تلك الافعال فالحمد عليه فعل اختياري في المال واما عن المثال الثاني
فان الحسن وان كان اعم من ان يكون فعلا اختياريا او لا لكن
متعلق الحمد بالحقيقة هو افعاله الاختيارية لا كالها اللهم الا على تقدير
وان الشجاعة تطلق على الكيفية النفسانية التي مبداء القاء
النفس في الحروب والمهالك وعلى نفس الالقاء فيهما فيحمد على الثاني بلا
تاويل وعلى الاول بتاويل دلالتها على الافعال الجميلة الاختيارية
ومن ههنا قيل ان الجميل يجب ان يكون بنفسه اختياريا بل يكون
نفس اختياريا كذلك يجوز ان يكون طريقه وسبب تحصيله اختياريا
كما في العلم وان يكون ثمرته واثاره اختيارية كما في الكرم والشجاعة
واما عن المثال الثالث فانه من الامثلة المصنوعة وليس في كلام
العرب لعرباء فاعلم ذلك فانه هو غاية التلخيص في هذا المقام الذي
نزل فيه اقدام الاقوام ومع ... وكونه مضافا اليه لبعد ونحو
مضاف الى الله وهو اسم لفظة الله علم بفتح ... لذات واجب الوجود

ثم بالفتح على الضم اي بل قدر ... وسل ... في التعقيب فاضافة حمد الى الياء اضافة
المصدر الى مفعوله والفاعل متروك ... الى الفعل المصدر ... متروك ... وتقدير
الا بعد حمدي الله بالنصب فحذف الفاعل هو ياء المتكلم لدلالة المقام عليه
وهو لفظ فاضيف المصدر الى مفعوله فكل مصدر عن الفعل المتعدي على خمسة
اقسام الاول ان يضاف الى الفاعل ويترك المفعول منصوبا نحو عجبت
من ضرب زيد عمرا والثاني ان يضاف الى الفاعل ويترك المفعول نحو
الذكر نحو عجبت من ضرب زيد اي من ان ضرب زيد بفتح الضاد وانما قال
من ان ضرب زيد لان الفعل المصدر بان بمنزلة المصدر في كونه
فاعلا ومفعولا ومضافا اليه ومبتداء نحو اعجبني ان يخرج زيد اي خروج زيد وكرهت ان
يخرج زيد وبلغني خبر ان يخرج زيد وان يخرج خير له على ترتيب اللف وانما
كان ان مع الفعل بمنزلة المصدر في هذه المعاني كما ان المصدر بمنزلته
في العمل وفي امتناع تقديم المعمول عليه فلا تقول اعجبني زيدا ضربك كما لا
تقول اعجبني زيدا ان ضربت وانما امتنع لان معمول المصدر في الحقيقة
معمول الفعل الذي هو صلة ان المصدرية المسماة بالموصولة وما في
حيز الصلة لا يتقدم على الموصول هذا وما تخصيصه بان مع الفعل دون
المصدرية فلكون ان عريقا في المصدرية والثالث من تلك الاقسام
الخمسة ان يضاف الى ما يقوم مقام الفاعل نحو عجبت من ضرب زيد اي
من ان ضرب زيد بضم الضاد اشار الى ان المصدرية ههنا
مصدر الفعل المجهول فهو مضاف الى ما يقوم مقام فاعله والرابع ان يضاف
الى المفعول ويذكر الفاعل نحو عجبت من ضرب اللص الجلاد ونصب الدال
والخامس ان يضاف الى المفعول ويترك ذكر الفاعل فان قيل لم حذف
ولم يضمر قلنا لان المصدر قد نظر الواضع فيه الى ما هيته الحدث الى ما قام

بالحدث فلم يلاحظ باعتبار نظره لا فاعلا ولا مفعولا وانما يكون ظاهر كلام فاقد تقليد
المعين في الوضع ازال الكلام المعقل فلا يجوز ان يتصل به غاية الى الاتصال به بخلاف الفعل فانه
طلبه للفاعل وضعي لانه اتما وضع ليكون مسندا الى شيء بعينه ظاهرا
او مضمرا فلما ان يتصل بالمسند اليه غاية الاتصال صونا له لاقتضائه له وضعا
وعقلا وانما لم في اسم الفاعل والمفعول وان كان طالبهما له ليس بوضعي بل عقلي
لقوة شبههما بالفعل لفظا ومعنى نحو نسيت تبريد القهاوة اى حر صلوة الظهر
في فصل الصيف اى تبريد المصلي اياها سواء كان بعيق وحسا وجماعة
لقوله عم ابردوا بالقهاوة فان شدة الحر من فيح جهنم اى صلوها اذا سكنت
شدة حرها وفتح جهنم لشدة حرها فالمعتبر في تبريد كل بقعة سكون شدة
حرها وهو مختلف بحسب البقاع واما مصدر اللازم فقسم واحد وهو المضاف
الى الفاعل نحو جئت بعد ذهاب زيد فهذه الاضافة كلها معنوية مفيدة للتعريف
الا اذا كان المصدر بمعنى اسم الفاعل او المفعول فحينئذ يكون اضافته لفظية
كاضافتهما كما وقع في اول ديباجة المصباح محمد بن عمر الجمحي بفتح الجيم الفارسية
قرية في جوار زم الحمد لله كفاء افضاله وقال الشريف الزين الجرجاني هذا
لقبه واسمه علي وكنيته ابو الحسن ومن جرجان قصبة من ولاية استراباد وقد
ولد في تلك القصبة في اربعين وسبعمائة وتوفي ببلدة شيراز في سادس
ربيع الاخر سنة ست عشر وثمانمائة كذا قال البعض ممن تصدى لتحشية شرح
مفتاحه في شرحه اي حمدا كفاء مصدر من كافاه اى جازاه
بمعنى الفاعل منصوب على انه صفة مصدر محذوف ويقال في عرف النحاة
في امثاله انه نصب على المصدرية لاكتسابه اعراب المصدر بعد حذفه
اى حمدا كفاء افضاله اى مكافى افضاله بمعنى احمد حمدا مجازيا له
ويجوز ان يكون كفاء منصوبا بنزع الخافض اى حمدا لكفاء افضاله

وقد

وقد يقال للكفاء الكفو اي المثل فهو نصب على الحال من فاعل الظرف المستقر
اعني الحمد او عن مبتدأ على ما عرف وعلى المصدرية يكون معناه الافضال فحينئذ يكون لم يعرض اليه
الشريف قوله ولانه تعليل مقدم لقوله جاز اى لكون المصدر اعني كفاء
مضافا الى معموله بمعنى اسم الفاعل جاز وقوعه صفة للنكرة وان كان المضاف
معرفا وهو افضاله بسبب اضافته الى الضمير الذي هو اعرف المعارف واعلم ان
عمل المصدر على ثلثة اقسام الاول ان يعمل حاليا عن الالف واللام ومن الاضافة
بل مجردا فيرفع فاعله وينصب مفعوله كالفعل اى كفعله ان كان فعله كذلك
نحو عجبت من ضرب بالتنوين زيد عمرا اى من ان ضرب زيد عمرا وانما كان
اى عمله حين تجرده عنهما اقوى من احواله الثلث لقوة شبهه بالفعل في التنكير
والشبه بفتحتين لغتان بمعنى واحد كذا في مختار الصحاح الفعل بالنظر الى انه مفعول
شبيه لانه نكرة كما فصل اى كما ان الفعل نكرة بمعنى انه خبر شايع والا فالتعريف
والتنكير من خواص الاسم على ما صرحوا عليه والثاني من تلك الاقسام الثلثة ان يعمل
مضافا كما مر وهذا ضعيف من الاول اى ضعيف منه لانه معرفة اذا كان
مضافا الى المعرفة ولو زاد عليه قوله لو قريب منه هنا ليشمل ما اذا كان مضافا الى
النكرة لكان اولى بخلاف الفعل فانه عار عن التعريف والتخصيص لكن عار
عن الالف واللام فمن هذه الحيثية شابه الفعل في العراء عنهما فيعمل عمله بسبب تلك
المشابهة والثالث ان يعمل معرفا باللام نحو اعجبني الضرب زيد عمرا وهو اضعف
عن القسمين الاولين لكونه معرفة صورة بالالف واللام ومعنى بالاضافة
قال في بعض شروح اللب لا يعمل المصدر المعرف باللام لما عرفت ان عمله لكونه
مقدرا بان مع الفعل وتقديره بان مع الفعل متعذر لامتناع دخول اللام
على الحرف ولا يرد المصدر المضاف لانه من حيث المعنى منفصل لان معناه
اعجبني ضرب زيد عمرا بالتنوين وكذلك يجوز العطف وحمل ساير التوابع على محل

اعجبني ضرب زيد عمرو

المورد من التفعيل والتفضيل خلاف في الوقف بلا لام التمهيدي فيرد عليه ان يحسن التفاعيل
يقتضي امتناع عمله معرفا باللام لا قلته ولا يحمل على الضرورة الشعرية
كقوله علمت ولي المغيرة انني كررت فلم انكل عن الضرب مسمعا المغير فاسم فاعل
من اغار واوليها مقدمهما ثانيا الاول وكر عليه حال انكل من النكول الرجوع عن الحرب
والنفحة جبنا والمسمع بكسر الميم الاول وفتح الثاني اسم رجل يصف الشاعر نفسه
بالجراة والشجاعة اسند الا بعلم لمن الجماعة انني اذا لحقت الى الاعداء غير جبى
غير ناكص عن هؤلاء والمعنى لقد علمت اولى من القبيلة من المغيرين الي حين فتهم عن وجههم
لهم وتخلف بعدهم فلم انكل عن ضربه بسيفي في المعركة ولم ارحم عليه وكانت لبنو جنيونة
قد اغارت على ابا معاملة فلحقهم باجلة وكان الشاعر فيهم وهو منهم وهو اي عمل المصدر
المعرف باللام نادر مع انه يحتمل ان يكون نصب مسمعا في البيت بفعل مقدر و
هو اعني ويكون لتقديره فلم انكل عن الضرب اعني مسمعا او بمصدر آخر منون تقديره
عن الضرب ضرب مسمعا برفع ضرب على انه خبر مبتدا محذوف اي هو ضرب مسمعا
او بجره على البدلية من الضرب المعرف لكن يلزم ترك الواجب والحسن لا يقال العبارة
هي ضربا مسمعا على ما هو في بعض النسخ لانا نقول المصدر اذا وقع مفعولا
مطلقا لا يعمل على ما صرحوا فلا يصح كونه منصوبا بمصدر آخر منون فذكر الشيخ
عبد القاهر نقلا عن الشيخ ابو علي الفارسي ان المختار ان يجعل مسمعا مفعول
المصدر لا مفعول كررت بحملي حذف على لان حذف على قليل ليس الى سبيل
لا يقال قد ثبت عمله في التنزيل فكيف يحمل على الضرورة وهو قوله تعالى لا يحب
الجهر بالسوء فبالسوء متعلق بالجهر وهو عامل فيه مع انه مصدر معرف باللام لان
المراد جواب لا يقال هٰهنا بالعمل العمل بغير واسطة حرف الجر وفي
الكريمة هذا من قبيل وصف الشيء بوصف صاحبه كقولهم الكلام المصنف على
اذ الكريم هو الله تعالى بواسطة حرف الجر فلفظ ذي بمعنى الصاحب

وليس مقصودا بالذات بل وضع للتوصل الى جعل الجنس كالمال والانعام صفة
نصب على انه مفعول له لقوله الجنس اي ان وضع الذي للتوصل الى وصف الاعلام
بالجنس مثلا لا يقال جاءني زيد الفرس والمال بل يقال ذو الفرس وذو المال وكذا
لا يقال الغنا الانعام بل يقال ذو الانعام ومرادهم باسم الجنس هٰهنا ما يدل على القليل
والكثير خصوصا اي باعتبار اجزائه ويكون كل جزء منه كالكل في صحة اطلاقه
الاسم عليه كالذهب والفضة والخل والماء والعسل وهو ذكرنا لما ذكر في باب الاعلام
من ان نحو الرجل والفرس اسم جنس كذا في شرح اللباب ولكن لا يخفى عليك ما فيه
فان الشارح وغيره قد صرحوا بان الفرس اسم جنس يتعين بنفسه والرجل صفة
فلعل المراد باسم الجنس هٰهنا ما قال الفاضل التفتازاني في المطول من ان اسم
الجنس ما يدل على نفس الذات الصالحة لان يقال على كثيرين من غير وصف الا و
كالاسد والفيل ولا يقطع ذو عن الاضافة فانهم قالوا الاسماء المضافة
اضافة معنوية ضربان لازمة وغير لازمة وعدوا ذو من اللازم حيث قالوا اللازم
اما ظرف نحو فوق وتحت وامام وقدام وخلف ووراء وتلقاء وحذاء وعند
ولدى ولدن وبين ووسط بالسكون وسوى ومع ودون واما غير ظرف
نحو مثل وشبه وغير وبيد وقيد وقدى وقاب وقيس واي وبعض وكل
وكلا وكلتا وحسب وذو والو وقد وحسب فان الاضافة في هذه
الكلمات لازمة لا تراها تنفك عنها ولا يضاف ذو الى العلم والمضمر لفقدان الجنسية
فيهما الا الظاهر ان يقال ولا يضاف الا الى الاسماء الاجناس الظاهرة على ما يقتضيه
تعليله بقوله لفقدان الجنسية فيهما قيل وانما لم يضف الى العلم والمضمر لانها وضعت
وصلة الى الوصف باسماء الاجناس فلم يصح وصفا بمر الوصف بمضاف
اليه فلا يكون الا اسم جنس ظاهر لان العلم وكذا المضمر لا يوصف بهما على ما قرر
في موضعه ولانه لو اضيف الى المضمر يلزم الالتباس في مثال ذلك نحو علمه غيره

ليست كذلك فالاعراب في الهمزة في اخواته اذ ذكرهم اشترط في الحمل انه لو كان مهموزا جنس فهو
ومهموز في حكم واحد لكون مدلوليهما واحدا ولهذا اجمع المحققون على ان الضمير الراجع
الى النكرة نكرة فيكون ح كانه مضاف الى اسم الجنس الظاهر الا يرى ان ابا عبد
القاهر قال في قولنا انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه جعلنا اولى من اضافته
الى زيد وعمرو وبكر وانت ان تتبعت كتب القوم تجد كلامهم يؤيد ما قلنا لكن اذا
قال الشارح الفضوء وكان للحكي نافيه واما قوله اصطناع المعروف ما لم يتبذل فيه
الوجه لا يعرف ذا الفضل من الناس الا ذووه المعروف الصالح ذووه فاعل
يعرف اي لا يعرف قدر صاحب الفضل ومرتبته الا اصحاب الفضل دون الجهال وكذا
قول كعب ابن زهير صبحنا الخزرجية مرهفات اباد ذوي ارومتها ذووها الخ
ابهذا الضم الواو الاولى جمع مذكر لذو وتقول جاءني ذو مال ورجلان ذوا مال رفعا
ورجلين ذوي المال نصبا وجرا ورجال ذوو مال رفعا وذوي مال نصبا
وجرا ونساء ذوات مال كاعراب مسلمات فشاذ لا يقاس عليه شيء وكذلك
قطعت عن الاضافة وادخال اللام عليه لاجرائه مجرى صاحبها في قوله فلا اعني
بذلك اسفليكم ولكني اريد به الذوينا شاذ اذ لا قياس عليه ما مجرور به اي
بذو والجار مع المجرور في محل الرفع على انه قائم مقام الفاعل لجعل ههنا
لجعل الاعراب صفة له وهو اي كل من الاسماء الستة المضافة الى غير ياء
المتكلم ومعنى اي تلك الاسماء الستة اخوه وابوه وهنوه وفوه والهن كناية
ومعناه الشيء اي انه كناية عما لا يعرف اسمه ويكره التصريح به من العورة والفعل
القبيح وغير ذلك وحموها ثم انث الضمير ههنا لما قبله لان الحم انسباء زوج
المرأة وهم ابوه واخوه وابنه فاذا اضيف الى الاسم الظاهر وذو مال فانها اي
الاسماء الستة المعتلة المضافة الى غير ياء المتكلم بالواو رفعا وبالياء
جرا وبالالف نصبا في الاكثر وانما قال في الاكثر لان بعضهم يجعلها مقصورة

ع

على ما حكاه الفراء فيقول اباه في اخواته كما تقول عصاه وعليه قول
الشاعر ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها فانه قال ابا اباها
ولم يقل ابا ابيها قصدا الى جعله مقصورا وثنى الغاية بالالف حالة النصب على
لغة بني الحارث ومن يجعل اعراب التثنية بالالف في الاحوال الثلاثة باعتبار ان المجد حصل
اعني الاب في اعلا الغاية اي بلغ الاب في المجد غايته وتانيث الضمير في غايتاها
على تاويل المجد بالمرتبة وشرط كونها مضافة الى غير ياء المتكلم لانها ان لم تضف
يكون اعرابها بالحركات نحو جاءني اب ورايت ابا ومررت باب وان كانت
مضافة لكن الى ياء المتكلم يكون اعرابها تقديريا على راي البعض وهو الاصح
او يكون مبنية على راي اخرى او يكون واسطة بين المعرب والمبني وهذا
اي كون المضاف الى ياء المتكلم واسطة بينهما مذهب ضعيف اذ الحق
انه لا يخرج من الاعراب والبناء وشرط ايضا كونها مكبرة اذ على تقدير كونها
مصغرة يكون اعرابها بالحركة تقول هذا اخيك ورايت اخيك ومررت
باخيك هكذا قالوا ويرد عليه ان الاسماء الستة المضافة اذا صغرت
يجب ان يكون اعرابها بالحروف لتقدير الوجوب قلب الواو ياء وقد كان
يدور هذا الوهم في خلدي ثم وجدته في كتب بعض المحققين من المتاخرين
مع جوابه بانه لما صغرت تلك الاسماء تحرك آخرها ومعنى التحريك وزن فعيل
فلما تحرك خرج عن صلاحية الاعراب لوجوب سكون حرف العلة فجعل اعرابها
وجعل اعرابها بالحركة اذ الياء الساكن ما قبلها كالصحيح في تحمل الحركات
الثلاث وان كان ما قبلها ياء ولذا اشترط ايضا كونها مفردة اذ لو ثنيت
او جمعت لكان اعرابها كاعراب سائر الاسماء المثناة والمجموعة وقد اهملها
الشارح والاولى ذكرها وتلخيص الكلام في هذا المقام على وجه يتحقق منه
المرام هو ان يقال ان هذه الاسماء الخمسة محذوفة اللام نسيا منسيا

اصل الاربعة ... واصل فم فوه فحذفت اللام اعني الهاء
حذفا غير قياسي فبقي الواو وجعلنا ... حذف ... بقاء الاسم المتمكن على حرف
واحد ولو بقي واعرب لزم قلبها الفا لانفتاح ما قبلها فلزم في المنون التقاء
الساكنين ... المؤدي الى البقاء على حرف واحد وابدل منها الميم لقرب
مخرجيهما فاذا لم تضف اعربت بالحركة لفظا واذا اضيف الى غير ياء المتكلم
اعيدت اللامات الاربعة واعيدت العين من الخمس لعدم ضرورة الابدال
لعدم التنوين فجعلت حروف اعرابها على معنى ان يكون تلك الحروف
نفس الاعراب على راي من يجعل الحركة نفس الاعراب واما على معنى ان يكون
تلك الحروف دلائل الاعراب على راي من يجعل الاعراب هو الاختلاف
والحركات والحروف دلائله فان حرف الاعراب كما تطلق على حرف يعتوره الاعراب
لفظا كدال زيد او تقديرا كالف عصا تطلق ايضا على حرف يتغير الاعراب
واذا اضيف الى ياء المتكلم لم تعد اللامات من الاربعة بل كان اعرابها تقديرا
بالحركة تقول في الاحوال الثلث ابي مثلا ويعاد العين من الخمس لعدم
ضرورة الابدال فيقال في الاحوال الثلث فمي ولم تجعل حرف اعراب لانه
يقال فاي كغلامي اذ لما لزم عند الاضافة الى ياء المتكلم قلبها ياء
على ما هو القاعدة قلبت كسرة الفاء لتناسب الياء وجعل الاعراب في
التقدير واما ذو فهو لا يصغر ولا يقطع عن الاضافة ولا يضاف الى
المظهر ولذا لم يقل اخوك لكونه لتناسب في الغيبة بناء على ان المظهر غيبة
وفي التمثيل بالواو دون الالف والياء تنبيه على ان المحذوف في المبدل
واو ردت في حالة الرفع وقلبت الواو الفا وياء في النصب والجر وان عين
ذو واو وجعل للاعراب ايضا وقلبت الفاء ياء في النصب والجر
ذات اصله ذوات لقولهم في تثنيته ذواتا حذفت العين لكثرة الاستعمال

وقيل الاولى ان يكون لام المحذوف ... وفي لفظة ما
كان عينه لاما واوا وذو ... بياء لانه مجرور حالي صفة للانعام
وهو مضاف الى الانعام وهو الانعام ايضا الضمير الاخير للغرض ...
دينويا كان لانه الغرض واما في الاعراض يقابل بالقدر والمنزلة
اولا واجزاره اي اجزار الانعام لكونه مضافا اليه لذي جاعل مجرور لكونه
بدلا من الله ولا يجوز ان يكون صفة له لان جاعل نكرة والمطابقة شرط بين
الصفة والموصوف في التعريف والتنكير لاتحادهما في الصدق يعني ان الصفة
لما كانت عين الموصوف في المعنى نحو جاءني زيد الظريف وجب ان يدخل عليها
ما يدخل على الموصوف من التعريف والتنكير لامتناع كون الشيء الواحد معرفا
ومخصوصا مما ينبغي ان يعلم ان الموصوف قد يكون معرفا باللام والوصف
مجردا عنها فيقال ما يحسن بالرجل مثلك ان يفعل كذا وما يحسن بالرجل
خير منك ان يفعل كذا قال الخليل مثلك وخير نعتان للرجل على نية الالف
واللام وكذا غيرا فاجعل وصفا للمعرفة دون البدل اي لم يشترط في
البدل ان يطابق البدل والمبدل منه في التعريف والتنكير وذلك
لان البدل مستقل بنفسه كانه ليس من التوابع الا من جهة اللفظ وليس
هو مع المبدل منه بمنزلة شيء واحد فلا يلزم من اختلافهما تعريفا وتنكيرا
الخروج عن حد المناسبة ولزوم المحال بلزوم كون الشيء الواحد معرفة
ونكرة في حالة واحدة قال في شرح الرضي واعلم ان بدل الكل من الكل يوافق
المتبوع في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فقط لا في التعريف والتنكير
واما الابدال الاخر فلا يلزم موافقتها للمبدل منه في الافراد والتذكير وفروعهما
انتهى الا انه اذا ابدل النكرة من المعرفة بدل الكل من الكل فالوصف
اي توصيف البدل بنكرة اخرى حسن عند اكثر النحاة وواجب عند ابي علي

وتجا

كما قال في الكافية واذا ابدل النكرة من المعرفة فالنعت واجب نحو [illegible] لانه
لا فائدة في الابهام بعد التفسير في البدل الكل الذي يكون المراد منه ما اريد
من الاول وقيل لانه لا يجوز ان يكون المقصود قاصرا من غير المقصود بحسب الظاهر نحو
ضوئي المعنى نحو مررت برجل لكن حسنه او وجوبه اذا كان البدل غير [illegible]
لفظا كقوله تعالى لنسفعا بالناصية الا انه لما قلبت النون الخفيفة الفا في الوقف
كتب بالالف فانهم قالوا الاصل في كل كلمة ان يكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء
والوقف عليها ومن ثم كتب المنون المنصوب واذا امر نصب و اضربا امر اللو
المذكر بالالف على الاكثر لان الوقف عليها بالالف بقلب التنوين والتنوين
الاصلية والزايد قلبت الفا لانفتاح ما قبلها فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يكتب
اضربن امر الجمع المذكر بواو والف واضربن للواحدة المخاطبة بياء ولنون لانك
اذا وقفت عليها قلت اضربوا واضربي وهل تضربون وهل تضربين باسقاط النون
التأكيد ورد الواو والياء والنون المحذوفات لاجله قلنا نعم لكن لما
تعسر تبين المعنى الاصلي سواء عند الوقف بحذف نون التأكيد ويرد ما حذف
لاجله فانه لا يعرفه الا الحاذق في هذا الفن كتبوا امثال ذلك على اللفظ بالناصية
ناصية كاذبة لا يطلق لكن هذا اى الاشتراط بان يكون البدل على لفظ المبدل منه
بعينه مذهب الكوفيين وعند البصريين لا يشترط ان يكون البدل على لفظ
المبدل منه كذا في اللباب وعبارة اللباب هكذا والكوفيون ابدال النكرة من المعرفة
الا موصوفة واشترطوا ان يكون على لفظ المبدل منه على الصحيح انتهى كلامه فلو حذف
قوله او وجوبه لكان اولى اذ لا تعرض له في اللباب بهذا البحث ههنا بحث وهو
ان حصر الحسن على كون البدل موصوفا غير مستقيم انما الذي يتوقف عليه
الحسن او الصحة على رأي الشيخ وهو ان يحصل بالنكرة المبدلة منه فائدة لم تفهم
من المعرفة فمثل هذه الفائدة لو حصلت حسن والا فلا سواء حصلت بالو

وغيره

او غيره قال الشيخ عبد القاهر انشد [illegible] البيت انا وجدنا بني جلان
كلهم كساعد الضب لا طول ولا قصر فقال قوله طول بجر ورباته بدل من [illegible]
الذي يعبر فيه وطول نكرة وفيه فائدة لم تفهم اذ لا دلالة على شيء من الطول
والقصر صريحا وقال السيرافي رحمه في شرح كتاب سيبويه تقول مررت
باخويك مسلم وكافر على البدل بالجملة ان [illegible] هذا النكرة الا انها فائدة لا تحصل من
ابدال النكرة من المعرفة اذ هو اذن ابهام بعد التفسير نحو مررت بزيد رجل
طالحة هكذا في بعض شروح اللباب فان قيل لم لم يتعرف جاعل من [illegible] بالاضافة
قلنا لانها لفظية غير مفيدة للتعريف بل مفيدة للتخفيف بسقوط النون لان اصله تنوين
جاعل الليل بتنوين جاعل ونصب الليل وينبغي ان يعلم ان التخفيف الذي يفيده
الاضافة اللفظية قد يكون في المضاف وحده نحو ضارب زيد وقد يكون في
المضاف اليه وحده نحو الحسن الوجه اذ اصله الحسن وجهه وقد يكون فيهما نحو
حسن الوجه وقد يكون لا في لفظ واحد منهما نحو افضل القوم على قول من قال
ان اضافة افعل التفضيل لفظية فان التخفيف فيه يحصل بحذف من لا معنوية
حتى تفيد التعريف فلم يصح كونه صفة لله كما توهم صاحب الاصباح ينبغي ان
الاضافة قسمان احدهما اللفظية وهي مختصة في ثلاثة مواضع عند الجمهور
احدها اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وثانيها اضافة المفعول الى ما يقوم
مقام الفاعل اذا اريد بهما اى باسم الفاعل والمفعول الحال او الاستقبال نحو
مررت برجل ضارب زيدا الآن او غدا ونحو مررت برجل معمور الدار
اى الآن او غدا واما اذا اريد به اى باسم الفاعل ما يدل عليه في قوله ضاربك
ومالك يوم لو قال بهما مناسبا للسابق لكان اولى لان حال اسم المفعول
كذلك الماضي والاستمرار فمعنوية اى فاضافتهما معنوية مفيد للتعريف
نحو مررت بزيد ضاربك امس في الماضي او مالك الحمد عطف على

ضارب بكر غير مراد في الاستمرار نحو العبيد كالعالم جمع وانما كانت اضافتهما معنوية
حملا على التقدير كونهما بمعنى الماضي فلان محل الاضافة حرج الا يكون في تقدير الانفصال
لانها ليست مضافة الى معمولها حيث المشابهة الحاملة اى المشابهة لفظا
ومعنى مقصودة وهي غير معتبرة عندهم واما على تقدير كونهما بمعنى الاستمرار فلكون
معنى الماضي موجودا فيه ايضا لكن الحق اذا قصد به زمان مستمر اي شامل على الازمنة الثلاثة
يمكن ان يجعل لفظية ومعنوية ايضا وقد صرح به في شرح اللباب وقال بعض
المحققين ان اعتبار الوجهين في نحو الاضافة مما يحتاج في صدوري حتى ظفر
بنحو من قبل صاحب الكشاف حيث جعل نحو الاضافة في موضع لفظية و
في موضع آخر معنوية هذا قيل في كلام الشارح نظر لانه جعل العام اعني الاستمرار
قسيما للخاص اعني الماضي وعلى تقدير ان ليس بينهما عموم وخصوص فيه نظر من جهة
اخرى وهو ان الزمان المقترن للفعل ومشابهة في المشهور ثلثة ماض و
حال واستقبال وعلى ما ذكر يكون الزمان المقترن لهما اربعة وهو خلاف
المشهور ويمكن ان يجاب عنه بان الشارح ليس في صدد التقسيم بل في صدد الا...
ومنشأ الغلط الجهل بالفرق بينهما وبان المشهور ان الزمان المقترن للفعل
ثلثة لا المشابهة لانها لا تقترن بها فضلا عن الثلثة انتهى والثالث
من تلك المواضع الثلثة اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها نحو مررت برجل
حسن الوجه لا يقال كيف اضيف الحسن الى الوجه والحسن هو الوجه فيلزم اضافة
الشيء الى نفسه قلنا لا نم فان الحسن اعم من الوجه فيكون من اضافة العام
الى الخاص وقيل ان الحسن ليس هو الوجه بل الحسن هو الشخص الذي له الوجه فان
قيل لم يتعرض الى اضافة اسم الفاعل الى فاعله مع انه من جملة المحلات اللفظية
قلنا لان اسم الفاعل من الفعل اللازم ويضاف الى فاعله السببي لكن بعد
ان خرج عن كونه فاعلا بان نصب تشبيها بالمفعول بعد تشبيه اسم الفاعل

من اللازم باسم الفاعل من المتعدي فهو منصوب معنى فاضافة اسم الفاعل الى مفعوله ولذا
لم يتعرض اليه واما اسم الفاعل من المتعدي فلا يضاف الى فاعله لعدم اللبس
وعدم التغاير وتحقيقه على وجه التفصيل ان اسم الفاعل المتعدي والمفعول
المتعدي وهو مشتق من المتعدي الى مفعول واحد لا يضافان الى ما هو فاعل في المعنى اذا
قيل ضارب زيد او معطى زيد لم يكن زيد الا مفعولا لا الاضافة الى
الفاعل على خلاف الاصل لان المضاف يشعر ان يغاير المضاف اليه ...
الفاعل نفسه فلا علة فهو نحو ولانه تشبيه باضافته الى المفعول واما اسم الفاعل من
اللازم وهو مشتق من المتعدي الى مفعول واحد لما اريد اضافتهما الى الفاعل توسعا
في الكلام شبهوهما بالمتعدي منهما ونصبوا فاعلهما على التشبيه بالمفعول
ثم اضيفا اليه وذلك بان يجعل الضمير المتصل الى اسم الفاعل والمفعول فيكون
مستكنا فيه فيقع الفاعل في صورة المفعول فتقول مثلا في زيد قائم ابوه زيد
قائم الاب في الصفة المشبهة لما كانت شبيهة باسم الفاعل لفظا ومعنى
اما لفظا فلانها تثنى وتجمع وتؤنث كما ان اسم الفاعل كذلك تقول حسن
حسنان حسنون حسنة حسنتان حسنات وابيض ابيضان بيض بيضاء
بيضاوان بيض كما تقول ضارب ضاربان الخ واما معنى فلانها كم قائم
به الفعل كالفاعل وكذلك سميت بالصفة المشبهة لشبهت به في جميع
انواع عمله تكميلا للمشابهة وتوسعا في الكلام ولما لم يكن لها مفعول تضاف
اليه او تنصبه جوزوا اضافتها الى الفاعل ونصبها اياه تشبيها بالمفعول
نحو الحسن الوجه بالجر والنصب فاحفظ هذا فانه من الاسرار الحقيقية
والكنوز المخفية وما عداه اي ما عدا الثلثة المذكورة وما عدا الاربعة
على رأي من يجعل اضافة افعل التفضيل لفظية اضافة معنوية وجملة
الاضافة اما معنوية ان كان المضاف اسما غير مشتق سواء كان

منقسمة الى [illegible] وغير مصدر او مشتقا غير عامل في المضاف اليه كنحو هذا غلام زيد [illegible]
و[illegible] مصر وضرب بعير واما اللفظية ان كان المضاف مشتقا عاملا
فيه وهو لا يكون كضارب زيد وحسن الوجه وهاشمي الاب مفيدة للتعريف
او التخصيص اذا كان المضاف اليه معرفة او نكرة كجاءني غلام زيد [illegible]
كون المضاف اليه معرفة او رجل مثال كون المضاف اليه نكرة [illegible]
والتخصيص بمرتبة يعني ان كان المضاف اليه في المعنوية نكرة يكتسب
المضاف منه التخصيص وزوال الشيوع كغلام رجل و[illegible]
وان كان المضاف اليه معرفة يكتسب المضاف منه التعريف كغلام زيد لانك اذا قلت
غلام كان شايعا غير مختص بواحد فاذا اضفت تعرف وصار للواحد بعينه وهو
زيد فان قلت هذا وان تعرف وصار لواحد بعينه لكن لم يتعين الغلام في نفسه
لان هذا انما يتم اذا كان لزيد غلام واحد اما اذا كان اكثر منه فلا وقد
اطلقوا في [illegible] الاضافة المعنوية قلت تعريفها باعتبار العهد وتحقيقه
انك اذا قلت غلام زيد جاءني فلا بد ان تشير الى غلام معين من بين غلمانه
لم من زيد خصوصية لزيد بحيث يرجع اطلاق اللفظ اليه دون ساير الغلمان
اما لكونه اعظم غلمانه او اشهر بكونه غلاما له او يكون غلاما معهودا ثم قد يستعمل
على خلاف وضعه فيقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين وهذا
لا يضر افادتها التعريف باصل الوضع كما في المعرف باللام فانه في اصل
وضعه لواحد معين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى المعين كقوله ولقد امر
على اللئيم يسبني فمضيت قلت يعني فانه لم يرد به لئيما معينا اذ ليس [illegible]
اظهار ملكة الحلم للنفس في المعنى ولقد امر على لئيم من اللئام قالوا ولكون
بمعنى لئيم يصح جعل يسبني وصفا وانما افادتها اي التعريف في التخصيص
معنى الاضافة مرفوعة على انه فاعل افادت اي انما افادتها الاضافة

المعنوية

المعنوية دون اللفظية لان الاتصال فيها اي في المعنوية لفظا و[illegible]
اللفظ فان المضاف اليه يتصل بالمضاف ويخرج معه بحيث ينزل منه
منزلة التنوين واما [illegible] كان وضع الاضافة المعنوية [illegible]
[illegible] المضاف مع المضاف اليه [illegible] قال في
الاضافة المعنوية [illegible] اسم عامل [illegible] الرضي فلما
كان الاتصال [illegible] في اللفظ والمعنى معا ينبغي ان يفيد التعريف في
التخصيص في معنى المضاف [illegible] فائدة التخفيف [illegible] قدر مرتبة
اللفظ على قدر مرتبة المعنى وبهذا التقدير يظهر [illegible]
على المطلوب وفي اللفظية الاتصال في اللفظ فقط والمعنى على الانفصال
ولذا سميت لفظية ولم تفد الا تخفيفا لفظيا فان قلت اذا قلت
في ضارب رجل فان الضارب قد تخصص وزال البعض الشيوع بالاضافة
الى رجل كما في غلام رجل قلت التخصيص الذي في ضارب رجل لم يحصل بالاضافة
بل كان حاصلا للضارب من رجل كان منصوبا به ايضا بلا تفاوت [illegible]
سعف اسم فاعل اضيف الى مفعوله وهو النحو وقد [illegible] الحال او الاستقبال لا يقال الاسم [illegible]
لان الحجة [illegible] من [illegible] الزمان قلت [illegible] بمعنى الحال او الاستقبال
وهما بالنسبة الينا دونه وانما قلنا مرادا منه الحال بدلالة عمله في المفعول وهو اي
كل واحد منهما النحو والكاف في كالهاء والعمل اسم الفاعل ما لم يكن بمعنى الحال او الاستقبال
والاعتماد على احد الاشياء الستة فيكون اضافة لفظية في تقدير الانفصال
غير مفيدة للتعريف والتخصيص فلا يصح كونه صفة له ويكون بدلا منه ويجوز فيه
الرفع والنصب ايضا اما الرفع فعلى انه خبر مبتدا محذوف اي هو اي النحو
[illegible] واما النصب في تقدير اعني وامدح وكل واحد من التقديرين [illegible]
في غرضهم انه نصب على الشتم اذا قدر عاملا ذم اما على تقدير امدح فظ

ثم اما على تقدير عدم جعله فلا انتفاء المشكل وان ام بها اذا كان لا فى لتعدد من الذكر ليقيد المجموع
ثم انتصب على المدح فى عرفهم يستعمل كل ... تقدير على المدح هكذا فادنى ببعض
من اساتيذى بعبارتهم التصريح ولم ... كلام شراح اللباب حتى ان قيل بعض حكامهم ايانه بعد لا
راجع الى الجاعل بمعنى اى مع لفظة الله تعالى فاى قسم من اقسام البدل هذا استفهام
انكارى ومن والاستفهام متعلق بالاستفهام المذكور كا
قال لا يصح ان يكون جاعل ههنا شيئا من اقسام البدل لان اقسامه اربعة
بدل الكل من الكل ان صدق على المبدل منه كقوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم صراط
الذين فان الصراط الذين عين صراط المستقيم صدقا وان يغاير مفهوما وبدل
البعض من الكل ان كان البدل بعض المبدل منه نحو جاءنى القوم اكثرهم وبعضهم
وبدل الاشتمال ان كان بينهما تعلق غير الكلية والجزئية سواء كان الثانى مشتملا
على الاول نحو سلب زيد ثوبه او على عكسه نحو قوله تعالى يسئلونك عن الشهر الحرام
قتال فيه او لم يشتمل احد على الاخر اصلا بهذا الاشتمال فانهم قالوا انما سموا البدل
الرابع انما سمى بالاشتمال لان المبدل منه مشتمل على البدل لا كاشتمال الظرف
على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بحيث يبقى
النفس عند ذكره الى ذكر ثان يتبين ما اجمل ولا فيذكر البدل ملخصا لما دل عليه الاول
مبينا له فعلى هذا لا يجوز ان يقال فى البدل بيت الوزير وكيله لان الاول غير مجمل
لانه يعرف على فهم قولك بيت الوزير ان الثانى هو وكيله ولو قلت ضربت زيدا
عبده كان بدل الغلط لان ضربت زيدا مفيد غير محتاج الى شيء آخر واعلم انهم قالوا
يجب ان يكون فى بدل البعض وبدل الاشتمال ضمير عائد الى المبدل منه بخلاف بدل
الكل فان العينية هناك تغنى عن الرابطة كما قالوا ان الجملة الواقعة خبرا
اذا كان عين المبتدأ وعبارة عنه فلا حاجة الى الضمير الرابط نحو قل هو الله احد
وقوله عليه السلام افضل ما قلت انا والنبيون من قبلى لا اله الا الله وقولك

مقولي

بيت الى جيد منطلق قائم ثم ان هذا التوجيه يكون معتدا لكن فيه بحث لانه ثلثة نحو بيدى منهم
وبدل الغلط ان كان الاتيان بالمبدل منه وقع غلطا نحو جئت بحمار حصل على بعض ولذا
المتكلم ان يقول مررت بحمار فسبق لسانه الى الرجل ثم تدارك فقال بحمار اى فرس
وكذلك بل يقع فى هذا الغلط فيكون الغلط فى المبدل منه قوله بل قيل بدل الغلط بدل
الشيء من الغلط بالاضافة ولم يقولوا بدل الغلط لحقيقة فمعنى بدل الغلط بدل
الشيء من الغلط قالوا بالاضافة فى العجيبين الاولين بيانية وفى الاخيرين على
التسبب اى بدل الذى كان سبب الاتيان به وقوع الغلط فى المبدل منه وقيل الا انما
فى بدل الغلط لا دين ولا بنت كما فى كوكب الرقاء ولعل هذا اولى لان الاول جهة
الاعم بالاغلب انه قد يكون سببه النسيان كما يكون سببه الغلط ولذا قيل فى بدل الاشتمال
فاعتبر فيكون سبق وهذا اى بدل الغلط لا يكون الا من غير روية وفكر ولذا لا يأتى
الا من كلام الفصحاء قوله فجاعل لا يجوز ان يكون من الاول والثانى الح مرتبط الى قوله
اى قسم من اقسام البدل لان اقسامه اربعة الح لاستعارتها الكلية والجزئية
وهو تعالى الله سبحانه متعال اى منزه بالعلو عنهما ولا من الثالث لان الاشتمال
انما يستعمل فى الاجسام غالبا ولا من الرابع لان الكلام الملخص ليس بكلام غير فكر
وهو فلا يكون جاعل بدلا من لفظة الله تعالى لان انتفاء الاقسام عنه اى عن
جاعل يستلزم انتفاءها اى بحسبها يقال لذلك باسره اى بجميعه كما يقال
برمته اى كلية يدل على انتفاء المقسم هو مطلق البدل عنه اى عن جاعل وهذا
اى قولنا لان انتفاء الاقسام مكنى قول اهل المعقول اى العلوم العقلية
كالحكمة والمنطق وغيرهما لا وجود للعام كالانسان الا فى ضمن الخاص والافراد
كزيد وعمرو وبكر وغير ذلك قلنا ان التحقيق ههنا ان القول ببدلية في الجاعل،
جاعل من الله متعلق ببدليته قوله مجاز مرسل ضرورة اى مجاز ان كانت العلاقة
المعتبرة بين معناه الحقيقى والمجازى غير التشبيه مثل علاقة السببية و

التوجيه وغيرهما فانه اذا كان بحسب العلاقة صوت تشبيه يسمى مجازا بالاستعارة دون
المرسل من قبيل اطلاق المتبوع على التابع لان الجار في الحقيقة موصوف اي موصوف
جاء الحجر وهو المتابع على الحكاية وهو الفتح وجاز رفعه على الخبرية اذ التقدير هو جاء
الفو فانه نكرة وقعت بدلا من المعرفة موصوفا بنكرة اخرى وهي جاعل على ما لم يترك
الواجب الحسن في اي الله معرفا باللام من الاعلام الغالبة وسمي علما كالثريا
كالنجم والصعق يعني ان الاله في الاصل من الاسماء الاجناس كالرجل يقع على كل معبود
بحق او بالباطل ثم غلب على ذات المعبود بالحق كما ان النجم في الاصل اسم لكل كوكب ثم غلب على
الثريا وان في الاصل الصعق اسم لمن اصابته صاعقة ثم غلب على خويلد بن نوفل واما الله
بحذف الهمزة فمختص بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره اصلا وعمله يدل على التقدير
لاشتراطه اي اشتراط عمله بالاعتماد اما على الموصوف او على غيره من الامور
الخمسة والستة على ما يجيء اذ لو لم يكن التقدير كذلك لبطل العمل وقد ثبت عمله في
المفعولين فان قلت من اين علم عمله قلت علم في المفعول الثاني بنصبها وقد يجيء
الكلام اي يتعلق قوله كالحج بقوله جاعل الذي معنى ما واذا عمل في الثاني عمل في الاول ايضا والا
يلزم من اقتصار العمل على احد المفعولين وهو ممتنع على ما بين في المطولات فان قلت هذا انما
يتم اذا عمل في الثاني وهو ممتنع لجواز ان يكون جاعل بمعنى الماضي فيكون كالحج مفعول الفعل
المقدر دل عليه جاعل كما قالوا في زيد معطي عمرو درهما امس ان درهما منصوب باعطى المقدر
الدال عليه لفظ معطي قلت نعم يمكن ذلك لكن اشار الى فحوى الكلام تمنع ذلك الحكم
يعرفه من له طبع سليم وعقل مستقيم ويلزم ايضا ترك الواجب على مذهب ابن الحاجب
وهو اي مذهبه وجوب النعت اذا ابدل النكرة وهي جاعل ههنا العدم تعرفه بالاضافة
كما مر من المعرفة وهو الله ههنا او يلزم ترك الحسن بفتحتين على مذهب الجمهور
كما مر بيانه فيكون حينئذ اي فيكون الوجه كونه هو البدل في الحقيقة من القسم
الاول بمعنى بدل البعض من البعض لا بمعنى بدل الكل من الكل حتى يلزم ما ذكرتم

من ايهام

من ايهام الكلية والجزئية وبطلقه جاعل على مجاز من القسم الثالث قوله بدلية
بتداه من القسم الثالث خبره وان يكون كونه من الثالث بمعنى بدل البعض من البعض
فيعني بدل الاشتمال وجود التعلق بينهما غير الكلية والجزئية لا اشتمال الظرف على المظروف
كما مر صريحه اي كون معنى الاشتمال وجود التعلق بينهما مطلق الجهات فلا يلزم ما
ذكرتم من ايهام الجنسية هذا هذا افضل الخطاب حيث يقولون في تغيير تمام طائفة في
الكلام والاحتراز الاخرى والتقدير تم هذا او خذ هذا اي الامر المذكور كما ذكرناه او
واقع الامر هذا المذكور الى غير ذلك مما يناسب لكن بقي فيه شيء وان لم يشر الشارح
التعارف التفصيل على اقسام البدل وهو ان قولنا جاءني زيد غلامه او اخوه او خادمه
من اي قسم من اقسام البدل فقلنا انه من الرابع وهو بدل الغلط لان عدم كونه من الاول
والثاني ظاهر لعدم كون الثاني عين الاول ولا بعضه وكذا عدم كونه من الثالث
وهو بدل الاشتمال ظاهر لان شرطه كون المتبوع بحيث يطلق ويراد به التابع و
كون النفس عند ذكره منتظرة ومتشوقة الى ذكر التابع الا ترى انا اذا قلت
سلب زيد ثوبه ظهر ان المسلوب ليس هو نفس زيد بل شيء مما يتعلق به من ثوبه
وقلنسوته او حلية او غير ذلك فتشتاق الى ان يذكر ثوبه وليس الشرط متحققا فيما
قلتم من المثال فلا يكون من بدل الاشتمال فتعين انه من بدل الغلط لانحصار الاقسام
في الاربعة كذا اي المذكور ههنا ذكر في حواشي المطول للسيد الشريف زين الدين الجرجاني
لكن فيه ما فيه ما موصولة مبتدأ وفيه جملة ظرفية صلته والعائد هو فاعل الظرف
اعني الضمير المنتقل اليه من عامله المقدر والضمير البارز المجرور عائد الى ما ذكر في حواشي
المطول وفيه المقدم خبر المبتدأ اي ما ثبت في المذكور في حواشي المطول من الخلل
والضعف حاصل فيه اي فيما ذكر ههنا لانه مثله لا يخفى ذلك اي حصول ما فيه
على الفطن بفتح الفاء وكسر الطاء او ضمها من اتصف بجودة الادراك
محصل الكلام اعني قوله فيه ما فيه اشارة الى الاعتراض يرد على حواشي المطول على زعمه

قيل ويجوز ان يقال لم لا يتعين كون منه بدل اغلاط اذ يجوز ان يكون المتناول الاول
والثاني بدل الاشتمال ان كان يصح المرقوبة والا فهو بدل الغلط وانما قلنا عليه
بعدم ذلك كفى عليك ان مجرد وجود التعلق لا يكفي في بدل الاشتمال كان يتوهم الشارح
كفاية بنظر الى ما يفهم من ظاهر كلامهم في تقسيم البدل الى الاربعة بل لا بد من شرط
كون المتبوع بحيث يطلق عليه على ما مر جوابه كما هو واضع للمحقق في الكلام متعلق بجاعل في قوله
الثاني بجعل قوله كالملح اما الكاف اي هو اما الكاف في محل نصب على الحال ان
كان الكاف حرفا لكنه حال منه مفعول بمعنى مثل تقديره اي اما ان يجعل الكاف وحده اي
منفردا وان جعلنا هاء اي الكاف فهو يذكر ويؤنث وكذا باقي الحروف ويجوز
تانيثه بتاويل الكلمة وتذكيره باعتبار الحرف بمعنى المثل بعد انما يستقيم على
الاخفش لا على راي سيبويه فانه لا يحكم باسميتها الا عند الضرورة حيث يجعلها
حرف الجر كقوله يضحكن عن كالبرد والمنهم اي كقول مثل البرد والذي يذوب للاانه
ان قلت كالفرق بين كون الكاف اسما او كونه حرفا قلت الكاف وكذا على و
اذا كانت اسما يكون المراد بها تشبيها وعلوا وتجاوزا من غير ملاحظة الخصوصيات
واذا كانت حروفا يكون المراد بها تلك المعاني بخصوصيتها اي بملاحظة خصوصياتها
يعرف ذلك بالعلامات والقراين كما في سائر الاسماء المشتركة اولجار والمجرور
ان جعلناها حرف جر اي كائنا كالملح في الطعام متعلق بجاعل ايضا فكلا هما اي
قوله في الكلام وقوله في الطعام ظرف فاللغو المستقر وانما قال كلاهما لان قوله
كالملح على تقدير حرفية الكاف ظرف مستقر لانه في الاصل احد جزء الكلام اعني خبر
المبتداء لان الجعل الكاين بمعنى التصيير يجري مجرى افعال القلوب في جواز الدخول
على المبتداء والخبر لا في جميع خصايصها على ما مر حاعليه وبقولنا في جواز الدخول عليهما
لا في خصايصها يظهر ضعف ما ذكر في الضوء حيث قال من افعال القلوب
المسند عند المفعولين الممتنع الاقتصار على احد المفعولين وتدخل في الثاني

فيجب

فيجب عليه في الاول والثاني الاقتصار على احد المفعولين منه خصايص افعال القلوب
لا يوجد في غيرها لحقها لها ويمكن ان يحال الاول على المراد منه امتناع الاقتصار المذكور
هنا اقتصار المذكر على احدهما الذي هو من خصايصها حتى يرتاد وكسر بل المراد اقتصار
امتناع المعمول على احدهما فتدبر فانه نفيس قد عرفت الفرق بين الظرف اللغو و
المستقر قلت ما الظرف مطلقا سواء كان ظرف زمان او مكان او جار
او مجرور فانه جار مجرى الظرف لاغنيا جاله الفعل احتياج الظرف اليه جعله كالشعير
به لان الظرف في الحقيقة جار ومجرور لكونه بمعنى في ولذا سماه بعضهم ظرفا فالظرف
انما يكون مستقرا اذا اجتمع فيه امور ثلثة الاول ان يكون المتعلق بفتح اللام اي
متعلق الظرف مستقرا فيه بفتح الميم اي يكون الظرف بحيث يفهم منه عرفا بحسب عالمه
وان لم يعلم الفاظ العربية واوضاعها والثاني ان يكون المتعلق من افعال العامة
كالحصول والوجود والكون والاستقرار والثالث ان يكون المتعلق مقدرا
غير مذكور واحترزنا بالشرط الاول عن مثل مررت بزيد فان المتعلق بالمجرور
والمجرور ليس مستفهما من الجار والمجرور بل هو امر خارج عن الظرف اي لا يفهم
منه هذا مع قطع النظر عن غيره واحترزنا بالثاني عن قولنا زيد في الدار اذا قدر
المتعلق كائن بقرينة دالة عليه فهنا يكون المتعلق مقدرا في الظرف لكنه ليس
من افعال العامة ولذلك احتاج تقدير ذلك المتعلق الى قرينة دالة عليه
ولو كان عاما لما احتاج اليها يرد عليه ان خاصة المستقر الاكتفاء بتقدير
الفعل العام الذي هو اقل مراتب التقدير لا وجوبه على ما اشار اليه الشريف
في شرح المفتاح وقد صرح الفاضل اليمني بانهم يقدرون في الظرف
المستقر فعلا عاما اذا لم يوجد قرينة الخصوص اما اذا وجدت فلا بد من تقدير
لانه اكثر فائدة وتحقيق الكلام في هذا المقام على وجه يتضح المرام ما قال الشريف
المحقق في حواشي الكشاف هو ان هذا القسم من الظرف انما سمي مستقرا

لاقرار المستقر فيه معنى عامله وهو فانه لم يفهم منه سوى الافعال العامة كالحصول
المقدر من تلك الافعال الخاصة ... كان المقدر بحسب المعنى
فعلا خاصا كما في بسم الله الرحمن الرحيم فانه قدره تارة بقرينة الشروع في الفعل
خصوص محل القراءة فيقدر اقرأ باسم الله واخرى بقرينة الشروع في القيام خصوص
محل القيام فيقدر بسم الله اقوم وذهب بحسب المقام ما قال وذلك كي تقدير الفعل الخاص
المستقر فيه ايضا وجاز تقدير الفعل العام لتوجيه الاعراب فلما كان تقدير الافعال
العامة معظم واعتبره النحاة ... والمحض بما خاصة محذوف وعام انتهى العلم واحترز
بالثالث عما اذا كان المتعلق متضمنا للظرف ومن الافعال العامة لكنه مذكور
لفظا نحو زيد حاصل في الدار واذا لم يوجد هذه الشروط الثلاثة يكون الظرف
لغوا والحاصل ان المستقر ... من الشروط ... واللغوية بعدم احدها
مثال المستقر زيد في الدار اذا قدر المتعلق حاصلا او مستقرا او موجودا او كائنا او ثابتا او
غير ذلك ومثال اللغو زيد حاصل في الدار ومررت بزيد واعلم ان قولهم الظرف
مستقر بفتح القاف على الحذف والايصال اي مستقر فيه فهو من قبيل قولهم ... كما
كما يشعر من كلام الشريف في وجه التسمية بالمستقر وقد عرفت وجهها اما وجه
التسمية باللغو فهو ان الظرف ح لغو بالنظر الى ظاهر الكلام لانه فضلة يتم
الكلام بدونه ولانه ملغى من جهة العمل حيث لا يعمل اصلا الا في المظهر والمضمر قال بعض
المحققين من شراح اللباب وتسميته خالية عن المناسبة يعني انه اصطلاح محض وتحكم
واما انا فلا احب تسميته باللغو لوقوعه في التنزيل والحديث فينبغي ان يحال ان لا
فسميناه ظرفا خاصا ... عاملا وسمينا المستقر ظرفا عاما اذا المراد بالظرف
الاول خصوص العامل وفي الثاني عمومه وما انتهى ... الاعراب ... المستقر ولا يتم
الكلام بدونه بل هو جزء الكلام وليس اللغو كذلك لانه متعلق بكسر اللام لعامله المذكور
والاعراب ... العامل ... لا يتم الكلام بدونه قال بعض الفضلاء من المتأخرين ان اللغو

30

ناب المستقر ... المحل في الاعراب ... ان اللغو ... وبين ... في ...
... من ... الاشتراك في الاعراب المحلي حيث ... في مررت بزيد
في محل النصب وجاز ... في معطوفه النصب ... اللغو ... قول ... ومعتمد ...
ان مراد ... بذلك ... غير هذا المحل ... الاعراب ... لا
والمستقر وذلك الا ترى انك اذا قلت زيد في الدار ... محل من الاعراب
جهة تعلقه بالخبر الحقيقي ... خبر ... انه هو الخبر بعد حذف ... تعليل انتقال
الضمير ... الاعراب ... بخلاف ما اذا قلت زيد حاصل
في الدار فان ... واحدا انتهى كلامه لكن التحقيق الذي ... عند الفحول ... تحرير
العقول ... التحقيق بالقبول ما قاله بعض المحققين من انك اذا قلت مررت بزيد
فالجار والمجرور ظرف لغو متعلق بمررت لا محل له من الاعراب والمنصوب المحل ...
المفعولية هو المجرور فقط وان كان الاكثرون على خلافه وهو ضعيف لان الجار
كالجزء من الفعل اذ اللازم يجري مع الجار مجرى المتعدي الا ترى ان معنى مررت
بزيد جزت زيدا وجزء الفعل لا يكون معموله ولانه لو كان الجار والمجرور في محل
النصب لامتنع تعلقه بمررت لانه لو تعلق به لكان الظرف لغوا فلا يكون له محل من
الاعراب وهذا التحقيق الذي ذكره هو الملائم لقولهم لا محل له من الاعراب ...
ما ذكر في كتب المتأخرين من ان التحقيق هو ان المنصوب المحل والمرفوع هو المجرور
فقط لان اثر الجار والمجرور في تعدية الفعل وافضائه الى الاسم كالهمزة
والتضعيف ... جعل ... منصوبات ...
وهو ان ... قول الشارح ولا يتم الكلام بدون المستقر بل هو جزء الكلام
بخلاف اللغو فانه يتم الكلام بدونه هو ان الجار والمجرور اذا لم يقع جزء من
الكلام كما اذا وقع صفة او حالا ... لم يكن مستقرا ولم يكن له محل
من الاعراب وقد صرحوا بخلافه بل قد اعترف به الشارح في هذا الكتاب

ولا نفتقر على وزن لا نستغفر فانه تجب زيادة والصلوة مجرور معطوف على حمده
اي ما بعد الصلوة وهي اي الصلوة من الله تع رحمة ومغفرة ومن عباده من الجن
والانس دعاء ومن ملائكته استغفار فان قلت ليس للصلوة الا معنيان
احدهما لغوي وهو الدعاء قيل فيه نظر لان الصلوة لغة ليست بمنحصرة
في الدعاء بل مشتركة بين المعاني بحجيتها قوله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي
يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه انتهى فان قيل كيف استعمل في معنييه معا والقول بعموم
المشترك لا يجوز مطلقا قلنا لا نسلم انه استعمل في معنييه معا فان تقديره ان الله يصلي
وملائكته يصلون على حدة وثانيهما شرعي وهو الاركان المعلومة اي الفرائض
الستة التي هي التحريمة والقيام والقراءة والركوع والسجود والقعدة الاخيرة
مقدار التشهد او الافعال المخصوصة كالقعدة الاولى وتكبير الركوع والنظر
الى موضع السجود وقت القيام وغير ذلك من الواجبات الستة التي هي قراءة
الفاتحة وضم سورة اليها رعاية الترتيب فيما تكرر في الصلوة على سبيل الفرضية
وتعديل الاركان والجهر والاخفاء فيما يجهر ويخفى والتشهد في القعدتين والسنن
الخمسة عشر التي هي رفع اليدين للتحريمة ونشر الاصابع وجهر الامام بالتكبير والثناء
والتعوذ والتسمية والتأمين سرا ووضع يمينه على يساره تحت سرته وتسبيح
الركوع ثلثا واخذ ركبتيه بيديه وتفريج اصابعه وتكبير السجود وتسبيحه ثلثا وافتراش
رجله اليسرى ونصب اليمنى والآداب التي هي كظم فمه عند التثاؤب واخراج كفيه
من كمه عند التكبير وغير ذلك على ما ذكرنا في الفروع فمن اين جاز ان يكون الصلوة
من الله تع بمعنى الرحمة ولم يتعرض لكونها بمعنى الدعاء من عباده ومن الاستغفار
من ملائكته لكونهما موافقين بمعناها اللغوي تدبر قلت لما كان الصلوة حقيقة
وهو الدعاء والاركان المعلومة والافعال المخصوصة وغاية بالترحم عطف
على قوله حقيقة وهي الرحمة وما كان معناها الحقيقي غير متصور من الله تع

لانه

لانه دعاء والدعاء سؤال يقارن الخضوع وهو يدل على الاحتياج والله تع منزه
عنه فحملت الصلوة على غايتها وهي الرحمة واعلم ان الترحم في الاصل التعطف ورقة
القلب وهي كيفية نفسانية تحصل في صدر الانسان فتحمل على نهايتها وهي الانعام
ومثل هذا بازاء الكيفيات النفسانية المنسوبة الى الله تع في القرآن كالحياء و
الغضب وغيرهما فاعلم ان حروف العطف عشرة عند البعض من النحاة ومنها الواو
ولما كان الواو الموضوع لمطلق الجمع بين التابع والمتبوع في ثبوت الخبر لهما نحو قام زيد
وعمرو واوقع للمطلوب في شيء نحو قام زيد وقعد او في التحقيق نحو قام زيد وقعد عمرو
سواء كان الجمع مع ترتيب التابع او تقدمه او للاجتماع في زمان واحد وبالجملة ليس
في الواو دلالة على احد هذه الاحتمالات وان لم يخل الوجود عن احدها ويتعين بمعونة
قرينة المقام والفاء الموضوعة للجمع مع الترتيب بلا مهلة وثم الموضوعة للجمع مع
الترتيب مع المهلة ولكن في الرتبة فيقال ثم ههنا لتراخي الرتبة اي صور الاستعمال
بتباعد الامرين بمعنى ان احدهما بعيد عن الآخر رتبة اعم من ان يكون الاول اعلى
والثاني ادنى او بالعكس وهي اي ثم لا تجيء الا عاطفة سواء كان مفرد
او جملة وقد تلحقها تاء التانيث لتاكيد فتختص بعطف الجملة في قوله فحمدت ثمت
قلت لا يخفى قال الامام المرزوقي التاء في ثمت علامة التانيث في حق العلامة
يتصل بالاسم وبالفعل الا انها تبدل في الاسم هاء في الوقف وفي الفعل لا
تبدل فيها لكن ربما يكون تاء في الوقف والوصل جميعا ويقال دخولها في
الحرف فاذا دخلت حركت بالفتح نحو ربت ولات وثمت فتبقى تاء في كل حال
انتهى وحتى الموضوعة للجمع لا [illegible] لمدخولها في الاعتبار بشرط كون
الجزء الاقوى او الاضعف من المعطوف عليه [illegible] وسيجيء ههنا تحقيقه
او وام الموضوعتان لاحد المتعدد مبهما لمن لم يجب [illegible] وذكرنا قبل العطف
ولزم في ما كان من الواو قبلها ولهذا لم يجعلها بعضهم عاطفة وسيجيء تفصيله

وقيل بينهما فرق آخر حيث ان اما لا يقع في النهي مثلا لا يقال لا تقرب اما
زيدا واما عمرا ويقال لا تقرب زيدا او عمرا ومما ينبغي ان يعلم ان اما ربما يترك بلا واو نحو خذ
اما هذا اما ذاك وربما يجيء غير مكررة ايضا اذا كان في الكلام عوض عن تكرارها
نحو اما ان تكلم جميلا والا فاسكت فقوله اما ان تكلم مبتداء خبره محذوف اي
تكلمك بالجميل موجود والعوض ان الا الشرطية المدغم نونها في لام النافية وقد يجيء
بفتح الهمزة على ما حكاه قطرب في ام وهي متصلة تدخل المفرد والجملة بعد همزة
الاستفهام ويطلب بها التعيين بما ثبت من احد الامرين ومنقطعة بمعنى بل والهمزة
تليها الجملة وتجيء بعد الخبر وبعد الاستفهام والهمزة ولا الموضوعة لنفي ما ثبت
للمعطوف عليه عن المفرد الذي عطفته نحو جاءني زيد لا عمرو ولا يجيء الا بعد الايجاب
ولا يعطف الجملة وبل الموضوعة للاضراب عما قبلها الى ما بعدها مفردا كان
او جملة عن الاثبات الى الاثبات وعن النفي الى النفي ولكن الخفيفة الموضوعة للتدارك
اي لتدارك الوهم لا التدارك الغلط فيما قبلها كبل ويكون في ذلك في المفرد والجملة
لكن في المفرد بعد النفي اذ لا بد من مغايرة ما بعدها لما قبلها ولا مجال لاعتبار معنى
النفي في المعطوف ههنا اي غاية عند البعض وهي عدا اما ولكن والحصر
عند السكاكي حيث قال في المفتاح واي على قولي لكن الجمهور على ان ما بعدي بيان
لما قبله وقد ايد رأيهم بان ائمة اللغة يفسرون به الضمير المرفوع المتصل بلا تأكيد وفصل
والضمير المجرور بلا اعادة الجار وان سائر الحروف العاطفة تقتضي المغايرة بين
المعطوفين فان العطف التفسيري بالواو والفاء قليل وتسعة عند
البعض ومنهم الزمخشري وهي ما عدا اما لان فيها اي في اما مانعا لكونها العاطفة
اللام في لكونها علة المنع وقوله من وجهين صفة لمانع اي مانعا كائنا من جهتين
الاول وقوعها قبل المعطوف عليه في قولنا جاءني اما زيد واما عمرو والثاني
دخول حرف العطف عليها في واما ولو كان حرف عطف لامتنع دخول

حرف

حرف عطف اخرى عليها الا يرى انه لا يقال جاءني زيد وبل عمرو فلهذين الوجهين
لم يجعلها ذلك البعض للعطف والى هذا اشار بقوله اي فيما نائيل بان حرف العطف
عليه لم يجعلوها حرف عطف لورود السؤال عليه بوجهين تامل في نحو قولنا جاءني
اما زيد واما عمرو بان يقال ان حرف العطف فيه اما اما الاولى واما الثانية
فان كان الاولى فالمعطوف عليه استفهام على سبيل الانكار وان كان حرف
العطف اما الثانية فاي حاجة الى الواو والتي هي حرف العطف وعلى هذا الابحاث
مبني على تمهيد مقدمة اي بسطها وهي ان للنحو في اما المسبوقة بمثلها ثلثة
اقوال فقول البعض وهو ابو علي وعبد القاهر وانتمى اليهما الزمخشري ان
اما انها ليست عاطفة لا الاولى ولا الثانية والعاطف لعمرو على زيد في مثالنا
هو الواو واما اما ههنا فللترديد والتقسيم فقط وقول بعضهم ان العاطفة
اما الثانية دون اما الاولى كما يستشهد به صحة قيام او مقامها نحو جاءني زيد
وعمرو فيكون الواو للعطف واما الثانية على ما الاولى للترديد فقط واما الثانية
للترديد وعطف عمرو على زيد في المثال المذكور وقول بعضهم وهو الامام
الاندلسي ان اما الاولى والثانية مجموعهما حرف عطف في الواو كما قلنا قد
عطفنا على اما حتى يصير الحرف واحدا واما الاولى واما الثانية قد عطفتا
عمرو على زيد فالحق في ذلك هذا القول اذ لا وجه لتقديم بعض العاطف على
المعطوف عليه قال بعض الائمة والحق ان الواو هي العاطفة واما مفيد لاحد
الشيئين غير عاطفة والواو اذن في قوله اما الى جنة اما الى نار مقدر فاندفع
السؤال على جميع الاقوال الثلثة نظر اذ يندفع باختيار المذهب الثاني ولكن
قد يرد ذلك المذهب بانه لا يلزم من صحة قيام او مقامها ان يكون العطف
كاو فان ان المصدرية قد يقوم مقام ما المصدرية مع ان الاولى ناصبة
للمضارع دون الثاني فافهم هذا المذكور والبحث عن معاني بعض

الى او في الادلة المبينة وتبيانا للحق بما يليق بهذه المقام ولكن قوله ... اجمالا
تنبيها للمغايرة على ان [illegible] حرف جر بنبي مجرور بها والضمير مجرور المحل لكونه مضافا
للنبي وهو اي الضمير المذكور راجع الى الله وهو الجار مع المجرور متعلق بالصلوة وفي
النبي من النبوة بفتحتين وتشديد الواو وهي اي النبوة على وزن فعولة كالابوة
والانوثة فاصله بغير الهمزة وهي اي النبوة الارتفاع من الارض فح يكون
معنى النبي هو الذي [illegible] مجهول الشرف بالتشديد [illegible] سائر الخلق وهو اي النبي
ح اي على تقدير كونه من النبوة فعيل بمعنى الفاعل وجمعه انبياء والنبي ماخوذ — المفعول
من النبأ بفتحتين وهو الخبر فالنبي من اخبر من الله تع وهو ح فعيل بمعنى الفاعل
والجمع ح نبآء مثل عليم وعلماء ويجمع ايضا على انبياء لايقال كيف العدول
لانه ح مشترك الجمع والتصغير لامتنان الاكثر اصولها لان الهمزة لما ابدلت في الزم
الابدال جمع جمع ما هو اصل الام حرف علة كعبيد واعباد وفعيل النبي نعم الطرق
ومنه يقال للرسل عن الله تع انبياء لكونهم طرق الهداية اليه فان قلت ما الفرق
بين النبي والرسول قلت بينهما عموم وخصوص مطلقا لان الرسول من له كتاب
رباني والهام الهي والالهام القاء معنى في القلب بطريق الفيض لا بطريق
الرسالة والنبي من له الالهام الالهي اعم من ان يكون له كتاب ام لا فكل رسول — والنبي
نبي من غير عكس كليا اطلق النبي على الرسول كما اطلقه المص عليه صلى الله عليه وسلم
في قوله والصلوة على نبيه فالمراد به النبي الذي هو بمعنى الرسول لا ما اي لا
النبي الذي هو جدبد ومنه الرسول تحقيقا لمعنى العموم فليتامل في هذا المقام
ولذا اي لكون المراد ما ذكر جعل المص قوله محمد عطف بيان لنبيه [illegible] — وجو
عطف البيان وهو التابع الذي جيء لايضاح نفسه [illegible]
باعتبار الدلالة على معنى فيه كما في الصفة انما يكون باسم مختص بالمبين — وعطف البيان هو
بفتح الياء اي متبوعه عند اكثر النحاة وعند بعضهم وعليه الفاضل

التفتازاني

التفتازاني لا يلزم كونه باسم مختص به اي بمتبوعه بمعنى انه لا يجب اختصاص
ذلك الاسم به على الاطلاق بل اللازم ان يكون مختصا به في الجملة واقلها ان
البعض ما يطلق عليه لفظ المتبوع اما تحقيقا ان قصد بعطف البيان ازالة
ابهام محققا واما تقديرا ان قصد به رفع ابهام مقدر كقوله تع الا بعدا لعاد
قوم هود ذكر عطف البيان فيه لدفع الاشتباه عن اشتراك الاسم بينهم وبين غيرهم
واما مع جواز اطلاق اسمهم على غيرهم لمشاركتهم اياه فيما اشتهروا به من العتو
والفساد والفسا او غير ذلك [illegible] ولا يدفع ذلك الاشتباه بجعل قوم هود
عطف بيان لعاد فعطف البيان ههنا لدفع الابهام التقديري اعتناء
بالمقصود وحفظا عن شائبة توهم غيره لغوا اذا قصد به المدح لم يجب الاختصاص
اصلا لا مطلقا ولا من وجه واستدرك ذلك البعض بقوله والمؤمن العائذ
الطير يمسحها ركبان مكة بين الغيل والسند قوله والمؤمن مجرور بواو
القسم والعائذات الحديث النشيج من الحيوانات جمع عائذ وهي اي العائذات اما
منصوبة بالمؤمن لاعتماده على الموصول لان الالف واللام فيه بمعنى الذي او
مجرورة لاضافة المؤمن اليها اضافة لفظية فالطير اما منصوب او مجرور
على انه عطف بيان لها وقول الشارح فان الطير عطف بيان العائذات
مع انه ليس مختصا بها لاحتمال كليهما وجملة يمسحها حالية وركبان بضم الراء
جمع راكب مرفوع على انه فاعل يمسح والغيل بكسر الغين المعجمة او بفتحها والسند
بفتحتين اسمان الموضعين في الحرم والمعنى اقسم بالله الذي يؤمن الطيور
العائذات اي ملتجأها امونة بحيث يمسحها اي يمسها بيده للتبرك و
الاشفاق ركبان مكة بين هذين الموضعين لكن لا يشترط ان يكون الثاني
اوضح من الاول هذا استدراك من قوله وعطف البيان انما يكون باسم
مختص اي لا يشترط الاختصاص لكن لم يشترط الا وضوحية لجواز ان يحصل

الايضاح من اجتماعهما اى لجواز ان يوضح متبوعه عند الاجتماع وان كان اوضح منه
عند الانفراد كما اذا سمى شخص بن جلا عمر وكنى بابى حفص واحد منهما اوضح منه عند قوم
حفص والاشتهار بابى حفص اوضح من عمر حال الانفراد واذا قيل جاءنى ابو حفص عمر كان
عمر موضحا له قطعا وكذا لا يلزم ان يكون ما شاع كما هو مشهور من الاول فان زيدا اذا اشتهر
بكنيته اكثر كان اشتهاره بالاسم مع كون الكنية مشتركة دون الاسم فاذا جعل عطف
بيان اوضح مع ان المتبوع اشهر وهو اى عطف البيان يجئ للايضاح غالبا وقد
يجئ به للمدح قليلا كما قال صاحب الكشاف ان البيت الحرام فى قوله تعالى جعل الله
الكعبة البيت الحرام عطف بيان للكعبة جئ به للمدح لا للايضاح قوله ان البيت
بكسر ان لانه مقول القال كما ذكر المصنف لذلك اى للمدح
والفرق بينه وبين الصفة ان الصفة مشتقة غالبا قوله بخلافه فى محل النصب
على الحال والضمير مشتقة اى كاينة بخلاف عطف البيان والفرق بينه وبين البدل
ان البدل مقصود بالنسبة فى الكلام وذكر المبدل منه كالبساط والتوطئة
له واعترض عليه نجم الائمة الاسترابادى بانا لا نسلم ذلك فى غير بدل الغلط فان
الاول فى الابدال الثلثة منسوب اليه فى الظاهر ولا بد ان يكون فى ذكره فائدة
لتحصل لو لم يذكر صونا لكلام الفصحاء عن اللغو سيما كلام الله تعالى وكلام نبيه
صلى الله عليه وسلم قال بل الاولى عطف البيان الى البدل كما هو ظاهر الكلام سيبويه
واجاب عنه الشريف بان قال الظاهر انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة
اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا اصليا انتهى والحاصل ان مثل قولك جاءنى اخوك
زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت بالثانى تتمة له وتوضيحا
فالثانى عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد الى الثانى وجئت بالاول
توطئة له مبالغة فى الاسناد فالثانى بدل فيكون التوضيح الحاصل به مقصودا
تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد اليه بعد التوطئة فان الفرق ظاهر

كما هو

كما هو حقه المتأخرون ان عطف البيان بالعلم الذى هو المقصود فيه
الاول وان لم يكن عبارة بيان للاول والبيان فرع المبين فلولا المبين
لم يوجد ذكر الامام الحديثى ان النبى قالوا لو قال رجل زوجتك بنتى فاطمة و
اسمها بنته عائشة فان اراد عطف البيان صح النكاح لان الغلط لم يقع فى معقد
الكلام وان اراد البدل لم يصح لان الغلط وقع فى معقد الحديث حتى وصف
المفتى محمد صلى الله عليه وسلم بكمال الغاية اى بكمال هو الغاية فى مراتب الكمال
بقوله سيد اى مقتدى الانام اى الخلائق سيد مجرور وعلامة صفة محمد و
الانام مجرور لكونه مضافا اليه السيد ثم الصفة اما للتخصيص وهو اى التخصيص
عبارة عند النحاة عن تقليل الاشتراك الحاصل فى النكرات بكسر الكاف نحو رجل
عالم فان رجلا بحسب الوضع يحتمل كل فرد من افراد الرجال فلما قلت عالم قللت
ذلك الاحتمال وخصصته بفرد من افراد العالم انتهى قال عند النحاة لان المراد بالتخصيص
عند اهل المعانى والبيان هو تقليل الاشتراك ورفع الاحتمال قال الفاضل
الشريف الظاهر انهم ارادوا بالاشتراك المعنوى لان التقليل انما يتصور
فيه بخلاف اللفظى فى رجل عالم نحوه فلا يكون جارية فى قولنا عين جارية صفة مخصصة
ويمكن ان يحمل الاشتراك على ما هو اعم من الاشتراك اللفظى والمعنوى ويجعل جارية
صفة مخصصة لانها قللت الاشتراك بان رفعت ما هو مقتضى اللفظ وعينت
معنى واحدا فلم يبق الاشتراك المعنوى بين افراد ذلك المعنى او الصفة للتوضيح
وهو اى التوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل فى المعارف علما كان المعرف
او لا نحو زيد العالم والتاجر والرجل الاعمى او التاجر فان الوصف فى قولنا
التوضيح لان زيدا يحتمل على التاجر وغيره فلما قلت التاجر قللته فوضحته
وعينته وكذا الرجل الاعمى او الصفة للمدح نحو زيد العالم او للذم نحو زيد الجاهل
او للترحم نحو زيد الفقير او للتاكيد وذلك اذا كان الموصوف متضمنا لمعنى

ذلك الا انه صفة زيد وذهب البعض التابر برفع الدابر عطفا على محل امس فيسكن ان
يقدح فيه انه لو هو معرف باللام وامس ليس كذلك قلنا ان امس معرفة ايضا
لانه متضمن للام لكونه معدولا عن الامس المعرف باللام ولذا بني على الكسر وانما كان
هذا الوصف للتاكيد فان امس يدل على الدبور وهو على وزن الدخول في معنى
اليوم ومروره والدابر تاكيد له وهذا الكلام للمدح وهو اشارة الى
الاقسام الثلثة المتقدمة دون كونه للتاكيد فانه لا يتوقف على كون الموصوف
معلوما قبله بل على تضمنه للوصف كما عرفت انفا فلو قدم قوله او للتاكيد على قوله
او للمدح لكان احسن يعني ان يكون الوصف للمدح او للذم او للترحم اذا كان الموصوف
معلوما اي متعينا عند المخاطب قبل الوصف اما بان يكون مشتركا في ذلك
الاسم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم بسم الله الرحمن الرحيم او بان يكون المخاطب
يعرف المعنى قبل ذكر الوصف لا اي وان لم يكن معلوما قبل الوصف فيكون الوصف
من قبيل التخصيص والتوضيح وكونه للتاكيد من قبيل آخر والصفة ههنا اي في قوله
محمد سيد الانام جيئت لمجرد المدح محمد عليه السلام وعلى آله معطوف على محمد
والضمير راجع الى محمد والجار والمجرور متعلق بالصلوة في الصحاح آل الرجل اهله وعياله
وآله ايضا اتباعه والمراد ههنا المعنى الاول بدليل ذكر الاصحاب ومن ههنا قيل
كلما ذكر الآل مع الاصحاب يكون المراد اعم من اهل البيت يعني المعنى الثاني واذا ذكر مع
الاصحاب يراد به اهل نبيه صلى الله عليه وسلم هذا لكن الحق ان المراد به المعنى الثاني
اعني بمعنى الاتباع وهم المومنون لا بمعنى النفس كما في آل موسى وآل هرون على ما قيل
ولا بمعنى اهل البيت خاصة بدليل قوله تعالى انه ليس من اهلك حيث لم يتبعه وبدليل
ان المقصود ذكر الآل ههنا تعميم الدعاء امتثالا لقوله عليه السلام اذا صليتم
علي فعمموا وقال صلى الله عليه وسلم لو عممت لغفرت في التعميم فيما ذكرنا واما تاخير
الاصحاب على تقدم الآل بمعنى الاتباع نحو تخصيص بعد التعميم لاجل التعظيم والتكريم

كما في قوله تعالى تنزل الملائكة والروح واصل آل اهل عند البصريين بدليل تصغيره
اهيل او اويل بالواو في رأي آخر وفي بعض كتب النحوية اوال واول [illegible] جوهر
سه هو بدل عليه ايراده في الصحاح في اول بالواو وروى الكسائي انه
قال سمعت اعرابيا فصيحا من الفصحاء العرب جيبين من الكسائي [illegible] منهم
بالنسبة اليهم عربي وهم اهل الامصار والاعراب منه اهل لكن البادية
خاصة والنسبة اليهم اعرابي كذا الاعراب ليس جمعا للعرب بل هو اسم جنس نحو يجوز
اهل واهيل والطويل وتصغيره اويل لا اهيل كما زعم من قال ان اصل آل اهل
وخص استعماله في الاشراف جمع شريف بمعنى عالي الهمم وايتام وقد في مرتبة
خطر عظيم الخطر بفتحتين قدر الرجل ومنزلته دينا ودنيا مثل آل فرعون او اخرويا
اوله خطر عظيم بحسب الدنيا والآخرة كآل محمد عليه السلام وقوله دنيويا خبر
مقدم لكان وقوله اواخرويا عطف عليه فان قيل لم لم يقل دنيويا موافقا
لقوله اخرويا قلنا اشارة الى جواز اثبات الالف في دنيا عند النسبة وتحقيقه
يستدعي تفصيلا لا بد علينا ان نذكره تبصرة للطالبين وهو ان الالف
في آخر الاسم المنسوب اما ان يكون ثالثة او رابعة منقلبة كانت الرابعة
او زائدة او خامسة فصاعدا فالثالثة والرابعة المنقلبة تقلبان
واوا نحو عصوي ورحوي في اللهوي والمرموي والرابعة الزائدة فيها ثلثة
اوجه اما الحذف نحو حبلي فلكونه زائدة كتاء التانيث واما القلب نحو حبلوي
فلاجرائها مجرى المنقلبة واما المفصل بالف بين الالف والواو فلاجرائهم
فعلى مجرى فعلاء لكون الفيهما زائدة نحو دنياوي كما قالوا حمراوي ولا
مشابهة في المنقلبة بتلك المشابهة لكونها غير زائدة فلا يحتمل فيها في الالف
يحتمل ان يكون زائدة والمنقلبة او هي الف التانيث فيحتمل ان يكون منقلبة
هي الف التانيث او زائدة واما الخامسة فلا يجوز فيه الا الحذف تطول

الاسم ففي الثانية الحذف نظرا الى انها اطول لفظا كجاري فقالوا اجاري
بالحذف ولم يقولوا اجاوي بالقلب في تقدير الجري بالحذف لتنزل الحركة منه
منزلة الحرف الرابع في الثقل فاعلم ذلك فانه يجيء في مواضع شتى بخلاف الاصل
فانه يختص استعماله بالاشراف كذا في الصحاح ثم قلبت الهاء في اهل همزة كما قلبت
الهمزة هاء في هراق اصله اراق لتقرب مخرجهما فان قيل كيف يقال لتقرب مع
اتحادهما في مخرج وهو الحلق قلنا انهما وان كانا حلقيين لكنهما ليسا من موضع واحد
من الحلق فالهمزة من اقصى الحلق والهاء من موضع فوقه من الحلق ثم قلبت الهمزة
الفا لكونها ساكنة وما قبلها مفتوحا مع ثقلهما فصار آل واصحابه جمع صاحب كناصر
وانصار فيجب ان الاصحاب جمع صحب وهو جمع صاحب في مختار الصحاح و
الصاحب صحب كراكب وركب وصحبة كفاره وفرهة وصحاب كجايع وجياع
وصحبان كشاب وشبان والاصحاب جمع صحب كفرخ وافراخ والصحابة
بالفتح الاصحاب وهي في الاصل مصدر قلت جمع فاعل على فعالة الا انه نادر
جمع الاصحاب اصاحيب نتدبر ليقال الا كان الاصحاب جمع صحب وهو جمع صاحب
قال يجمع صاحب قصر المسافة لان جمعه كناصر وانصار رباعي عند المحققين
عند جمهور اهل الحديث ان الصحابي كل مسلم راى الرسول عم وقيل ورد عنه
صحبة وقيل روى عنه وقيل رأى الرسول عم قيل كان اهل الرواية عنه
وفاته يوم مائة الف واربعة عشر الفا وهو اي جمع الاصحابة معطوف على الآل
والضمير المجرور المحل للاضافة في الصحابة راجع الى النبي عليه السلام موضعه اي المتوكل
اصله مؤيدين وهو جمع مذكر اعرابه بالحروف حالة الرفع بالواو والنون
نحو جاء المؤيدون وحالتي النصب والجر بالياء والنون نحو رأيت المؤيدين
بكسر الدال وفتح النون فيهما وكذا كل جمع بالواو والنون اعرابه بالواو
والنون او بالياء والنون وكذا اعراب التثنية بالحروف لكن حالة

الرفع

الرفع بالالف والنون نحو جاءني المؤيدان وحالتي النصب والجر بالياء والنون
نحو رأيت المؤيدين ومررت بالمؤيدين بفتح الدال وكسر النون فيهما
على عكس الجمع وكذا كل تثنية يكون حالة رفعها بالالف والنون ونصبها و
جرها بالياء والنون وههنا لفظ الآل لو جرها صيغة المجرور وهو الصحابة
لكن سقط نونه بالاضافة الى الاسلام لان الاضافة لا تجتمع مع النون و
التنوين لانهما يدلان على الانفصال والاضافة تدل على الاتصال
حتى انهم ينزلون المضاف والمضاف اليه منزلة كلمة واحدة فيجعلون النعت للمضاف اليه
نعتا للمضاف فيقال هذا جحر ضب خرب فان خرب وصف بالضب في
اللفظ مجرورا والضرب بالحقيقة نعت للجحر وهذا هو الذي يقال له الجر على الجوار
فلا يجتمعان ولا يسقط الياء من الكتابة لئلا يلتبس بالمفرد فان قلت لم
لم يجز تحريك يائه كما حركت ياء التثنية عند التقاء الساكنين نحو مررت
بغلامي القوم قلت لانه لو كسر لزم اجتماع الكسرات بخلاف ياء التثنية
فان ما قبلها مفتوح فلا يلزم فيها اجتماع الكسرات ولا مساغ لفتح الميم لانه
مصدر ميمي بمعنى الجزاء او اسم مكان ايضا الى الفتح والضم وذلك لانه في
يلزم الصعود من الكسرة الى الفتحة وهو ثقيل مع علمه اذ فيه نزول من العلو الى السفل
على اللسان من الصعود وكذلك جاز في التثنية وفي الجمع يلزم النقل والخروج
من الكسرة الى الضمة واسم الفاعل ههنا وهو المؤيدي قد تعرف بالاضافة
بجعل صيغة للمعرفة وهي الصحابة لانما تعرف لكونه بمعنى الماضي او الاستمرار اي
تأييدهم الاسلام كان في الزمان الماضي واذا كان اسم الفاعل بمعنى الماضي
او الاستمرار تعرف بالاضافة كما مر ومعنى الاسلام شهادة ان لا اله
الا الله وان محمدا عبده ورسوله واقام بالرفع الصلوة وايتاء الزكوة
اي اعطاؤها وصوم شهر رمضان اي في شهر رمضان وحجه

رمضانات فان رمضان على وزن اضحياء فقيل انهم لما نقلوا اسماء الشهور عن
اللغة القديمة سموها بالازمنة التي وقعت تلك الشهور فيها فوافق هذا
الشهر ايام رمض الحر فسمي بذلك وفي لفظ شهر اشارة الى ان العلم هو
رمضان لا رمضان فقط ومن ثم تحرز عن الوقوع في المكروه على ما ذهب اليه اصحاب
مالك من ان ذكره بدون ضم شهر معه مكروه مطلقا وحج البيت الحرام اي
الكعبة قوله ان وجب فيه الكل اي ان وجب كل من الاقسام والايتاء و
الصوم والحج ومعنى الايمان الاعتقاد بالله وملائكته وكتبه ورسله
واليوم الآخر بكسر الخاء يوم الآخرة وبالقدر بفتح الدال وسكونه بمعنى
وهو ما يقدره الله تعالى من القضاء كذا في مختار الصحاح قال القضاء الصنع
والتقدير يقال قضاه اي صنعه وقدره منه قوله تعالى فقضيهن سبع سموات
في يومين ومنه القضاء والقدر انتهى خيره بالجر بدل من القدر وشره
مجرور معطوف على خيره والفرق بينهما بالعموم والخصوص المطلق والعام
هو الاسلام والخاص هو الايمان لان معنى الايمان عبارة عما بطن على
وزن نصر اي خفي من الاعتقادات الحقيقية ومعنى الاسلام عبارة عما
يظهر من الاعمال الصالحة ولا شك ان الاعتقادات الحقيقية يظهر
اثارها على صفحات الاعمال الصالحة اي جوانبها كالخشوع في الصلوة
ورعاية الادب في الوضوء وغير ذلك وآثار الاعتقادات الحقيقية
هي الاعمال الصالحة لا يخفى ان هذا الحصر لا يلائم قوله يظهر اثارها على صفحات
الاعمال الصالحة فيكون كل مؤمن مسلما وليس كل مسلم مؤمنا اذ رب
شخص يرى مسلما في الظاهر غير منقاد اصلا منقيد بكسر الياء ومعتقد
بكسر القاف في الباطن وعند اكثر المتكلمين هما لفظان مترادفان
وكل مؤمن مسلم وبالعكس هذا هو معناهما الاصطلاحي واما اللغوي فالايمان

هو التصديق والاذعان بما لا يحتمل القبول وقبح الاسلام هو الدخول في السلم بفتح السين
وكسرها الصلح في المستور للغة السلم مطلقا وقيل ... ذكر في السلم
والوصول عطف على الدخول اي الوصول الى السلم وتمامه في البحث مذكور في
الاصول اي اصول الدين يعني علم الكلام كما مر فلما كان المعنى اما اورد جوابه
بالفاء بقوله فان الوارد الاخير يقال هو عزيز اي قليل لا يكاد يوجد مثله الفاء جواب
اما الاظهر ان يقال الفاء جوابية وانما قلنا انها جواب لتضمنها معنى
الشرط كما مر كان حرف من حروف المشبهة بالفعل وهي اي الحروف المشبهة
ان بالكسر وان بالفتح وهما للتحقيق بتقدير الجملة في الثاني الى معنى ما هو في حكم
المفرد وكان لانشاء تشبيه اسمها بخبرها سواء كان الخبر جامدا او مشتقا
عند الزجاج اذا كان الخبر مشتقا يكون كان للشك نحو كأنك قائم لان
الخبر هو الاسم ولا يجوز تشبيه الشيء بنفسه قال جار الله العلامة هو مركبة
كاف التشبيه كما ركب الكاف مع ذا واي في كذا وكاي واصل كان زيدا الاسد
ان زيدا كالاسد قدم الكاف فتحت لها الهمزة والمعنى على الكسر عدل
عن الاصل تنبيها على ان ابتداء الكلام من اول الامر على التشبيه ولكن للاستدراك
اي لتدارك وهم السامع كما مر في لكن حقيقة مثلا اذا قلت جائني زيد فكان
يتوهم انه جائني عمرو ايضا فدفعته بقولك لكن عمرو لم يجئ وليت للانشاء
التمني الممكن او المستحيل ولعل لانشاء التوقع الممكن لا وثوق بحصوله وعمل
هذه الحروف نصب الاسم ورفع الخبر مثل ان زيدا قائم وكذا غيره فالاول
منصوب على انه اسم ان والآخر منصوب على انه صفة الولد ومشابهة هذه
الحروف بالافعال باستعمال في ملازمتها الاسماء فان كل واحد منها
لا بد لها من اسم ينصبها ما لم يلحق كالافعال فان كل فعل لا بد له من فاعل
ليفيد وفي لحوق النون الوقاية نحو انني وغيره ولفظا في كون واخرها

مبنية على الفتح كالافعال الماضية وفي آخرها نون مخففة نحو ان وان وليت وربما
نحو كان ولكن ولعل كالافعال التي ومعنى في تضمنها بمعنى الفعل من حققت وتمنيت
واستدركت وغير ذلك فلما اشبهتها اي شابهت تلك الحروف بالافعال
التي منصوبها اي ان منصوبها ملحقا بالمفعول ومرفوعها بالفاعل وهذا مذهب البصريين
وعند الكوفيين الخبر مرتفع بما هو مرتفع به بالابتداء قبل دخول هذه الحروف
وهو الابتدائية او المبتداء على الترايين ولا عمل للحروف فيه اي في الخبر ومن خصائص
هذه الحروف انه لا يجوز تقديم اخبارها على اسمائها فلا يقال ان قائم زيدا
لتبعيتها لضعف الافعال في العمل من كل وجه اي في العمل الاصلي للفعل وهو ان يليه
المرفوع وهو ليشبه للافعال في العمل الاصلي خلاف القياس اذ القياس انه يقدم
المرفوع على الاصل فهما تاما قدموا منصوبها على مرفوعها ليكون العمل الفرعي للفعل
وهو تقديم منصوبه على مرفوعه ولما كان هذا الوجه الذي ذكره يقتضي ان لا يجوز
تقديم الخبر اذا كان ظرفا ايضا اجاب عنه بقوله الا اذا كان الخبر ظرفا
فانه يجوز التقديم على الاسم لتنزله منزلة الاسم لما بين الظرف والمظروف من شدة
الاتصال في الاغلب كقولك ان في الدار زيدا وفي التنزيل ان الينا
ايابهم اي رجوعهم ثم ان علينا حسابهم وقد اجاب عنه في الكتاب بوجه آخر
حاصله على ما قرره شكرا ان الغرض من تقديم المنصوب في خبر باب ان لا يقع
المخالفة بين معمول الفعل وهذه وهي انما يتحقق في غير الظرف بتاخير المرفوع اما
في الظرف فيتحقق هي بدون تاخيره اذ الظرف المستقر لا يمكن ان يكون يقع
بالفاعلية حتى يقال يشبه صورة ان في الدار زيدا صورة ضرب زيد
عمرا قيل بالمستقر اذ اللغو قد يقع مرفوعا على الفاعلية اي كونه مفعولا
ما لم يسم فاعله فانه فاعل عند بعضهم نحو ضرب في الدار على المجهول بخلاف
المستقر لانه لا يتعلق بالمحذوف ويكون منصوبا فلا يقع فاعلا بخلاف

انتهى

انتهى ويرد عليه ان ذلك يقتضي ان لا يقع الخبر المستقر خبرا عن المبتداء او عن صفة او نحو
ما قبلها هنا في الترجمي اعلم ان حال الاسم والخبر بعد دخول هذه الحروف عليها كحالها
قبل دخولها الا انه يجب تاخير الخبر ههنا الا ان يكون الخبر ظرفا او جارا ومجرورا
فيجوز توسيطه بين هذه الحروف واسمائها نحو ان في الدار زيدا وان كان
الاسم مع ذلك اي مع كون جزءه ظرفا نكرة وجب تقديمه نحو ان لدينا انكالا
وقد يحذف اخبارها عند قيام قرينة سواء كان اسمها معرفة او نكرة
والكوفيون يشترطون تنكير الاسم لكثرة ما جاء كذلك نحو ان مالا و
ان ولدا اي ان لهم مالا وان لهم ولدا وهذا اي الحذف المذكور في الظرف
واما حفظ في غيره فكقوله تعالى ان الذين كفروا بالذكر لما جاءهم اي خبر و
في الآخرة وعند بعضهم خبر ان قوله تعالى لما جاءهم وكقوله تعالى ان الذين كفروا
ويصدون اي يعرضون عن سبيل الله والمسجد الحرام تقديره هلكوا
وعند بعضهم الخبر ويصدون والواو زائدة فان الفاء والواو وقد يزاد
كل منهما في خبر ان كما لا يخفى على المتتبع قال صاحب الكتاب وهو صاحب الصفوة
واما الاسم فلا يحذف وعلله اي بين علته وذكر دليلا النالي بان الاسم
مشبه بالمفعول والخبر مشبه بالفاعل والمشبه بالمفعول ضعف بالمشبه
بالفاعل فلضعفه لم يحذف الا اذا كان ضمير الشان مثل ان زيدا قائم في
انه الشان زيد قائم ثم يجوز حذفه بغير ضعف لبقاء تفسيره وهو الجملة
التي تاتي بعد ضمير الشان لانه ليس معتمد الكلام بل المراد به التعظيم فقط
فهو كالزائد وقد جاء في غير ضمير الشان حذف الاسم لضرورة الشعر
نحو قوله اي كقول الشاعر فلو كنت ضبيا عرفت قرابتي قيل ضبة طائفة
مشهورة بالمعرفة والاحسان عرفت بفتح التاء للخطاب ولكن زنجي
جبل من السودان اي من طائفة سود والزنجي واحد منهم فان اليا

مثل الباء التي للوجوب نحو مررت بزيد ومع غلط المثنا فراى في كتابك ان البقا فجمع نسخ
بكسر الميم في الاصل شنعا بعير يستعملها هنا في الترجيح تشبيها كالشقشقة شقشقة
البعير في الفاظ فيكون من قبيل الاستعارة وواجب غيم بان الرواية لكن
زجيا بالقصب ولو سلم فالمعنى ولكنه اثبت نحي ولو سلم فشاذ وهكذا اشارة
الى قوله وقد جاء الى آخره قيل ولكن فيه نظر لانه يجوز حذفه في غير ضمير الشان من غير
ضرورة كقوله فليت دفعت بفتح التاء الخطاب الهم اي الحزن عني ساعة
اي قلبك وقليته على انه ضمير الشان حذف اسم ليت لا يلزم دخولها على الفعل وتمام قبنا
على ما حملت ناقى بالرحيم تمهيد للنفس الخبر لكنا لعذره وفي الاساس يقال انعل وكذلك
على ما حييت عليه ما ادركت بنفسك وادهمت وطلبا النحلب وناقي اصله ناقين
حذفت نونه بالاضافة اي بيتا على ما ادرتنا نفوسنا حال كونها ناقين بالرحمة ويكون مسرة
واصحاب فرح وسرور وبهذا ويرد عليه ان يقال ان فيه ضرورة شعرية ايضا
على العلل تقلا عن ان المحذوف ضمير الخطاب بل ضمير الشان وعليه كلام صاحب اللباب
وشراحه فانه قال والحذف الا اذا كان ضمير الشان نحو ان من لام آه ونحوه
قلبت دفعت الهم اه وقال شراحه اي جمعه على ان ضمير الشان وقد نقل
ابن عصفور الواو الحال يجوز حذفها كما حذف في نحو الكلام اي في الكلام
الفصيح فالاولى على هذا ان يقال ان حذفه في غير الشان اكثر منه اي من الحذف
في غيره فليتأمل في هذا المقام ثم دعي للفصل هذا الوبلا للنفي بقوله لا زال اي دام وثبت
قوله لان متعلق بما يفهم من اي التفسيرية يعني انما فسرنا بذلك لان اللفظ
الدال على النفي صولا اذا دخل فيه اي على النظ في معناه النفي وهو زال فيفيد
الاثبات ولا زال فعل من افعال الناقصة وهي الافعال الناقصة في المشهور
كان وصار وما كان فانه يدل على الزمان من غير اشتراط الانتقال من حال
الى حال بخلاف صار فانه للانتقال ما يحسب الحقيقة نحو صار الماء هواء و

العوارض نحو صار زيد غنيا او باعتبار المكان ويكون صار على هذا تامة بمعنى
ذهب وانتقل ويتعدى بالى نحو صار زيد الى عمرو ولهذا تامة ان كان بمعنى الانتقال
من ذات الى ذات نحو صار زيد الى عمرو واصبح واضحى وظل وبات وامسى
ان بين الخمسة يجي على معان ثلاثة الاول الاقتران مضمون الجملة التي تدخلها باوقاتها
الخاصة التي تدل عليها بموادها وهي اي تلك الاوقات الصباح والمسا
والضحى والنهار والليل وكذا باقي الاوقات التي تدل عليها بصيغتها نحو اصبح
زيد قائما معناه ان قيام زيد مقترن بالصباح في الزمان الماضي ومعنى ظل زيد
متفكرا اقتران تفكره بجميع النهار في الزمان والثاني ان يكون بمعنى صار
من غير اعتبار الاوقات التي تدل عليها بموادها والثالث ان يكون تامة
غير محتاجة الى الخبر وذلك في الثلثة الاول اذا كان بمعنى الدخول في الاوقات
الخاصة نحو اصبح زيد اي دخل في الصباح وفي الاخرين اذا كان بات بمعنى
عرس بالتشديد بنزل من آخر الليل وظل بمعنى دام وطال وعاد واض بمعنى
بمعنى صار وقد يجي بمعنى عاد ورجع ومنه قولهم فعل فلان ما الغنا في لا يكون من
الافعال الناقصة وغدا بالغين المعجمة والدال المهملة وراح وهذه الاربعة
بمعنى صار وما زال الذي مضارعه يزال اما الذي مضارعه يزول فليس من
تلك الافعال فلا يقال لا اذ طال برا وما انفك وما فتئ وما برح انفك في
الاصل بمعنى انفصل وفتئ بكسر التاء وفتحها مهموز اللام بمعنى زال لا يستعمل
الا مع حرف النفي وقد يحذف في اللفظ دون المعنى كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر
يوسف اي لا تفتؤ وبرح بكسر العين في الاصل بمعنى زال عن مكانه ومعنى هذه
الاربعة استغراق الزمان اي استمرار الفعل لفاعله من زمانه فلم يجز ما زال
زيد الا مقيما وما دام وهي لتوقيت فعل او شبهه بمدة ثبوت خبرها لفاعلها
ان كان فاعل الخبر ضمير الاسم نحو اجلس ما دام عمرو قائما ابوه وقد يكون

او القيامة بخلاف بني كنو درنح ما دامت السموات والارض وليس ح وهو عند الجمهور
كونه مقرونا بالجملة حالا او نعتا غير بالمنفي مطلقا فيستغني في اثناء نحو الحمد حلق الح مثلا
وفي المضارع نحو قوله تعالى يوم يأتي ليس مصروفا عنهم العذاب وبعض الافعال المذكورة
تدخل على المبتدا فقط في معنى المانوا ونقلت النحاة شيئا بها بالفاعل المنعي
الكاتبين في الافعال التامة مثل كان زيد قائما وكذا غيره فاسم لا زال ضمير
فيه مرفوع الحال راجع الى الولد **كالاسم** جار ومجرور مع متعلقه خبر لا زال واعلم ان الخبر
في مثل قولنا كان زيد في الدار وبشر في الاكرام هو متعلق المحذوف والظرف معا
لان المقصود هو الاخبار بوجود الشيء في الظرف فيكون الفعل والظرف كلاهما هو الخبر الا
انهم حذفوا بعض الخبر حذفا لازما واقيم الآخر مقامه وسموه باسم الخبر هكذا قالوا و
لتعيل قول الشارح جار ومجرور مع متعلقه خبر لا زال رمز منه الى هذا وبهذا يندفع ما قيل
ان خبر لا زال يكون منصوبا فالمنصوب المحلي ههنا المجموع الجار والمجرور ويدل
متعلقه عند المحققين فكيف يصح قوله مع متعلقه خبر لا زال وجه الاندفاع ظاهر على
ان يكون المنصوب المحل هو المجرور فقط انما يستقيم في الظرف اللغو دون المستقر
والكلام انما هو في المستقر اي كائنا كالاسم ويجوز ان يكون الكاف بمعنى المثل
فيكون في محل النصب خبر لا زال وحينئذ نصب على الكلام اسم يكون بتأويل مفرد
او مصدر منصوب على انه مفعول مطلق للحال المقدرة اي نفردا وجعل على راى ابي الفاتح
عند الكوفيين نصب على الظرفية بمعنى في حال عموم لا مع غيره اي لا زال مثل اسمه
مسعودا بدل من كالاسم اما من الجار والمجرور ان كان الكاف حرف جر او من الكاف وحده ان
كان اسما بمعنى المثل بدل الكل من الكل او بدل الاشتمال لان الاشتمال المعتبر
في هذا القسم عندهم اعم من اشتمال المبدل منه والبدل او لم يوجد اشتمال اصلا
بل وجود التابع من احد الطرفين من غير اشتمال احدهما على الآخر يكفيه كما
مر فان التسبب في التسمية اشتمالا على ما اشرنا اليه ليس اشتمال احدهما على

الآخر

الآخر بالفصول اتاء قول الكلام مشتمل على الآخر اجمالا فان في ذلك كسب نسبته تو نهم يعني
سلب شيء ما يتعلق من زيد بقرينة فانا نعد ان السلب يعني سلب يعني زيد كان شيئا ما
يتعلق به ومن ثم قيل انه بدل الاشتمال ذكر الشيء اجمالا ثم تفصيلا وكذا في بدل
البعض فيما في الايضاح اقول من بدل الكل وان كان افضع معنى في التقدير لاجل
على ذكر شيء مرتين وما قيل ان مسعودا خبر لا زال وكالاسم حال من الضمير المستتر
في لا زال الحسن بدل ان الحال قيد لعامله وهو اي عامله ههنا اي لا زال دعاء
للولد والقيد ينافيه اي ينافي الدعاء لان الدعاء المطلق افصح واولى من المقيد
وما قيل ان مسعودا خبر لا زال وكالاسم متعلق به وقد منع على الكل التقدير بين المرجع
ولم يتعرض اليه الشارح لان فيه تقييد الدعاء وتكلف التقدم والتأخير ايضا
وانما يقال لهذه الافعال ناقصة لانها لا تتم بمجرد اسمها كلاما تاما اذ لو كنت
ساكنا على مرفوع كان لم يكن كلاما تاما كما لو فعلت بالمبتدا وهو كلاما تاما ومن ثمة
بالفتح والتشديد وقد يكتب بالهاء فرقا بينه وبين ما هو بالضم والتشديد و
الزيادة بالتخفيف او لم ولا اخبار الافعال التامة باسمائها كلاما تاما عدل عن تسمية مرفوع
هذه الافعال فاعلا المقصود عن اسم الفاعل اي علامته وحالته وهو اي تسم ان يتم
الكلام به وهكذا القول في منصوبها حيث لم يسموها مفعولا به لانه ليس على
رسمه بل هو زايد عنه اذ لا يتم الكلام بدونه وهو اي رسم المفعول كونه فضلة
الفاعل يتم الكلام بدونه ويجوز تقديم اخبار هذه الافعال الناقصة على اسمائها مثل كان
قائما زيد لانه كتقديم المفعول على الفاعل وهو جائز وفي هذه الافعال يجوز تقديم الخبر
على نفسها مثل قائما كان زيد وهو اي تقديم اخبارها على نفسها على ثلثة
اقسام قسم يجوز بالاتفاق وهو مبتداء من كان منتهي الى راح لان لها فعل
صريحة هذا على راى الجمهور خلافا للزجاج وتابعيه فانهم قالوا ان جميع الافعال
الناقصة حروف لكنها دالة على معنى غيرها حيث جاءت لتقرير الخبر للمبتدا

على صحتها لو اتفقا لانها المتعلقات فجاز تقديم المنصوب عليها كما جاز تقديم
المفعول المنصوب على سائر الافعال نحو زيدا ضربت وقسم لا يجوز تقديم اتفاقا وهو
ما اي في اول حده اي اوله لفظة ما من الافعال وهي ستة افعال في كلمة ما اما نفيه جز
التقديم لانها اما نافية وهي ما زال وما انفك وما فتئ وما برح فلانها اي لان النافية
صدر الكلام لكونها مغيرة للكلام من الثبوت الى النفي والمغير قبل المغير وليعلم ان
الكلام على النفي من اول الامر واما مصدرية وهي ما دام فلا يتقدم معمولها عليها لان
معمول المصدر لا يتقدم عليه وقسم مختلف فيه وهو ليس فذهب الكوفيون وكثير من المحققين
كعبد القاهر وابن الانباري وغيرهما من متاخري النحاة الى عدم جواز تقديم عليه
والبعض الى الجواز وهو مذهب اكثر البصريين نحو قائما ليس زيد لوقوعه في القران نحو
يوم يأتيهم في قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم العذاب وفي ذا تقدم معمول
معموله يعني يوم لانه معمول مصروفا وهو خبر ليس فتقديم معموله اولى وقد استدلوا
على فعلية ليس بهذا التقديم فانه لو كان حرفا لما جاز التصرف بالتقديم والتاخير
قالوا ان اصل ليس كعلم ولما لم يكن من الافعال المتصرفة التي يجيء لها الماضي و
المضارع وغيرهما ولم يجيء منها الاربعة عشر بناء للماضي فكان الكسر ثقيلا نقلوها
الى حال لا يكون للافعال المتصرفة وهو اسكان العين ليكون على لفظ الحرف
تحويلت ولهذا لم تقلب الياء الفا مع تحركها وانفتاح ما قبلها هذا الحق ههنا
بحث موقوف على تمهيد مقدمة وهي ان الظروف الجائزة الاضافة الى الجملة لو
اضيفت الى جملة فعلية صدرها ماض يجوز فيها الاعراب لعدم لزوم الاضافة
الى الجملة والبناء ايضا لتصير الجملة المضاف اليها بالمبني الذي لا اعراب له لفظا
ولا محلا فكانه المضاف اليه ولو اضيف الى الاسمية نحو حين الحجاج امير او الى فعلية
صدرها مضارع نحو يوم ينفع الصادقين فعند اكثر البصريين تعين الاعراب
فيها وعند اكثر الكوفيين وبعض البصريين يجوز الامران اذا عرفت هذا

فنقول

فنقول لا نم ان يوم معمولا بمصروفا بل هو مبني على الفتح مرفوع المحل بالابتداء كما في قوله
تعالى هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ولو سلم انه منصوب لكن منصوب بفعل مقدر لا
بمصروفا فالتقدير يلازمهم يوم يأتيهم العذاب فيعنى الجملة اعني جملة لا زال
الى قوله لما استنظر جملة معترضة بين اسم ان وخبرها والجملة المعترضة هي الجملة
التي تؤتى في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى لنكتة اتي بها وهي ههنا
الدعاء وليس المراد بالكلام المسند والمسند اليه فقط بل مع ما يتعلق بهما من الفضلات
والتوابع والمراد باتصال الكلامين معنى ان يكون الثاني بيانا للاول او تاكيدا له
او بدلا منه او معطوفا عليه وكذلك قوله ولا محل لها من الاعراب اما عطف
على قوله جملة معترضة او صفة لها على تقدير زيادة الواو لتاكيد لصوق الصفة
بالموصوف وانما لم يكن للجملة المذكورة محل من الاعراب لان الجملة لا تستحق الاعراب
ما لم تقع موقع الاسم المفرد لما مر في صدر الكتاب وهذه الجملة غير واقعة موقع المفرد
فلم يكن لها محل من الاعراب فان قيل ان الجملة معترضة من لا زال الى قوله اردت
ليس بصحيح لان العامل في لما هو اردت واردت مع ما عمل فيه خبر ان وهو اي يؤخر
مع معموله وان تاخر لفظا لكنه مقدم رتبة فيكون المعترضة الى لما لا الى اردت
على ان هذا انما يصح على من جوز الاعتراض بالتزام جملة واحدة واما على مذهب
ابي علي وهو عدم جوازه فلا والى اهل نجود اي في قوله اهل نجود ربا في الخير مجرور
لانه مضاف اليه لاهل والجار والمجرور متعلق بقوله مودودا اي محبوبا وهو
اي مودودا معطوف عليه متصل بالي على قوله مسعودا تقديره ومودودا
الى اهل نجد ثم اخر رعاية للسجع وهو في الاصل هدير الحمام ونحوه وفي اصطلاحهم
الكلمة الاخيرة من الفقرة باعتبار كونها موافقة للكلمة الاخيرة من الفقرة
الاخرى كما ان القوافي هي الالفاظ المتوافقة في اواخر الابيات وقيل
السجع غير مختص بالنثر بل يجري في النظم ايضا وانما سمي السجع سجعا

لانه متكرر على لفظ واحد كهذيل الحمام وبه اى بقوله ثم اخر رعاية لامر السجع سقط ما قيل ان حق الظرف اللغو التاخير ايذانا لكونه فضلة وحق الظرف المستقر التقديم على ما يجيء تاخيره عنه كخو عندى مال اعلاما بكسر الهمزة لكونه عمدة محتاجا اليه بحيث قدم اللغو وهو قوله لى لاهل الخير على قوله مودودا عند سقط هذا السؤال بقوله اى بقول القائل رعاية لامر السجع فان قيل ما التسبب والنكتة فى تقديمه على قوله كفوا فى قوله تعالى ولم يكن له كفوا احد والحال ان له ظرف لغو متعلق بقوله كفوا قلت قدم لفظ له عليه اى على كفوا للاهتمام بشانه لان الاية الكريمة انما هى لنفى المكافات اى المماثلة من الكفو وهو بسكون الفاء وضمها النظير عن ذات الله تعالى لا لنفيها عن شيء مطلقا وهذا الغرض بالغين المعجمة مستفاد من هذا الظرف فكان تقديمه اهم تامل ثم قصد المص الى بيان سبب ارادته التلميذ لهذا الولد فقال لما استظهر اى قراه وحفظه عن ظهر القلب كذا فى الصحاح ذكرهما معا لان كلا منهما قد يوجد بدون الاخر ولعل قوله ظهر معه واعلم ان لما تجيء على اربعة اوجه احدها فعلا نحو لم لما المواد الح فى مختار الصحاح لم الله شعثه اى اصلح وجمع ما تفرق من امور وبابه رد والثانى حرف وذلك اذا دخل على الفعل المضارع نحو لما يركب وبمعنى حين اذا دخل على الماضى نحو جئتك لما ضرب زيدا اى حين ضربت زيدا قال ابن مالك بمعنى اذ يدل بمعنى حين وقيل هذا احسن لانها مختصة بالماضى وبالاضافة كاذ وفى تسميتها بلما الحين نوع تاكيد للاول وبمعنى الا اذا لم يدخل عليها نحو قوله تعالى لما عليها حافظ ولما فى قول المص لما استظهر بمعنى حين لدخولها على الماضى وهو مذهب ابن هذا على راى ابى على وكلام سيبويه محتمل للاسمية والحرفية فانه قال لما هى للامر ولوقوع غيره وانما يكون مثل لو فشبهها بلو ولو حرف فقال ابن خروف ان لا حرف وحمل كلام سيبويه على انه اشترط فى المضى

كاو

كاو ولذا لا يقع بعدها الا الفعل الماضى الا ان لو لانتفاء الثانى لانتفاء الاول ولما لثبوت الثانى لثبوت الاول قال الفاضل التفتازانى فى ذلك المجاز توهم والوجدان لما ظرف بمعنا اذ استعمل استعمال الشرط يليه فعل ماض لفظا ومعنى كلا الاخا والصدق ربما يبين كونه اى كون لما اسما وكون حرفا سببا لكن فانه مبنى حال الاسمية لمجيئه اسما على صورة الحرفية كذلك لا بنى حال الاسمية لمجيئه على صورة الحرفية واستظهر فعل ماض فاعله مستتر فيه عايد الى الولد والجملة الفعلية مجرور لكونها مضافا اليه لكلمة لما والجملة التى تضاف اليها لما قوله لما فى محل الرفع على انه قائم مقام فاعل اضيف لانها ان يكون فعلية ماضوية اما لفظا كما فى لما استظهر ومعنى نحو لما لم انتصر فما عن حسنت عينك واتقا وحيث كونه تلك الجملة فعلية لما فيها اى المستقر فى لما من معنى المجازات اى الشرطية يقال فى عرفهم الاسماء الشرطية كلم المجازات على معنى انها كلمات دالة على كون الجملة الثانية جزاء للجملة الاولى ومسببة والعامل الناصب فيها اى فى لما حين بها على تاويل الكلمة اردت اى اردت تلميذه وقت استظهاره والحاصل لما والمضاف اليه لا يعمل فى المضاف فلا يلزم كون الشيء عاملا فى نفسه يعنى ان عمل المضاف اليه فى المضاف يلزم كون الشيء اى المضاف اليه عاملا فى نفسه وذلك لان المضاف يعمل الجر فى المضاف اليه فلو عمل المضاف اليه فى المضاف لزم عمل المضاف اليه فى نفسه بناء على ان العامل فى العامل فى الشيء عامل فى ذلك الشيء عندهم وهو غير جائز لكونهما شيئا واحد محصه منصوب على انه مفعول استظهر وهو مضاف الى القناع اضافة المسمى الى الاسم نحو سعيد كرز بضم الكاف الفارسية شخص سعيد اسمه واضيف الى الثانى بتاويل ان يراد بالمضاف المسمى والمدلول وبالمضاف اليه الاسم واللفظ فكانه قال جائنى مسمى لفظ كرز فلا يلزم اضافة الشيء الى نفسه وانما

اضيف الاسم الى اللقب بدون العكس لكون اللقب افصح واشهر فلذا ههنا اريد من
المختصر معنى لفظ الاقناع اعني ذات الكتاب اي المختصر الذي هو الاقناع وكشفنا اي ازلنا
عنه اي عن المختصر الواو في وكشفنا للعطف وكشفنا فعل ماض فاعله مستتر فيه عايد
الى المولد ومحل الجملة جر لكونها معطوفة على جملة استظهرت التي هي مجرورة لكونها مضافا
اليها للما بحفظ الباء فيه للاستعانة اي كشفنا عنه باستعانة حفظه وقد عبر بعضهم
عن هذا الباء بالباء السببية لان الافعال المنسوبة الى الله تعالى لا يجوز استعمال الاستعانة
فيها فيجوز استعمال السببية فيها وهو اي الباء المذكور حرف جر حفظه مجرور بها
اي بحرف الجر والجار والمجرور متعلق بكشفنا والضمير في حفظه مجرور المحل لكونه مضافا
للحفظ وهو اي الضمير المذكور يجوز ان يكون عايدا الى المولد فيكون من اضافة المصدر
الى الفاعل والمفعول متروك تقديره بحفظ المولد المختصر بالنصب ويجوز ان يكون الضمير
المذكور عايدا الى المختصر فيكون من قبيل اضافة المصدر الى المفعول والفاعل متروك
تقديره بحفظ المختصر المولد بالرفع فضله منصوب لانه مفعول كشفنا وهو مضاف
الى الاقناع ونحوه ما لفظ البرقع الناء من التغطية والتغشية اي ما تستر المرأة به وجهها
وتحته وفضله بفتحة التي نزلت الى وجهها هذا واعلم ان اللفظ اما حقيقة ان استعمل
في معناه الموضوع له او مجاز ان استعمل في غيره لعلاقة بينهما والمجاز اما مجاز مرسل
ان كانت تلك العلاقة غير المشابهة واستعارة ان كانت علاقته المشابهة اي ان
قصد اطلاق اللفظ على المجازي بسبب تشبيهه بمعناه الحقيقي فالاستعارة والا فمجاز
مرسل ثم ان تلك التشبيه قد يضمر في نفس المتكلم فلا يصرح بشيء من اركانه سوى المشبه
ويدل على ذلك التشبيه المضمر استعارة بالكناية والاثبات المذكورة استعارة
تخييلية ولما قصد المص جاريين الاستعارتين اشار الشارح الى بيان الاول بقوله
وفي كلام المص استعارة بالكناية لان المص شبه المختصر بالمرأة المحجوبة في المتبولية
والميلان بفتحتين مصدر مال اي ميل النفس اليها واشار الى بيان الثانية بقوله

واثبت

واثبت اي المص له اي في كلامه استعارة تخييلية ايضا لانه اثبت له اي للمختصر ما يختص
الى المرأة المحجوبة من القناع ثم اشار الى بيان وجه التعليل بقوله وهذا التشبيه المضمر في النفس
يسمى استعارة مكنية اما التسمية بالمكنية فلانه لم يصرح به بل انما دل عليه بذكر خواصه
ولوازمه واما التسمية بالاستعارة فمجرد تسمية خالية عن المناسبة كذا في شرح التلخيص
والاثبات المذكور يسمى استعارة تخييلية لانه قد استعير للمشبه ذلك الامر
الذي من خواص المشبه به لتخييل انه من جنس المشبه به هذا على راي الخطيب فحينئذ يكون كل من لفظي
المختصر والاقناع حقيقة مستعملة في المعنى الموضوع له وليس في الكلام مجاز لغوي و
انما المجاز هو اثبات شيء لشيء هو له وهذا امر عقلي فالاستعارة بالكناية
والاستعارة التخييلية امران معنويان وهما فعلان للمتكلم وهما التشبيه والاثبات
المذكور وهي قرينة للمكنية فهما اي الاستعارة المكنية والتخييلية متلازمان
وجودا لانه لم توجد هذه القرينة لم يتحقق وجود المكنية في الكلام ولا يتاتى بهذه
القرينة اي اضافة خواص المشبه به الى المشبه الا على سبيل الاستعارة
المكنية اي الا بعد التشبيه المضمر في النفس وفي كشفنا استعارة تبعية لا يخفى
عليك انه لو قدم هذا على بيان المكنية والتخييلية لكان انسب لان معناه
ازال صعابه بكسر الصاد جمع صعب بخلاف الذلول ونال اي وصل
مراده وطرح الحجاب نفسه اي ازالة الصعاب او لا بكشف الفضلة فاستعير
لها اسم اعني الكشف ثم اشتق منه كشفنا بمعنى ازلنا فالاستعارة الجارية
بين الافعال التامة تبعية مصادرها بالذات لان الاستعارة فيها
ولا بد من التشبيه والتشبيه يعتمد كون المشبه موصوفا فانما لا يقع موصوفا لعدم
استقلالها مفهوم كالافعال المشتقات والحروف لا يقع مشبها به فلا يجوز
جريان الاستعارة فيها الا تبعا تحقيقا انهم قالوا الاستعارة باعتبار
لفظ المستعار اي لفظ المشبه به قسمان لانه اي كان في ذلك اللفظ اسم جنس

فالاستعارة اصلية كما في اسد اذا استعير للرجل الشجاع وقيل اذا استعير للضرب الشديد
والا فالاستعارة تبعية كالفعل وما يشتق منه والحرف فيقع الاستعارة اولا
في المصادر ومتعلقات معاني الحروف ثم تسري في الافعال وما يشتق منها
والحروف ففي المصادر يقدر ان معانيها مشبهة بها معان اخرى ثم استعيرت
للمعاني المشبهة اسماء المعاني المشبه بها ثم اشتقت منها الافعال والصفات وكذا
في متعلقات معاني الحروف يقدر انها شبهت بها معان اخرى فاستعيرت لتلك
المعاني الاخرى اسماء المتعلقات ثم يسري التشبيه والاستعارة في الحروف مثلا يشبه
الضرب الشديد بالقتل او استعار له اسم القتل ثم يشتق منه قتل بمعنى ضرب
ضربا شديدا وقس عليه غيره **واحاطوا** الاحاطة ادراك الشيء والتسلط واعرابه كاعراب
كشف من غير فرق **بمفرداته** الى آخره مع المجرور متعلق باحاطوا اي احاطوا مسائله وابوابه
بكمالها هذا على تقدير كون الباء زائدة ويجوز ان يحمل على الزيادة ويكون تقديره
واحاطوا الولد الاعز مختصر الاقناع بجميع ما فيه من المفردات في الضمير البارز مجرور
المحل لكونه مضافا اليه للمفردات عائد الى المختصر **حفظا** منصوب على التمييز وهو
فاعل في المعنى لان المعنى احاط حفظه والتمييز عن النسبة اما بمعنى الفاعل كهذا او كقول
المصنف حفظا وكقوله واشتعل الرأس شيبا اي شيب الرأس او بمعنى المفعول كقوله
تعالى وفجرنا الارض اي شققناها عيونا اي شققنا عيون الارض هذا مبني
على ما قيل من ان التمييز في النسبة يجب ان يكون فاعلا بل قد يكون مفعولا به صريحا كما في
الاية او غير صريح كقولك امتلأ الاناء ماء اي بالماء والمشهور انه يجب ان يكون
فاعلا وهو المختار عند المحققين فاصل فجرنا الارض عيونا تفجرت عيونها وقالوا
لا يلزم ان يكون الفعل المسند الى التمييز في الاصل هو الفعل المذكور بعينه بل ما يلاقيه
في الاشتقاق سواء كان من الفاعل التقدير كما في طاب زيد نفسا وامتلأ الاناء
ماء واصلهما طاب نفس زيد وملأ الماء الاناء في الاول وكما في قوله تعالى وفجرنا

الارض

الارض عيونا اي تفجرت عيونها وقال بعضهم ان عيونا منصوب على انه مفعول به
لفجرنا والارض منصوب على ان يكون بتقدير في الارض لكن فيه فوات المبالغة
في التمييز وقيل عيونا منصوب على الحال **واتقنوا** اي احكموا واثبتوا مبنى الجملة الفعلية
يعني اتقنوا في محل الجر معطوفة على جملة احاطوا او على جملة استظهروا واعرابه كاعراب
كشف ما موصولة لا بد لها من صلة فيه مشتملة على الضمير العائد الى الموصول لان
الموصول مع صلته لما تنزل منزلة الشيء الواحد فلا بد من شيء يحصل بينهما ربط عن حذف
الضمير العائد الى الموصول كون بين فاعل يحصل عليه [illegible] من يقول عندي فاعل في قوله
تعالى لقد تقطع بينكم وان كان فان ابا الحسن ذهب الى ان معناه معنى المرفوع الا انه
لما جرى في كلامهم منصوبا ظرفا وكثر استعماله تركوه على ما يكون عليه في اكثر الكلام هذا
لكن ينبغي ان يعلم ان كون الضمير مما لا بد منه لفظا او تقديرا اذا كان الموصول اسما
واما اذا كان حرفا فلا يحتاج في كونه جزءا تاما في الكلام الى الجزء الصلة فقط فانهم
يعدون الحرف المصدري المفتقر الى الجملة بعد مثل ان وما المصدرية وان
المشددة المفتوحة من جملة الموصولات ويقسمون الموصول الى الاسم والحرف
مع امتناع رجوع الضمير الى الحرف على ما صرحوا عليه ويجوز حذفه هنا يعني كما قد يحذف
الصلة مع اللتيا بتشديد الياء معطوفا عليها التي ويقال اللتيا والتي اذا قصد بهما
الدواهي ليفيد الحذف ان الدواهي الصغيرة المنفهمة من اللتيا بتشديد الياء
تصغير التي والكبيرة المنفهمة من التي المعطوفة عليها قد بلغتا من شدتهما و
شناعتهما مبلغا لا يمكن شرحه فترك على الابهام من غير صلة مبنية له كذلك قد
يحذف العائد اي حذفا منويا لا حذفا منسيا لكونه فضلة ومستغنى
عنه لانه لما صار بعضا من صلة الموصول لم يكن مستغنى عنه والا يلزم ان خلا
الصلة عن العائد اذا كان العائد ضميرا منصوبا متصلا بفعل نحو قوله تعالى اهذا
الذي بعث الله رسولا اي بعثه الله ومتصلا بصفة نحو فالله وليك فضلك

اى موليك الى الشى الذى هو يعطيك نفضل منه واليه اشار بقوله نحو ذلك وكذا
يجوز حذفه اذا كان مجرورا مستعاضا بان يجعل المجرور منصوبا بتجويز المفعول بعد حذف
الجار على انه قالوا الثلاثة بلا لزوم كثرة الحذف نحو قوله تع فاصدع بما تؤمر اى تؤمره والاصل
تؤمر به او كان مجرورا باضافة صفة ناصبة له تقدير الكقوله تع فاقض ما انت قاض
اى قاضيه بحذف الضمير على كلا الوجهين لطول الصلة والصفة وكذا الصفة اذا كانت
جملة لابد وان يكون روى عن ابى سعيد السيرافى فى شرح كتاب سيبويه
انه قال الواو تجىء بمعنى مع ومنه قولهم لابد وان يكون وقيل الواو زائدة لئلا يلتبس
بلا بدان تثنية بد قال بعض الفضلاء ان الواو فى مثل هذا العطف على محذوف
فيقدر المعطوف عليه فى كل مقام ما يناسبه كان يقال ههنا لابد ان يوجد وان
يكون من احدى الجمل الاربع الاخبارية حسن الوجه وهو الذى كان يريد رضى تأكيد
ولعل ههنا الاوجه اذ فيه زيادة تأكيد ومبالغة كما لا يخفى واعلم انه وجب فى
الجملة التى وقعت صفة او صلة كونها خبرية لانك انما تجىء بالصفة والصلة
لتعرف المخاطب الموصوف والموصول المبهمين بما كان المخاطب يعرفه قبل ذكر
الموصوف والموصول من اتصافهما بمضمون الصفة والصلة فلا يجوز اذن الا ان
يكون الصفة والصلة جملتين بحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة
وهو معنى الجملة الخبرية لان غير الخبرية اما انشائية غير طلبية كنعمت وطلقت
وانت حر وطلبية كالامر والنهى والاستفهام والتمنى والعرض لا يعرف
المخاطب حصول مضمونها الا بعد ذكرها فلا يصح وقوعها صفة ولا صلة فان قلت
بل انم ذلك فان الجملة الاستفهامية فى قوله جاؤا بمذق هل رايت الذئب قط
قد وقعت صفة لمذق قلت هذا مثال مؤول فيه ذلك فالجملة الاستفهامية
منقولة لقول محذوف هو الصفة فى الحقيقة ونشر الجمل الاربع بقوله اى
الاسمية نحو الذى هو موصول ابوه مبتداء منطلق خبره والمبتداء مع خبره

جملة

جملة اسمية لا محل لها من الاعراب وقعت صلة للموصول والموصول مع صلته فى محل الرفع
على انه مبتداء وابنك خبر وكذلك الجملة اعنى الموصول والفعلية الصريحة نحو الذى
انطلق ابوه عمرو والمقدرة نحو الضارب زيدا عمرو والمضروب ابوه عمرو وفانه
اصلها الضرب بالفتحات والضرب بفتح الضاد فاذا دخل الالف اللام الاسمية غيرت
بلام التعريف لفظا ومعنى على صورة الفعل فصير الفعل المعلوم فى
صورة اسم الفاعل والفعل المجهول فى صورة اسم المفعول لتغايرهما فى المعنى او
الظرفية نحو الذى هو موصول فى الدار ظرف مع فاعله المستتر فيه المنتقل من عامله
جملة ظرفية وهو مع صلته فى محل الرفع مبتداء وقوله خالد خبره والشرطية نحو الذى
ان تكرمه يكرمك بشر وقوله فيه اى فى المختصر صلة ولما كان مظنة ان يقال
كيف يصح جعل فيه صلة والصلة لا يكون الا جملة اشار الى جوابه بقوله والضمير
المستكن فى فيه المنتقل حصل بعد حذفه لان تقديره الذى استقر فيه ما حصل
فيه فاعل الظرف عايد الى ما فهو اى فيه مع فاعله جملة ظرفية فصح وقوعه صلة
والضمير البارز فى فيه مجرور المحل يعنى راجع الى المختصر والموصول مع صلته منصوب
المحل على انه مفعول تعنى والتحقيق ان منصوب المحل هو الموصول فقط لكن النحاة
لما راوا انه لا يصير تاما بحسب الاستعمال الا بالصلة حكموا بان منصوب
المحل او مرفوعه او مجروره هو مجموع الموصول والصلة ولما كان فى قوله ما فيه
من الابهام بين ذلك الابهام بقوله من النحو والجار والمجرور ظرف مستقر منصوب
المحل على انه حال من هى اى الى انث الضمير بتأويل الصفة اما لبيان هيئة
الفاعل عند صدور الفعل عنه نحو جاءنى زيد راكبا او لبيان هيئة المفعول
عند وقوع الفعل عليه نحو رايت زيدا ماشيا او لبيان هيئتهما معا نحو ضربت
زيدا راكبين او ههنا الفا والحاء لا المنع الجمع فيدخل تحته الاقسام الثلثة
واما الجملة فى قولك اتانى الاسير مع الجيش قادم فهو حال وبيان للازم

الفاعل اعني زمان الاتيان فلا نهابيان الفاعل وانما قيدنا الفاعل بقولنا عند
صدوره الفعل عنه والمفعول عند وقوع الفعل عليه ليمتاز الحال عن الصفة لان الصفة
هيئة تبين الذات لا باعتبار كونها فاعلا ولا مفعولا فاذا قلت جائني زيد
الظريف فهو يبين الذات سواء كان لم يوجد هذه الصفة حالة نسبة الفعل اليه بخلاف
قولك جائني زيد ظريفا فانه يشترط ان يوجد هذه الصفة حالة اسناد الفعل
واما تقييد المفعول بقولنا به فبناء على المشهور والمختار عند المحققين هو
ان الحال لا تقع عن احد المفعولين لكونه فضلة بالنسبة اليه فنحو جئت انا وزيدا الكيف
على ان وزيدا فاعل في المعنى لا على انه مفعول معه لفظا وان فهم من كلام بعض النحاة
اللبيب ان يقع حالا من المفعول المطلق ونحو ضربت الضرب شديدا ولو يمكن ان يقال
انه على تاويل وقع من الضرب شديدا فاللام للعهد او عوض عن المضاف اليه وبهذا اي
كون الحال اما لبيان هيئة الفاعل او المفعول لا كلي لانه قد يقع الحال عن
المبتدا والخبر والمضاف اليه لكنه قليل لا يكاد ان لا يوجد الا في كلام المصنفين
دون كلام البلغاء فان قيل كيف وقع حنيفا في قوله تع واتبع ملة ابراهيم حنيفا
حالا من المضاف اليه اعني ابراهيم قلنا لان المضاف اليه في معنى المضاف فهو
هو مفعول كما ان اخيه في قوله تع ايحب احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا لما كان
في معنى اللحم جاز ان يقع حالا منه ومن هيهنا ذهب بعضهم الى ان كل حال وقع عن غير
الفاعل والمفعول فهو ما دل ان احدهما وهذا الحال بعني من النحو اما لبيان هيئة
الفاعل ان جعلناها حالا من الضمير المستكن في فيه لانه فاعل الظرف كظاهر
والعامل فيه الظرف او لبيان هيئة المفعول ان جعلناها من الموصول لانه مفعول
التفسير والعامل فيه هو التفسير لان العامل في الحال هو العامل في ذي الحال
ومن في من النحو بيانية ومن البيانية مع مدخولها صفة لما قبلها ان كان ما قبلها
نكرة او موصولة قبلها مع فاعله المستكن فيه جملة ظرفية صلته اي ان كان ما قبلها

وجد

وجد قبلها نكرة نحو رايت رجلا من قبيلة قريش او حال ان كان ما قبلها معرفة كما
في قوله من النحو فانه اي قوله من النحو حال الذين ما قبلها اعني ما فيه معرفة لان الموصول
مع الصلة معرفة وكقوله تع فاجتنبوا الرجس من الاوثان اي الغدر من الاوثان فلفظ من الاوثان
حال من الرجس لكونه معرفة واعلم ان تحقيق الكرم من البيانية لكون الكلام فيه لا يختص
نفي في ذلك الحكم المذكور عن باقي الحروف الجارة فانهم قالوا الجار والمجرور اذا وقع
ان وقع بعد النكرة المحضة فصفة لها نحو رايت طائرا على غصن وبعد المعرفة المحضة
فحال عنها نحو قوله تع فخرج على قومه في زينته اي متزينا حيث وقع بعد غير محضة او بعد
غير المحضة منها فمحتمل لهما اما النكرة الغير المحضة فنحو هذا ثمر يانع في اغصانه فان المذكور
المخصصة بالصفة قريبة من المعرفة الغير المحضة فنحو يعجبني الامر في اتمامه فان المعرف
بلام الجنس ليس بمعرفة محضة بل هو النكرة في المعنى ثم قال بعض المتاخرين ان
الظرف مطلقا كاليوم والفوق وغير ذلك من الظروف المتصرفة مثل الجار
والمجرور بعينه في تلك الاحكام المذكورة فاعلم ذلك فان قيل كيف يمكن ان
يكون الموصول مع صلته معرفة وكل منهما نكرة والنضمام النكرة الى النكرة لا يفيد
التعريف قلنا يمكن ان تحصل من الاجتماع والانضمام هيئة مفيدة للتعريف وان
كان كل منهما نكرة كقول بعض المنطقيين ان انضمام الكلي الى الكلي قد يفيد الجزئية
اي الجزئية الاضافية نحو الحيوان الناطق فان انضمام الناطق الى الحيوان
يفيد الجزئية بالنسبة الى الحيوان المطلق ولعل هذا السؤال مع جوابه من
كلام الرضي فانه اعترض بان الجملة نكرة فكيف تعرف الموصول وتخصيصها
ثم اجاب بان قال لا نسلم تنكير الجملة فان التعريف والتنكير من عوارض الذات
والجملة ليست ذاتا ولو سلم ذلك اي تنكيرها فالمختص في الحقيقة هو
اجتماع الموصول مع صلته كما ان رجل طويل كان في كل منهما العموم فاذا
قلت رجل طويل كان في كل منهما تخصيص الرجل بالاجتماع مع طويل وقوله

اونقول ان الصلة يجب ان تكون معلومة عند المخاطب كما عرفته في وجه وجوب
كون الصلة جملة خبرية فيجوز ان توضح وتخصص المبهم الذي هو الموصول بحيث
الى جواب آخر تحقيقي وتحقيقه انهم قالوا ان التعريف في الاشارة الى علم المخاطب
بمدلول اللفظ سواء كانت بالاشارة بجوهر اللفظ كما في العلم او بغيره
مثل الاشارة في نحو الضمائر الاشارة وكالنسبة المعلومة في الموصولات فاذا كانت
لقيت جملة خبرية وجعلت من موصولة قد اشير الى علم المخاطب بمعين لا بجوهر
اللفظ بل بغيره ونحو يكون صلة وهو النسبة المعلومة عند المخاطب واذا جعلتها
موصوفة ثم اشير الى علم المخاطب المعين في ذاته بلا ملاحظة تعينه والفرق
بين مصاحبة التعين وملاحظة جلي واذا عرفت معنى التعريف في الموصولات
فلذلك الى ما اعترض الرضي رحمه الله لا يتوجه اصلا فلم نحتج الى ما تكلف في جوابه
ولهذا قلنا انه اشارة الى جواب تحقيقي واعلم ان قول النحاة ان العامل
في الحال هو العامل في ذي الحال انما هو على مذهب اكثرهم والا ينتقض بقوله
تع وان هذه امتكم امة واحدة فامة حال والعامل فيه اسم الاشارة اعني
بتاويل انبه او اشير وامتكم ذو الحال والعامل فيها ان لكونه خبرا له وهو
عامل في خبره على مذهب المنصور كما عرفت كذا في شرح التسهيل يرد عليه
ان النقض بهذه الاية الكريمة باق على القول بان العامل في الحال هو العامل في
ذي الحال سواء كان قائله كلهم او اكثرهم فالاولى ان يقال ان قول النحاة هذا
بناء على الاكثر الاغلب والا ينتقض بقوله تع الحج لفظا ومعنى منصوب على التميز بيان
مصدر مميز بالتشديد بمعنى المبين بكسر اليا يعني ان تميز الاسم تميز مراد
المتكلم عن غير مراده من قوله اتقن اي هو تميز عن ذات مقدر في النسبة لكنه
في جملة الكلام لان الاتقان قد يكون من جهة اللفظ فقط او من جهة المعنى
او من جهتهما معا فلما قال لفظا ومعنى علم ان اتقانه اي الولد اياه اي

المختصر

المختصر من جهة اللفظ والمعنى وهو تميز عن الجملة لا عن المفرد فان التميز وهو
ما يرفع الابهام المستقر عن ذات او عن نسبة يعين بعض المحتملات التي وضعت
وجعلت باعتبار اصل الوضع للجنس الصالح عن ذات او عن نسبة الذات
على قسمين تميز عن المفرد وتميز عن الجملة لانه ان دفع الابهام عن ذات
مذكورة فهو تميز عن المفرد اذ لا يقع ذلك الا عن مفرد تام باحد الاشياء
الاربعة وان رفعه عن ذات مقدرة فهو تميز عن الجملة اذ لا يكون الا عن
نسبة في جملة او في شبهها او في اضافة كطاب زيد نفسا وزيد طيب ابا
وما لزيد فارسا واعجبني طيب زيد ابا فقول المص لفظا او معنى عن هذا
القسم الثاني لانه رفع الابهام الكائن في مضمون الجملة اعني وقوع الاتقان
على مفعوله بمعنى المفعول لان معناه اتقن لفظه ومعناه اي اتقن يعني
ما فيه ولفظه فهو اي احكام هذا اما بمعرفة تفريع علله وضبط قواعده مع جزئياتها
او بمعرفته بانتفاء الشك عنه اردت فعل ماض مع فاعله وهو الضمير المتكلم
التاء المضمومة ان مصدرية المظه فعل مضارع منصوب بان فاعله مستتر
فيه وهو انا والضمير البارز المتصل منصوب المحل على انه مفعول اللفظه وهو اي
الضمير البارز عايد الى الولد ومحل الجملة الفعلية اعني المظه مع ما عمل فيه منصوب
المحل على انها مفعول لردت اردت مع ما عمل فيه اي مع الذي عمل اردت فيه
وهو اي قوله مع ما عمل فيه الضمير المستكن في قوله مرفوع المحل على انه خبران اي
فان الولد الا عن مرادي تلميظه ومريدا نا تلميظه وقت استظهاره وانما
فسر بهذا البيان لان اصل الخبر الافراد وان الجملة ههنا في محل المفرد
وما قيل انه اي مرادي تلميظه لا يجوز ان يكون مفسر القوله اردت ان المظه
لعدم التطابق بينهما حيث ان اردت يدل بصراحته على المريد لا على
المراد فغير وارد لجواز تفسير الشي بلازمه ومعنى المظه اذيقه واطعمه فان

الثانية في تعقيل من نظر بلقايا لحتم لفظا اذا تتبع لخشا به بقية الطعام في الفم واخرجه
لسانه فمسح به شفتيه وقد يكنى به عن لازمه اعني الاكل والتذوق فكذا التلميظ الذي هاهنا
ولذلك يراد لازمه اعني الطعام او الاذاقة فهو من الكناية المطلوب بها الصفة ومع كونه
كناية يكون استعارة تخييلية قرينة للمكنية ولا تنافي بينهما لان الكناية لفظ
مستعمل في معناه الحقيقي فكذا التخييلية اذ هي في التحقيق اثبات ما يلايم المشبه به للمشبه
وهو امر عقلي واللفظ مستعمل في معناه الحقيقي كما في تفصيله وقيل الاعطاء يقال
لمظه فلانا حقه اي اعطاه بعض حقه وفيه استعارة بالكناية لان المص شبه في نفسه
كلام الامام بالمطعومات اللذيذة المرغوبة ثم اثبت له ما يلازم المطعومات عادة من
الاذاقة والاطعام وهنا الاثبات استعارة تخييلية ومعناه الحقيقي اي الغرض
الاصلي لم يرد التلميض بمعنى الاذاقة والاطعام التربية والتعليم فالمعنى المحقق
الارادة من قوله اردت ان الممظه هو اني اردت ان اعلمه من كلام مجرور ويمكن متعلق
بالممظ اعلم ان الظاهر ان من في قوله من كلام للتبعيض فكانه اشار الى ان المطعوم والمذوق
قطرة من بحر كلام الامام فعلى هذا يكون من كلام صفة لمفعول محذوف اي الممظه شيئا
من كلام الامام ويحتمل ان يكون من زائدة على قول من يجوز زيادة من في كلام في
الاثبات الامام هو اسم من يؤتم به كالكتاب اسم يقع على المكتوب والاله اسم يقع على
المعبود فهي ليست بصفة بل اسم … الصفة يدل عليه انه لو وصف ولو توصف به مثلا
يقال الكتاب … شيء اله وهو اي الامام مجرور لكونه مضافا اليه لكلام
المحقق مجرور على انه صفة الامام والحبر مجرور معطوف على المحقق ومعنى الحبر بكسر
الحاء المهملة وفتحها لكن الكسر افصح كذا في مختار الصحاح قال الفراء وهو بالكسر
قال الاصمعي لا ادري انه بالفتح او بالكسر وقال ابو عبيد والذي عندي بالفتح و
لغاية ويه المحدثون كلهم بالفتح العالم المتقن وقيل هو مقلوب عن البحر قلب
مكان حيث اخر الباء مكان الحاء وقدم الحاء مكان الباء لان العالم الجمع

العلم

بالعلم كما ان البحر الماء والعلم والماء كلاهما سبب الحيوة اما في الماء فظاهر وقد قال
الله تعالى وجعلنا من الماء كل شيء حي افلا يؤمنون واما في العلم فبقوله عليه السلام من
صار بالعلم حيا لم يمت ابدا فهذه المناسبة اي مناسبة الحبر مقلوب البحر والعالم الجمع لما هو
سبب الحيوة يطلق الحبر المقلوب على العالم المتقن يعني يطلق الحبر على العالم بهذه
المناسبة او على سبيل الاستعارة ثم يطلق الحبر المقلوب عنه عليه … بهذه المناسبة
المدقق مجرور لكونه صفة الحبر من دق فلان الشيء اذا علمه وطالع … واطلع
فيه على سر خفي ويلايم قولهم التحقيق اثبات المسائل بدلايلها والتدقيق اثبات
دلائلها بتحقيق المقدمات المأخوذة فيها ابي مجرور بدل من الامام … بسكون
الكاف مجرور لكونه مضافا اليه لابي والكلام في ابي كالكلام في ذي الاحسان ابي
بكر كنية الامام وهي اي الكنية من اقسام العلم بمعنيين لان العلم ما جعل علامة بمعنى
اللغة لا بمعنى الاصطلاح لان العلم اما ان يصدر باب او ام او ابن او بنت او لا يصدر
بشيء من ذلك فالاول كنية كابي بكر وابي عمرو وام كلثوم اسم امرأة من زوجات
النبي عم والثاني اي العلم الغير المصدر باب او ام او غيرهما اما ان يقصد به الذم
او المدح او لا فالاول اللقب بفتحتين والثاني العلم اي العلم الاصطلاحي ولا
يلزم كون الشيء قسما من نفسه هنا تقرير كلامه وفيه طلح من وجهين الاول جعل
المقسم العلم بالمعنى اللغوي لا بالمعنى الاصطلاحي لانهم قد صرحوا بخلافه والثاني انه جعل
قسم الكنية واللقب مع العلم وقد جعلوا قسما الاسم دون العلم حيث قالوا الكنية
علم صدر باب او ام وبنت واللقب علم يشعر بذم او مدح هذا وهذه القسمة و
ما عداها من الاعلام يسمى اسما وهكذا قرره الشريف الجرجاني في شرح المفتاح و
ذكر في المفصل ان العلم الاحمر ان يكون اسما كزيد وكنية كابي عمرو ولقبا كبطه
ولعل الشارح انما قال والثاني العلم اشارة الى ان ما عداهما من الاعلام يسمى
علما في اصطلاحهم كما يسمى اسما فبالضرورة جعل المقسم العلم بالمعنى اللغوي

اما المعنى الاصطلاحي فهذا علم نحوي تم تعنيه الخفي الرنف اوالى غيره عبدالقاهر عطف بيان
لابن بكر ابن سقطت الهمزة من ابن لكثرة بين العلمين ونون كذلك ان سقوط الهمزة في
الخط كون لكثرة الاستعمال وكذلك الامتزاج ولو فيه ان لفظ ابن اذا وقع صفة
لعلم مضافا الى علم آخر يحذف التنوين من العلم الموصوف لفظا وخطا لانه وقع وسط
الاسم والوسط ليس محل التنوين نحو جاءني زيد بن عمرو وكذا يحذف الف ابن خطا
لما مر ان لم يكن صفة بل خبرا عنه فلا يحذف شيء منهما كقوله تعالى وقالت اليهود عزير
ابن الله بتنوين عزير واثبات الف خطا في ابن وكذلك لا يحذف ان اضيف
ابن الى غير العلم او وقع صفة لغيره نحو هذا زيد ابن اخي وهذا رجل ابن زيد لان وقوعه
بين العلمين اكثر ومن هنا يقال ثبوت التنوين في اللفظ وثبوت الالف في
الخط متلازمان فكذلك عبد خطا وهو اي ابن مجرور لكونه صفة عبد القاهر وهو
اي ابن مضاف الى عبد وهو اي عبد مضاف الى الرحمن مجرور صفة نسبية اي
حنظلية بيا والنسبة للامام لا لعبد الرحمن مع كونه اقرب من الامام لان المراد معرفة
اي معرفة الامام بانه جرجاني دون بغدادي وغيره لا معرفة ابائه في وصف الامام
بالجرجاني لمعرفة انه جرجاني دون غيره سقى فعل ماض فاعله الله ومفعوله ثراه
الثرى هنا بالقصر التراب الندي بالمذكرة المال اي قبره ومنزله منصوب تقديرا
والضمير المجرور للمحل لكونه مضافا اليه لثرى عايد رفع على انه خبر بعد خبر لقوله والضمير الى
الامام وسقى يتعدى الى مفعولين كقوله تعالى وسقاهم ربهم شرابا طهورا واو جعل فعل
ماض من الجعل بمعنى التصيير وهو من افعال القلوب اي من ملحقاتها وما يجري مجرى افعال القلوب الداخلة
على المبتدا والخبر يتعدى اي جعل الى المفعولين لمنع الاقتصار على احدهما ولو زاد
الموصول قال التي يتعدى ليكون الجملة صفة لقوله افعال القلوب الى حذف
قوله لمنع الاقتصار على احد لانه فاع عنه ان يقال ان امتناع الاقتصار
عليه من خصايص افعال القلوب لا يوجد في ملحقاتها التي تجري مجرى نحو جعل ظرف

على المبتدا والخبر فنصبهما يعني جعل ابو على الجرجاني فيه الجنة مفعوله
الاول وهي في اللغة البستان ومنه الجنان مثواه اي مكانه من ثوى بالمكان اذا اقام به
مفعوله الثاني والباء في ثراه وهذان الفعلان بمعنى الدعاء وجعل خبران لفظا وانشاء
معنى فان المراد من سقى وجعل انشاء السقي والجعل المذكورين لا الاخبار بانه سقى
وجعل في الماضي كما ههنا في معنى الامر لانهما دعاء وهو ظاهر والدعاء في قوة الامر
فان معنى قولك غفر الله لك ليغفر الله لك فسقى وجعل ههنا بمعنى ليسق وليجعل
وانما عبر عنه بلفظ الماضي تفاؤلا كان السقي والجعل المذكورين قد وقعا وهو اخبر عنهما بالمضي
او تأدبا كانه راعى اداء الدعاء بصيغة الامر استعلاء غير لائق بقانون الادب على
ان حروفه اقل من حروف الامر كما لا يخفى وانما عطف اي لم العطف فان في قوة الامر
على الاخبار حيث عطف الا باعتبار الصورة مثل قول الشاعر اخوك اخ مكانه قريب
ومحك عنيا كان الا انه ذكر فيه انما حسنت عطف حيا كان مع كونه في معنى الامر على الجملة الاخبارية
السابقة باعتبار الصورة اي باعتبار كونهما خبرين صورة والمحل لحمد على الجملة الدعائية
من الاعراب لعدم وقوعهما موقع المفرد وهو اي عدم وقوعهما موقع المفرد ظاهر فاعلم
ان الاعراب على ثلاثة اقسام لفظي وتقديري ومحلي فاللفظي في نحو ثلاثة مواضع
الاول فيما آخره حرف صحيح ولو قال في الصحيح لكان اصح لان هذا يوهم ان نظائر
ان الكلمة ليست بصحيحة بل الصحيح آخرها وليس كذلك فان الصحيح عند النحاة ما لم يكن آخره
حروف علة سواء كانت في غير آخره نحو زيدا ولا نحو احمد والملحق بالصحيح في حكم الصحيح
كما لا يخفى من نحو زيد وعمرو وفي مثل جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد وكذا غيره
في حكم الصحيح وهو ما في آخره ياء او واو ساكن ما قبلهما نحو ظبي ودلو فانهما
في حكم الصحيح تحمل الحركات الثلث مثاله مثل هذا ظبي وكرسي ورايت ظبيا وكرسيا
ومررت بظبي وكرسي وكذا هذا دلو وغزو رايت دلوا وغزوا ومررت بدلو
وغزو والثاني من تلك المواضع الثلاثة في الاسماء الستة المعتلة المضافة

لا غير باء المتكلم فيتقيد باء المضاف الى ياء المتكلم لكن لما اعرابه تقديري كما عرفت فالتقييد
بهذا القيد نظراً الى الشيوع في الاحتراز عن المضاف الى ياء المتكلم لا عند من غير المضاف
لان اعرابه لفظي ايضاً بالاعراب بحالتهم لكن لما اندرج غير المضاف في الموضع الاول
احترز الشارح عنهما معاً كما يدل عليه قوله الا في قصداً الى انباء الكلام والقرب عن الاوهام
نحو ابوه واخوه وحموها وهنوه وفوه وذو مال الثالث من تلك المواضع الخمسة
في التثنية مثل جاءني الزيدان ورايت الزيدين ومررت بالزيدين وينبغي ان تحمل
التثنية على ما هو اعم من ان يكون تثنية صورة او معنى ليدخل فيه لفظ الاثنين و
الاثنتين والمثنى قبل العلمية نحو البحرين علماً للبلد وما بمعنى التكرار نحو كرتين او كرة
بعد اخرى ومنه لبيك وسعديك فان اعرابها مثل اعراب المثنى الحقيقي
والرابع من تلك المواضع الخمسة في الجمع المصحح وهو ما لم يتغير بناء واحده كزيدون
واحترز به عن الجمع المكسر وهو ما يتغير بناء واحده كرجال فان اعرابه بالحركة وهو
مندرج في الموضع الاول لانه مما ذكرته من وجه الاحتراز والواو بمعنى ذوي
جمع ذو وقد يقال انه جمع ذو على غير لفظه بالواو والنون حذفت نونه للزوم الاضافة
وهذا مثل لفظ النساء فانه جمع امرأة من غير لفظها وذلك غير عزيز في كلامهم وعشرون
واخواته من ثلثين الى تسعين نحو جاءني الزيدون واولو مال وعشرون ورايت
الزيدين واولي مال وعشرين ومررت بالزيدين واولي مال وعشرين وانما
كتب الواو بعد الالف في حالتي النصب والجر لئلا يلتبس بالى حرف جر وانما كتبوها
في الرفع حملاً عليهما ويلحق بالجمع المصحح اولو وعشرون واخواته وليست بجموع لانه
لم يات الو وعشر وثلث ونحوه مفرداً جمع بالحاق الواو بل لما كان وضعها
وضع جمع السلامة لفظاً ومعنى الحقت به في اعرابها كاعرابه ولذلك تعرض
بذكرها ولم يكتف بالجمع والخامس من تلك المواضع الخمسة في كلا مضافاً الى مضمر
نحو كلاهما وكلتاهما واحترز بقوله مضافاً الى المضمر فان اعرابه تقديري

نحو كلا

نحو كلا الرجلين في الاحوال الثلاثة قبل المظهر اختصاص الاعراب بالحروف
بحال الاضافة الى المضمر انه لما كان كلا وكلتا مفرد اللفظ مثنى المعنى اقتضى ذلك
ان يكون اعرابه بالحركات نظراً الى اللفظ وبالحروف نظراً الى معناه فاذا اضيف الى
الفرع اعني المضمر الذي هو فرع المظهر لكونه كناية عنه روعي جانب المعنى الذي هو
فرع اللفظ فاعرب بالحروف التي هي فرع الاعراب بالحركة واذا اضيف الى الاصل
الذي هو المظهر روعي جانب اللفظ الذي هو الاصل واعرب بالحركات التي هي الاصل حالة
النصب والجر بالياء وحال الرفع بالالف فان قلت فلم لم يتعرض لحال الرفع
قلنا لما كان هذا ظاهراً من لفظ كلا لم يتعرض الا لحالة التي تغير فيها الفه الا في
النصب والجر مثل رايت كليهما ومررت بكليهما هذا ولا يخفى عليك انه لا حاجة الى
جعل كلا كلمة مستقلة فانه في حكم التثنية كلفظ الاثنين ولو ادرجه في الثالث
وقال الثالث في التثنية وما يلحق بها على قياس ما ذكر في الجمع لكان الكلام منتظماً
ومنضبطاً فان اعراب بعض الاسماء اي من تلك الاسماء الستة الى ههنا بالحروف
وهو لفظي ولفظي بالرفع عطف على محل قوله بالحروف لان حروف الاعراب فيها
ملفوظة يعني بها الحروف التي هي اعراب على رأي او الحروف التي هي دلائل الاعراب
على رأي آخر كما مر والتقديري في سبعة مواضع الاول في الاسماء المقصورة
وهي الاسماء المعربة التي اواخرها الف مقصورة اي غير ممدودة وممنوعة عن
مطلق الحركة والقصر المنع ومنه قوله تعالى حور مقصورات في الخيام وبقولنا المعربة
يندفع النقض بلدى ومتى ظرفاً لكونهما مبنيين نعم لو سمي بهما لكانا معربين
واعرابهما كذلك سواء كانت تلك الالف للتانيث مثل حبلى او منقلبة
عن الواو والياء وسواء كانت تلك الالف ثابتة في اللفظ نحو العصا او
ثبت مثل عصاً ورحى وغيرهما نحو هذا عصاً ورايت عصاً ومررت بعصاً
وكذا غيره وانما صار اعراب هذه الاسماء تقديرياً لعدم قبول الالف للحركات

[illegible]

آخر المعرب بالحركة حالة عدم الفناء او لتوحركة لاخر حيث لا يعرف آخر بل لا يكون تواردهم كما
على ما قبل الالف حيث كان متقدما الى التقديم للاعراب في الوسط فان الحقيقة ما قبلها في الحركات
تقديرية في آخر الكلمة ففي الرفع ضمة معنوية وفي النصب فتحة معنوية وفي الجر
كسرة معنوية والثاني من الثلاثة المواضع المستجمعة ما اضيف الى ياء المتكلم مفردا
نحو هذا غلامي ورأيت غلامي ومررت بغلامي او جمعا موصوفا بان اعرابه بالحركة نحو
هؤلاء مسلمي ورأيت مسلمي ومررت بمسلمي في الاحوال الثلاثة في المذهب الاصح
لان في قوله بتنوين العوض اي في قول بعضهم وانما قلنا في الاصح لان في قول بعضهم
اعرابه حالة الجر لفظي سواء كان مفردا او جمعا موصوفا بما ذكر لوجود الكسرة لكن
الاول اصح لان الكسرة مجتلبة للبناء قبل الاعراب فيكون محل الاعراب مشتغلا
بحركة لازمة لاجل ياء الاضافة فلا يكون تلك الكسرة ان يحتمل الحرف الواحد حركتين
متماثلين او مختلفين ان قيل كيف يكون الكسرة المجتلبة للبناء قبل الاعراب والاسم
قبل الاعراب مبني والبناء يمنع الاضافة كما مر جوابه قلنا لا نم اولا ان الاسم
قبل لحوق الاعراب مبني بل المذهب الحق على ما حققه بعض المحققين ان الاسم قبل
التركيب مع العامل نحو زيد وعمرو وبكر معرب بسكون آخره وقفا والسكون
بناء او معربية اللفظ تتحقق بقابليته توارد المعاني المختلفة على معنى فلا وجه
لاخراج الاسم عن المعربية ما لم يوجد المناسبة للمبني الاصلي بمجرد انعدام ما يقتضي
لحوق الاعراب بآخره ولهذا ذكر في قولهم المعرب ما اختلف آخره باختلاف
العوامل انهم ارادوا به امكان اختلاف سواء وجد بالفعل او لا وان سلم ان الاسم
مبني قبل الاعراب فنقول انهم قالوا ان ما منع البناء الاضافة حكم على الاعم الاغلب
ولهذا لم يمنع من الاضافة حيث اذا واذ وغير ذلك واحترزنا بقولنا موصوفا
بان اعرابه بالحركة عن الجمع المذكر السالم فان اعرابه حالة اضافته الى ياء المتكلم لفظي
في النصب والجر نحو رأيت مسلمي ومررت بمسلمي لوجود الياء التي هي علامة

النصب

النصب والجر فيهما وتقديري في الرفع نحو جاءني مسلمي اصله مسلموي فالياء المدغم في ياء
المتكلم منقلبة عن الواو فما تقرر في التصريف من ان الواو والياء اذا اجتمعا وسبقت
احديهما بالسكون قلبت الواو ياء فالواو التي هي علامة الرفع مقدرة في الياء
فيكون الاعراب بالحروف في حالة الرفع تقديريا الثالث من تلك المواضع المستجمعة
ما فيه اعراب محكي اي ما جملة منقولة الى العلمية نحو تأبط شرا [illegible]
وذرّى حبا علم شخص فانه كان في الاصل جملة دالة على نسبة التأبط الى فاعله
بالابط على شخص اخذ شرا مفعول تأبط ثم جعلت اسما لرجل وهو ثابت بن جابر الفهمي
واعرابه تقديري على راي المفصل هنا هو ان الجملة من حيث هي جملة قبل جعلها
علما مبنية بل عدت اسما رابعا من المبني الاصل واما بعد العلمية فقيل انها من المبنيات
المحكية على بنائها وقيل معربة محكية لانه صار المجموع بالعلمية اسما واحدا اجزاؤه
كحروف كلمة واحدة فكان حقه ان تجري الاعراب في آخره كبعلبك فيقال جاءني
تأبط شر برفع شر لكن لما اشتغل الجزء الاخير منه بالاعراب الحكائي حيث
حكي لفظ الجملة الدالة على القصة في الاصل امتنع ظهور الاعراب فيه لفظا فصار
معربا بالاعراب التقديري فكلام الشارح هنا مبني على هذا القول او مفرد في
قول المجازي لا في قول النحاة بكلهم لان سيبويه وكثيرا من النحو قد صرحوا
بان المفرد لا يكون محكيا اصلا نحو من زيد مرفوع المحل بانه مبتدأ وزيدا مرفوع
تقديرا خبره كما هو المشهور وهو مذهب سيبويه وقيل بالعكس في استفهام
من يقول ضربت زيدا فنصب زيد للاشعار بان السؤال انما هو عن زيد
الواقع مفعول ضربت وذلك لان كل اسم سواء كان مفردا او جزءا من
المركب كان معربا في الاصل ثم حكي في تلك الاعراب فاعرابه الحكائي بالجر على انه
بدل من الضمير المجرور العايد الى كل اسم تقديري والاصح في العبارة ان يقال
ما اعرابه تقديري بحذف لفظ المحكي كما حذفه الفاضل في شرح اللباب قيل

وهكذا وقع في بعض نسخ هذا الكتاب ولعله هو الصحيح وفي نحو خمسة عشر علما يحكي آخره
على الفتح وبعضهم بالتقدير بناء على قول نذكره الان فيه قولا آخر مستندا الى
والتفصيل المقام على ما بيّنه بالالزام هو ان خمسة عشر اذا جعل علما فقد يجري عليه الاعراب
اللفظي ويجعل غير منصرف كبعلبك فيقال خمسة عشر بضم الراء لكن الاشهر فيه انه بعد العلمية
يحكى على بنائه وهو الانسب ثم بعد هذا قال بعضهم انه مبني كما كان قبل العلمية رعاية
لتضمنه الاصلي وقال الآخرون انه من المعرب المحكية على الحركة البنائية فان
المجموع لما صار بالعلمية اسما واحدا استحق لان يجري الاعراب في آخره لكن لما كان
الحرف الاخير منه مشتغلا على الحركة البنائية المحكية تعذر ظهور الاعراب فيه لفظا
فصار معربا بالاعراب التقديري فان قلت فلم تعين الاعراب المحكي لفظا في
تأبط شرا وجاز في خمسة عشر علما ترك الحكاية وجاز جريان الاعراب لفظا قلت
قد كان الواجب في الصورتين ان يجري لفظا لانتفاء موجب البناء فيهما لكن
في خمسة عشر جاز الاعراب لفظا وترك الحكاية لانه يترجح بناء الى اعراب بخلاف
تأبط شرا فانه لو اعرب لفظا لعدل عن اعراب الى اعراب فيحتمل ان يكون العدول عن البناء
الى الاعراب فلا يجوز العدول عن اعراب الى اعراب آخر فتعين بالحكاية كذا اجاب الفاضل
في شرح اللباب ومما ينبغي ان يعلم انه من الحكايات المعربة تقديرا العلم المركب الذي
جزؤه الثاني معرب باعراب معين محمول لا اعراب له لفظا مثل ان زيدا او ان
زيد ومن زيد والقيد الاخير احتراز عن المركب الاضافي نحو عبد الله وعن المركب
من الاسم العامل مع معموله نحو مضروب غلامه فان اعرابها اللفظي فان الجزء الاول
منها بعد العلمية يعرب بالاعراب بحسب العامل والثاني مشغول باعراب الحكاية
الرابع من تلك المواضع السبعة التي كان الاعراب فيها تقديريا في الاسماء
المنقوصة وهي الاسماء التي اواخرها ياء مكسورة ما قبلها نحو القاضي و
الرامي فان اعرابهما تقديري في حالة الرفع والجر نحو جاءني القاضي

ومررت

ومررت بالقاضي بالاسكان اي باسكان الياء فيهما لاستثقال الضمة والكسرة
على الياء وفي حالة النصب لفظي لخفة الفتحة عليها نحو رأيت القاضي بالنصب وقد
جاء بالاسكان في النصب ايضا اي كما جاء به في حالتي الرفع والجر او كالفتحة للضرورة
نحو قوله مهلا بني عمنا مهلا موالينا لا تنبشوا بيننا ما كان مدفونا مهلا منصوب على
المصدرية لامهل المقدر وبني منصوب مفعوله اصله بنين جمع ابن سقطت النون
بالاضافة الى عمنا قوله مهلا موالينا اي بني عمنا الذين هم موالينا اي ناصرون
لنا في الصحاح المولى الناصر وقوله لا تنبشوا نهي من نبش البقل والميت اي خلع
قشره وكفنه نبش بالضم ومنه النباش بيننا ظرف مدفونا والاستشهاد
في ان موالينا بالسكون حالة النصب وانما قال لانه مفعول لامهل المقدر
الدال عليه معمول اعني مهلا مع ان المقدر امهلوا بقرينة لا تنبشوا بناء على ان
المقصود بيان العامل وهو امهل اذ لا مدخل للواو في العمل وكذا في المثل بتخفيف
اعطاء من اعطى يعطي القوس باريها اي ناحيتها من بريت القلم من باب
رمى وبالفارسية تراشنده بالسكون حالة النصب لانه مفعول اعط
وهذا المثل من قول الشاعر يا باري القوس بريا لست تحكمها لا تفسد القوس
اعط القوس باريها وهو مثل يضرب لتفويض الامر الى من يحسنه وتمتمه في حق
المهارة ومثله قوله يا دار هند عفت الا اثافيها بسكون الياء للضرورة والاثافي
من تلك المواضع السبعة الجمع المذكر مضافا ملاقيا لساكن البعض يرد عليه
نحو قوله تع والمقيمي الصلوة فيمن قرأ بالنصب فانه ليس بمضاف مع ان اعرابه
بالحروف تقديرا ونحو مصطفوا القوم فانه مضاف ملاق ساكن بعده مع ان
اعرابه بالحروف لفظا لوجود علامته فلو قال بدل قوله مضافا ملاقيا لساكن
بعده ملاقيا علامة مدة ساكنة لكان اولى ليدخل مثل مقيمي الصلوة و
يخرج مثل مصطفوا القوم نحو جاءني صالحوا القوم ورأيت صالحي القوم ومررت

بمعاني القوم فان اعرابه بالواو رفعا وبالياء نصبا وجرا لكنهما سقطتا
اي الواو والياء في اللفظ لملاقاتهما الساكن بعدهما وهو لام التعريف في القوم
ولم تسقطا في الخط لئلا تلتبس بالمفرد فالحروف التي بها الاعراب غير ملفوظة فهو معرب
بالحروف تقديرا اذ لا اعتبار بالخط في هذا الفن بل المعتبر فيه هو اللفظ وليس
في اللفظ واو ولا ياء فثبت انه معرب تقديرا ولم يذكر المتقدمون هذا القسم وبعدهم
قال الشيخ ابن الحاجب لا اعرف احدا ذكر الاعراب التقديري في المعرب بالحروف وهو
ثابت لم يلتفت الى هذا القسم لكن المقول بالاعراب التقديري في الواو والمكتوب
ياء دون الواو المحذوف مما لا يعتد به واليه اشار ذكره في اعتذاره من ان الحذف
عارض بواسطة كلمة مستقلة والقلب يكون بواسطة ما هو جزء الكلمة نفعا ولهذا
ذكر الشارح القسمين معا وقولنا ملاقيهما الساكن بعدهم شمل اي ساكن كان
من نحو لام التعريف والاسم الذي في اوله همزة وصل نحو جاءني صالحوا ابنك اه فلو لم يلاقهما
ساكنا بعدهما كقولك صالحوا بلدك في الرفع وصالحي بلدك في النصب والجر
كان الواو والياء ملفوظا بهما فكان معربا بالحروف لفظا فلذلك احترز عنه
الشارح من تلك المواضع السبعة في الاسماء الستة اذا لاقاها ساكن بعدها
فهي معربة بالحروف تقديرا نحو جاءني ابو البشر في الرفع ورايت ابا البشر في النصب
ومررت بابي البشر في الجر السابع من تلك المواضع السبعة في التثنية مضافة
اذا لاقاها ساكن بعدها في حالة الرفع نحو هذان ثوبا ابنك اعرابه بالالف
وهي ساقطة في اللفظ لسكون ما بعدها ولا يمكن تحريك الالف فهو معرب
تقديرا بالالف بخلاف النصب والجر نحو نظرت الى ثوبي ابنك ورايت ثوبي ابنك
بكسر الياء فيهما لان حفظ الياء التي هي علامة الاعراب يمكن فيهما بالتحريك بخلاف
الالف في الرفع وحركت بالكسرة المناسبة له بناء على ان فتحة ما قبلها تدل
المنفصل الناشي من كسرة الياء وانما قلنا بخلاف النصب والجر لان اعرابهما بالياء

وهي

باقية لفظا وان كسرة للساكن بعدها فيكون معربا لفظا وهو ظاهر ومما يعرب
بالحروف تقديرا مثل منى من تمرتان على الحكاية في جواب الكلام تمرتان فان
اعرابه بياء مقدرة وانما اظهر الالف لفظا حكاية لما تلفظ به القائل الاول اي ينبغي
ما تلفظت به وهو قولك تمرتان قال سيبويه سمعت اعرابيا يقول لرجل
سأله فقال اليس قرشيا فقال ليس بقرشيا وانما اطنب الكلام اي كثرته
في هذا المقام لانه من مزال الاقدام ومما يحتاج اليه وايضا المزالق جمع مزلقة وهي
الموضع الذي لا يستقر عليه القدم لغاية ملاسته واما الاعراب المحلي ففي الاسماء
المبنية كالموصولات والمضمرات والاسماء الاشارات وكالافعال الماضية والجمل
فان الاعراب في هذه المذكورات محلي لا لفظي ولا تقديري والفرق بين الاعراب
التقديري والمحلي هو ان التقدير انما يستعمل حيث للمكان استحقت الكلمة
الاعراب لكن لا يظهر ذلك الاعراب المستحق بها فيها لمانع كما مر في الاقسام
المذكورة في الاعراب التقديري والمحلي انما يستعمل حيث لم يستحق الكلمة الاعراب
لاجل بنائها قوله على معنى متعلق بيستعمل انتهى اي الكلمة وقعت في محل لو وقع
فيه غيرها من معرب صحيح الآخر لظهر فيه الاعراب فالمانع من الاعراب في المحلي هو
الكلمة لبنائها بخلاف المانع في التقديري فانه هو الحرف الاخير ويرد عليه قولهم
والجار مع المجرور في مررت بزيد مثلا منصوب المحل وكذا قولهم بعض الجملة منصوبة المحل
او مرفوعة المحل فانهم استعملوا المحلي ههنا على انه ليس بموضوع لم يستحق الكلمة
الاعراب لاجل بنائها لان مجموع الجار مع المجرور وكذا الجملة وان كان كل منهما
لكن ليس بكلمة مبنية اللهم الا ان يراد بالكلمة معنى مجازي بحيث يتناول الجمل وغيرها
لكن بقي ان يقال ان بزيد لم يقع في محل لو وقع فيه غيره لظهر فيه الاعراب اي
لو وقع عقيب مررت اسم معرب لم يظهر فيه النصب لكونه فعلا لازما لا ينصب المفعول به
هنا واعلم ان هذا الفرق الذي ذكر بين الاعراب التقديري والمحلي انما هو

اصطلاح المتأخرين هو المختص لما فيه من الامتياز واما الاوائل فلا يفرقون بينهما
ولذا قال جار الله العلامة في المفصل الاسم المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظا
او محلا فليتأمل في هذا الكلام وليحفظ فانه من نفائس النحو يقال [illegible]
ويرغب فيه **حتى يعلق** اي يتشبث من علق الشيء بالشيء اذا تشبث به وتعلق به وبيان
هذا التركيب موقوف على تمهيد مقدمة وهي ان حتى تجيء على ثلثة معان اي على ثلثة
اوجه الاول الجر نحو اكلت السمكة اي الحوت الواحد حتى رأسها واعلم ان حتى الجارة
تشارك الى في المعنى الانتهاء الا انه تفارقها من حيث ان مجرورها لا بد
ان يكون جزءا مما قبلها كان بحيث يستوفي الفعل المتعدي لحتى جميع اجزاء
ما قبلها شيئا فشيئا على التقضي الى ان ينتهي الى ذلك الجزء بحسب اعتبار المتكلم اما
اليه كذلك اما بملاحظة الضعيف في قدم الناس حتى المشاة او القوة نحو مات
الناس حتى آدم او الانبياء عليهم السلام او كونه حدا لما قبلها نحو اكلت السمكة
حتى رأسها او شيئا ملاقيا لجزء ما قبلها كما رأينا مثل ذلك الجزء في الوصف
المذكور نحو نمت البارحة حتى الصباح وهذا التفصيل صحيح قوله نحو اي على تقدير كونه
حرف جر ان المجرور اما ان ينتهي به المذكور قبلها كما في نحو اكلت السمكة حتى رأسها
فان الرأس ما ينتهي به السمكة لانه جزء الاخير منها او ينتهي المذكور قبلها
عند ذلك المجرور نحو نمت البارحة حتى الصباح فان الصباح شيء ينتهي
الليلة عنده لانه ليس بجزء منها لان الصباح من اجزاء النهار بل ملاق لها
مع زيادة التحقيق والبيان وانما اشترط ذلك لان الغرض الوضعي في الفعل
المتعدي بحتى ان ينقضي ما تعلق الفعل به شيئا فشيئا حتى ياتي عليه وذلك الغرض
انما يتحقق بذكر آخر جزء من الشيء او ما يلاقي آخره ثم اختلف النحاة في ان ما بعدها
اي ما بعد حتى هل يدخل في ما قبلها ام لا فقال عبد القاهر ان حتى ظ في ان ما بعدها
تدخل فيما قبلها فاكل الرأس بضم الهمزة مجهول اكل وكذا نيم الصباح بكسر النون

مجهول

مجهول نام من النوم في المثالين المذكورين وكذا يدخل ما بعدها فيما قبلها عند
ابن الحاجب وجار الله العلامة وعند اكثر النحاة لا يدخل ما بعدها فيما قبلها هكذا
قال ابن جني وابو نصر الفارابي الا ان هذا الاختلاف لا يستقيم قوله مطلقا قيد
للنفي لا للمنفي بل الوجه ان يقال ان كان المذكور بعدها بعضا للمذكور مما قبلها
فيدخل كالرأس في الاول والا فلا يدخل كالصباح وعلى هذا اشارة في كلام المبرد في المقتضب
وفي كلام ابن المالك في الفصول والثاني من تلك المعاني الثلثة كونها للعطف
نحو جائني زيد حتى عمرو ورأيت زيدا حتى عمرا ومررت بزيد حتى عمرو والاولى ان يمثل
بنحو جائني القوم حتى زيد لان العطف بحتى انما يصح بشرط ان يكون ما بعدها
جزءا مما قبلها كما حقق في موضعه وقد اشار اليه بقوله ولكن شرطها ح اي
حين كونها للعطف مجانسة ما بعدها لما قبلها فهي كالفاء في غير حروف العطف
في ايجاب مجانسة ما بعدها لما قبلها وانما شرط لانها موضوعة للغاية او الدلالة
بالجر اي وللدلالة على احد طرفي الشيء اما طرفه الاعلى نحو مات الناس حتى الانبياء
او طرفه الادنى نحو قدم الحاج حتى المشاة فان الشيء اذا اخذ من ادناه
فاعلاه غاية له وطرفه واذا اخذ من اعلاه فادناه طرف له وغاية ولهذا
قالوا ان حتى العاطفة انما تذكر للتعظيم او للتحقير والغاية والطرف لا
يكونان الا من جنس المغيا بضم الميم وتشديد الياء ومعناه ذو الغاية
وقوله وذوي الطرف عطف تفسير له فلا يقال جائني القوم حتى
حمار بالرفع ولا يقال رأيت الرجل حتى امرأة بالنصب ولا اكلته بالجر
حتى الزمان بالجر وان اردت ان تعرف حقيقة الحال في ذلك فعليك
بالتدبر فيما تقرر لديك وهو ان حتى العاطفة للجمع مع انتهاء وتعلق الحكم
بما قبلها باستيفاء اجزائه شيئا فشيئا اي مدخولها في اعتبار المتكلم كما
حتى الجارة لكن بشرط ان يكون مدخولها جزءا من المعطوف عليه حقيقة

نحو ضربت القوم حتى زيدا او بالتأويل نحو ضربت الساداة حتى عبيدهم لانهم صاروا
كالجزء بالاختلاط فلا يجوز ان يكون لما قبلها جزء كما جاز في الجارة لما تقدم في
شرط مجرورها ان يكون جزء مما قبلها وبشرط ان يكون اقوى من سائر اجزائه نحو
مات الناس حتى الانبياء او اضعف منها نحو قدم الحاج حتى المشاة ليصح العطف
باعتبار انه من جنس آخر يلازم المعطوف عليه ولا يجوز ان يكتفي في ذلك اي في
التغاير اللازم للعطف بان يكون آخر اجزائه المعطوف عليه جنسان كما في الجارة
اذ لا يكتفي ذلك في المغايرة اللازمة في العطف وبهذا يظهر الفرق بين حتى
العاطفة وحتى الجارة من وجهين الاول عدم جواز كون مدخولها ملاقيا لجزء ثمانها
في العاطفة وجوازه في الجارة والثاني اشتراط الضعف والقوة في العطف
دون الجارة وقد يفرق بينهما بوجه ثالث وهو عدم اختصاص العاطفة بالظاهر
لجواز ان يقال جائني القوم حتى انت واختصاص الجارة به والثالث من تلك
المعاني الثلثة كونها ابتدائية اعم من ان يكون ما بعدها مبتداء والجملة نحو جائني
القوم حتى زيد ذاهب او كلاما مستقلا نحو جائني العلماء حتى ذهب الجهلاء وقد
عرفت تلك المقدمة فاعلم انها اي حتى في قوله حتى يعلق يجوز ان يكون جارة
بمعنى كي اي لا بمعنى انتهاء الغاية وقد يجيء ايضا للسببية بمعنى كي وقيل
قد يجيء ايضا بمعنى مع وزعم الفارسي وابن مالك انه يجيء الا ايضا كقوله
ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك قليل وان المقدر
مقدرة بعدها والفعل منصوب بها وانما قدرت ان المصدرية لان حرف
الجر لا يدخل على الفعل الا بعد تقدير ان بعدها فيجوز دخوله لكون الفعل معها
في تقدير المصدر والشرط اي شرط حين ان يكون جارة بمعنى كي مقدرة
بعدها ان المصدرية ان يكون ما بعدها مستقلا بالنسبة الى ما قبلها
وذلك ما تحقيقا بمعنى ان يكون الفعل الذي دخل عليه حتى مترتبا وجوده

بالنظر

بالنظر الى وقت الاخبار نحو اسلمت كي ادخل الجنة فان الاسلام قد تم والدخول
في الجنة مترقب في وجوده بعد واما تقديرا نحو سرت حتى ادخل البلد اذا كان الدخول في
السير قد انقطعا ولكنه في وقت السير كان مترقبا وانما يجب ان يكون مستقلا
لانه منصوب باضمار ان المصدرية التي هي علم الاستقبال اعلم ان هذا اي كون ما بعدها
مستقلا بالنسبة الى ما قبلها شرط لاضمار ان بعد حتى الجارة سواء كانت حتى للسببية
نحو اسلمت حتى ادخل الجنة او بمعنى الغاية نحو سرت حتى تغيب الشمس ولما كان
حتى ههنا للسببية لم يتعرض الشارح الا اليه وههنا كذلك اي ما بعد حتى
مستقبل بالنسبة الى ما قبلها تحقيقا لان التعلق بطبعه امر مستقبل مترتب وجوده
عند اخبار المص بالنسبة الى ما قبلها وهو ارادة التلميظ والجملة الفعلية
اعني يعلق مع ما عمل فيه مجرور المحل بحتى وهو ههنا متعلقة بقوله المنظ والمرور
ههنا وهو التعلق بطبعه شيئ ينتهي المذكور قبل حتى وهي ارادة التلميظ الظاهر
ان يقال هو التلميظ عنه اي ينتهي عنه لا به وهو ظاهر والحاصل ان التعلق
وان لم يكن جزء مما قبلها الا انه يلاقيه لانه من لوازم التلميظ وروادفه
عادة فقد ثبت تحقق شرط كون حتى حرف جر فيجوز ان يكون جارة بمعنى
كي وهو المطلوب ويجوز ان يكون حتى عاطفة ايضا فيكون يعلق معطوفا
على المنظ فيكون الجملة منصوبة المحل لا مجرورة المحل كما اذا كانت جارة لكونها
معطوفة على الجملة التي كذلك اي منصوب المحل وهي المنظ والمعطوف في حكم
المعطوف عليه وانما قلنا انها منصوبة المحل لانها مفعول اردت وانما
لفظ يعلق منصوب بان المذكورة الناصبة للمنظ بالانسحاب بخلاف ما
اذا كانت حتى جارة فانه اي لفظ يعلق منصوب بان المقدرة بعدها كما
ذكرنا آنفا وشرط كونها للعطف وهو كون ما بعدها جزء مما قبلها
موجود ههنا لانها اي حتى ههنا للدلالة على احد طرفي الشيء وهو ارادة

تعليم العلم للولد وفطرفاه اي طرفا ذلك الشيء ويجوز ان يعود الضمير الى الارادة بتاويل
انها مقدرة بان يريد ارادة التلميذ والعلق بطبعه الاظهر ترك قوله ارادة
لئلا يلزم قوله فيكون بين التلميذ والعلق مخالفة بان يكون العلق جزءا من التلميذ
بتاويل ان العلق بسبب انه من لوازم التلميذ عادة صار كالجزء من التلميذ
والقوة متفاوتة ايضا لان العلق بالطبع اقوى من التلميذ فالمعنى اردت ان
المظنون من كلام الامام شيئا يوافيه الى ان يحصل بالتدريج العلق بالطبع
لان حتى في حتى معنى التدريج كما ذكرنا ولا يجوز ان يكون حتى ههنا ابتدائية
لان ما بعدها ليس بمبتدأ وخبر والكلام ليس بمنقطع عما قبلها فلا يكون ابتدائية
لفوات شرطها امعن امر من امعنت اي ابعدت واسرعت فيه مبالغة كذا في
كذا في الدستور والمعنى احسن بما ملكت في هذا البحث فانه من غوامض النحو
في مختار الصحاح الغامض ضد الواضح من باب سهل وبطبعه متعلق بيعلق
والضمير مجرور المحل لاضافة الطبع اليه عايد الى الولد الاخ وهو اي الطبع في
الاصطلاح ما يكون مبدأ الحركة مطلقا سواء كان له شعور كحركات الحيوانات
او لا يكون له شعور كحركة الافلاك عند من يجعلها غير شاعرة والاحجار
والمراد من المبدأ للحركات الصورة النوعية او النفوس على ما حقق في الحكمة والطبيعة
ما يكون مبدأ الحركة من غير شعور كالصورة الحجرية التي تكون مبدأ الحركة
الهابطة من غير شعور هكذا قال الامام في شرح الاشارات فالفرق بين الطبع
والطبيعة بالعموم والخصوص مطلقا والعام هو الطبع هذا بحسب الاصطلاح
كما اشرنا اليه واما بحسب اللغة فلا فرق بينهما قال في مختار الصحاح الطبع
السجية التي جبل عليها الانسان وهو في الاصل مصدر والطبيعة مثله
وكذا الطباع بالكسر انتهى وقول بعض الفاضل ان الطبع هو قوة للنفس
يحكم بالاحكام من غير فكر ونظر قريب من هذا والمراد ههنا بالطبع الذاتي

فمعنى

فمعنى بالطبع بالذات ويغني من لفظ مجرور محلا والهاء ايضا مجرور محلا لاضافة لفظ
اليه عايد الى الامام فهو من اضافة المصدر الى الفاعل والحلو بوزن الفضل مصدر
مجرور صفة اللفظ والجار والمجرور في محل النصب على انه حال من فاعل يعلق
وهو ما الموصولة في قوله ما ينفجر اي يسيل وقوله منه متعلق بينفجر والضمير المجرور
فيه عايد الى الموصول ولفظ ينابيع مرفوع على انه فاعل ينفجر وهو اي لفظ
ينابيع جمع ينبوع وهو عين الماء الحكمة مجرور مضاف اليه لينابيع ومحل الموصول
مع الصلة رفع على انه فاعل يعلق انما قلنا ان من لفظه حال من فاعل يعلق
لانه لا يجوز ان يكون حالا من الضمير المجرور في منه لوجوه ثلثة الوجه الاول ان
الحال اما لبيان هيئة الفاعل او المفعول كما مر وهذا الضمير ليس بفاعل ولا
بمفعول فلا يكون حالا منه ويرد عليه ان هذا الوجه لا يدل على عدم جواز كونه
حالا من ضمير منه لان كون الحال اما لبيان هيئة الفاعل والمفعول اكثري
لا كلي على ما اعترف به الشارح فيما سبق الوجه الثاني انه اذا كان ذو الحال
معرفة يجوز تقديمه على الحال لان حق الحال التاخير عن صاحبه وانما وجب
تقديمه على ذي الحال النكرة لدفع الالتباس بالصفة فانه لو تاخر لالتبس
بالصفة في حالة النصب كقولك ضربت رجلا كريما ثم قدمت في حالة الرفع
والجر وان لم يلتبس بالصفة طردا للباب وهذا الضمير معرفة فيجوز اي يلزم ان
يجوز على تقدير ان يكون حالا منه تقديمه عليه من الحال من لفظ الحلو فيكون
تقديره اي تقدير الكلام حتى يعلق بطبعه منه من لفظ الحلو وهذا التقدير غير
جائز لانه يلزم منه اي من هذا التقدير تقديم ما في حيز الصلة وهو منه في قوله
وهو مبتدأ راجع الى ما وقوله منه اي لفظ منه خبره والجملة معترضة وقوله على الموصول
متعلق بقوله تقديم وهو اي الموصول ما اي لفظ ما وما في حيز الصلة اي
الشيء الذي في حيز الصلة لا يتقدم عليه اي على الموصول لانه اي ما في حيزها

في حكم الصلة والصلة لا يتقدم على الموصول وكذا في حكمها وذلك لان الصلة لكونها
مبينة للموصول صار كالجزء الثاني له فلا يجوز تقديم شيء من الصلة وابعاضها على الموصول
لاستحالة تقديم جزء الثاني من الشيء وجزء ذلك الجزء الثاني له على ذلك الشيء
لاستلزامه تقديم الشيء على نفسه كما لا يخفى وكذا ما في حكمها والحاصل انه لا يجوز ان
يكون من لفظ الكلام الاخير منه اذ لو جاز لجاز تقديمه والتالي باطل لاستلزامه المحال
فالمقدم مثله الوجه الثالث ان من لفظة مقدم على هذا التقدير والحال لا يتقدم على
المجرور بالاضافة اللفظية والمعنوية بالاتفاق او بحرف الجر في الاصح فلا يقال
مررت جالسة بهند الان الحال تابعة لذيها لانها صفة لها في الاصل فلا تقع حيث
لا يقع متبوعها والمجرور بالاضافة او بحرف الجر لا يتقدم على الجار فكذا الحال لا يتقدم
عليه وانما قال في الاصح لان البعض جوز تقديمها على المجرور بحرف بناء على ان
حرف الجر من تمام معنى الفعل فيكون قولك ذهبت بهند راكبة في قوة اذهبت هندا
راكبة فكما يجوز تقديم الحال على صاحبها في اذهبت كذلك يجوز في ذهبت لا
يقال ان المحذور الذي ذكر في الوجه الثاني لازم على تقدير جعلكم اياه حالا
من الموصول لان الحال من الشيء اصلها ان يكون متاخرا عنه اي عن ذلك الشيء
فيكون في حيز الصلة ايضا اي كما يكون في حيزها على تقدير جعلكم اياه حالا
من ضمير منه فلزم تقديم ما في حيز الصلة عليها لانا نقول لا نم ما ذكرتم بل اللازم
ح اي حين على تقدير جعله حالا من الموصول تقديم ما في حيز الموصول وما في حيزه اي حيز
الموصول لا يكون من تتمة الصلة التي هي كالجزء من الموصول تقديم ما في حيز الموصول
جائز مختصرات الفاء لعطف الجملة على جملة اردت فالفاء عاطفة ويجوز
ان يكون جزاء الشرط محذوف فالفارح سمي فاء فصيحة وذلك اي لا اختصارها
اي لاظهارها وابناء ها على محذوف وصفا لها بوصف صاحبها كالكتاب
الحكيم والكلام المص بتقدير الشرط هكذا اذا كان كذلك اي اذا كان الولد

فلا ... [illegible]
مستحضر الملخص ومحيطا بجزئياته فنظرت فيكون الجملة في موضع الجزاء لهذا الشرط المحذوف ولانه ترتب عليه
لهذا الشرط المحذوف ولانه ترتب على ذلك الشرط فجزرة كقوله تعالى اذا اجتنب ضلوع
نكبة فاصبر فكل غيابة فسيتجلى ولهذا اجاب الفاء في الجملة التي في الجزاء
قوله نكبة اي مصيبة وغيابة الجب قعره والمراد بها هنا الهم والحزن باذو
هو المستشهد فالفاء في فاصبر جزائية والثاني فكل تعليلية وكل مبتدأ وقوله
فسيتجلى اي سيزول خبره ودخول الفاء على خبر المبتدأ اذا لم يوصف قد صفة
الضعف ويحتمل ان يكون التقديم فكل غيابة تصيبك او يكون الفاء زائدة
مختصرات
متعلق بنظرت والكلام في المختصرات عبارة عن فكره وتاملت فيها لان النظر اذا استعمل
مع في يكون بمعنى الفكر كما اذا استعمل بالى واللام وعلى بمعنى الابصار والرحمة
والغضب كما في التنزيل الضمير في مختصراته مجرور لكونه مضافا اليه للمختصرات
عائدا الى الامام المضبوطة مجرورة لكونه صفة للمختصرات فان قلت المختصرات جمع
والمضبوطة مفرد فكيف يكون صفة لها والمطابقة شرط بين الموصوف في
الصفة في الافراد والجمع اذا كانت فعلا له اي اذا كانت الصفة فعلا للموصوف
وقائمة به كما سيجيء هذا وعدنا الوفاء اللهم الا ان يراد به يجيء في آخر الكتاب
ولا يخفى ركاكته وسمي هذا وصفا حقيقيا ولو لم يكن فعلا له وقائمة به يسمى صفة
سببية نحو جائني زيد الطويل غلامه ان قلت فما بال قولهم ثوب شمال ونطفة
امشاج فان الوصف فيهما فعل بموصوفه وقائم به فان الاشمال جمع شمل بمعنى
بمعنى العتيق والامشاج جمع مشيج كيتيم وايتام وهو الشيء المختلط مع غيره يقال
نطفة امشاج ماء الرجل والمختلط بماء المراة ودمها والمعانقة والاختلاط
وصفان قائمان بالثوب والنطفة مع ان الموصوف مفرد والوصف
ليس كذلك قلت هذا على تاويل ان الموصوف مركب من الاجزاء المتنوعة
من الوصف فلما كان الموصوف مجموع تلك الاجزاء وصفوه بالجمع فانا

لكن هذا انما يصح في الفعل الموصوف قائم به لان المطابقة تامة بها قلت بينهما
تامة في حق ومعنى ان المصنف لما اسند الى جمع المؤنث كانت الصيغة في حكم الفعل
في جواز التذكير والتانيث في صيغة الافراد مع الحاق التاء وصيغة الجمع كما ان الفعل كذ
في قولنا النساء جاءت او جئن على لفظ الواحد والجمع اما الاول فمبنيا على ان كل
جمع مؤنث لكونه في تاويل الجماعة واما لكونه مسندا الى ضمير جمع المؤنث فهو على اللفظ
في الاول والمعنى في الثاني وقس عليه الرجال جاءت او جاؤا ولا يجوز الرجال جئن كما
لا يجوز النساء جاؤا وان جاز العيون في الايام نحو وههنا ان المضبوطة
اسندت الى المختصرات فيجوز الجمع والافراد فافرد المصنف اي اختار الافراد ومع هذين
الجايزين للاختصار في الافراد وكذا الكلام في قوله دون بمعنى قدام وقد يجيء
بمعنى اسفل ضد فوق وعلى ابهام تحمل الكون مع فاعله في محل النصب على الحالية
من فاعل نظرت وحاصل المعنى نظرت في مختصرات المضبوطة متجاوزا الى الكتب المبسوطة
واعلم انهم قالوا للظرف احكام اربعة كالجار والمجرور بعينه الاول ان يتعلق بفعل
او معناه والثاني انه اذا لم يسبقه ما طلبه لزوما ان وقع بعد النكرة المحضة صفة
لها وبعد المعرفة المحضة حال عنها وبعد غير المحضة منهما محتمل لهما والثالث انه متى
وقع صفة او صلة او حالا او خبرا لا يتعلق الا بالمحذوف والرابع انه اذا وقع
في احد هذه المواضع الاربعة وبعد النفي والاستفهام يجوز ان يرفع الفاعل اذا
عرفت هذا فنقول قوله دون منصوب على الظرفية مسلم وقوله والعامل فيه اي
النصب المذكور نظرت يرد عليه انا لا نم ذلك بل العامل فيه محذوف فانه قد
وقع في موضع لم يسبقه ما يطلبه لزوما من المبتدا ونحوه وهو ظ وقع بعد المعرفة
وهي مختصرات فهو حال قد عرفت في حكم الثالث ان عامل الحال محذوف
ان قلت المراد ان العامل فيه اي في نصبه على الحالية نظرت قلت فهو لا يناسب
ان يكون العامل في نصبه على الظرفية هو المحذوف فان المنصوب على الظرفية

هو لفظة دون حين وعامله المحذوف والمنصوب المحل على الظرفية هو الجملة الظرفية
اعني دون مع فاعله المستكن الحاصل من عامله بحذف فيه قلت
ذلك لكنه يستفاد بعد وقوع الظاهر المتبادر من العبارة كما لا يخفى واعلم
ان في دون معنى بمعنى غير ايضا صرح به اللبيب فيجوز ان يكون منصوبا على الحالية
دون الظرفية اي نظرت في مختصرات المضبوطة غير كتب المبسوطة قوله كتب جمع كتاب
مجرورة لاضافة دون اليها المبسوطة مجرورة على انه صفة لكتب لا يخفى ان الفرق بينه
ليس جزء من الموصوف لكن لما كان يحتمل توصيف كتب بالمبسوطة بسبب الاضافة
الى الغير ذكرهما معا فصدرت النافية كالنفي في فنظرت وهو يتعدى الى المفعولين الاول
منهما قوله كتبا منصوب على انه مفعول والبهاء مجرور والجمل لكونهما مضافا اليها
عائدا الى المختصرات واعلم ان التمييز في المفرد انما ينصب بعد تمام مميزه بالتنوين لفظا
نحو عندي راقود خلا او بالتنوين تقديرا كما في غير المنصرف نحو عندي مثاقيل زيتا
ونحو المبني كالاعداد المركبة نحو ثلاثة عشر رجلا وكم الاستفهامية نحو كم رجلا عندك
وكم الخبرية اذا فصل بينها وبين مميزه نحو كم في الدار رجلا التقيته وفي نحو ويله رجلا تفاوت
وربه رجلا او بنون التثنية وشبه الجمع او الاضافة وقول الملحق اي هذا ولا
واستعمال الا في قبيل ما لم يميزه بالتنوين تقديرا واليه اشار الشارح بقوله
نصب على التمييز من الثلاثة اي الثلاثة اسم تم بالتنوين تقديرا وكل اسم مبهم تم
بالتنوين ينتصب تمييزه فالثلاثة ينتصب بعدها على التمييز واما ان الثلاثة تم بالتنوين تقديرا
فلانه غير منصرف وكل غير منصرف وان منع عنه التنوين لفظا لكنه ثابت تقديرا
بناء على انه اسم والاسم يستحق التنوين وانما سقط لعلة عارضة هكذا في الوافي
من هنا ظهر لك ان تعليل الشارح بقوله لان كل تنوين يسقط بالاضافة
فهذا التنوين ثابت تقديرا ليس بشيء وقد صرح في كثير من الكتب ان كل تنوين
حذف في غير اللام والاضافة فهو ثابت تقديرا ويكفيك شاهدا قلنا

حقيقة

كما في بعض شروح الكتاب وغيره حيث قال واعلم ان حقيقة التنوين المقدر
ان كان اسم الفعل التنكير تنوين بحسب الجوهرة لا الاضافة نحو زيد اكثر مالا واما التنوين
صلاحية الاضافة عليه بعدان يصير فعلا اذ يصح ان يقال اكثر مال واما ان لم يصح لا يكثر
يجب الاضافة نحو زيد اكرم رجل اسم اي فعلم تبين لك ان تنوين اكثر ثابت تقدير
قبل الاضافة لكونه غير منصرف لانه ثابت بتقدير المسقوط بالاضافة كما زعم
الشارح قوله او بالتركيب عطف على قوله بالاضافة نحو عشر اذا اصله خمسة
وعشر قامنوّنين ثابت تقديرا وان سقط لفظا لانه لما قصد امتزاج الاسمين
وتركيبها بحيث يكون عددا واحدا كالعشرة ومائة حذف العاطف والمؤنثة فيقضا
وبنى الجزآن فحذف التنوين عنهما للبناء لان التنوين التمكن لا يجتمع مع البناء
وهذا كله على ما صح الشارح من انه تمييز من اكثر ولا يبعد ان يقال انه تمييز من نسبة
اكثر والى ذهب شارح الضوء قال هو تمييز من نسبة اكثر لانه تعلق الفعل
سواء كانت وجدت بمعنى صادف او بمعنى علمت انتهى بين منصوب على الظرفية
والعامل فيه تعاور آلائمة جمع امام مجرورة لاضافة بين اليها والمفعول الثاني
لو جدت قوله المائة او هي بدل من اكثر على تقدير ان جدت يتعدى الى مفعول
واحد بدل الكل والنحو منصوبة معطوفة على المائة وكذا قوله الجمل وفي
الثلثة اعنى المائة والنحو والجمل كل واحد منها اسم كتاب للشيخ عبد القاهر الجرجاني
وهذا الاعراب اي كونه بدلا من اكثر اذا كان وجدت بمعنى صادف اي
لقيت اما اذا كان وجدت بمعنى علمت فهو يتعدى الى مفعولين اكثر مفعول
الاول وتعاور والمائة مفعوله الثاني قوله وهذا الاعراب الى هنا تلخيص كلام
وتبيين لكمال المعنى قال فعل وفاعل منوّنين والفاء فيه كالفاء المذكور
في نظرت فهو ماخوذ من طال الطويل فيتعدى بالنقل الى باب الاستفعال هذا
بالنظر الى الغالب والا قد يكون استطال بمعنى طال صرح به في الصحاح

الكلمة

ان مصدرية في فعل مضارع منصوب بان فاعله مستتر فيه وهو انا والضمير البارز المتصل
منصوب المحل على انه مفعوله الاول الكلمة عايد الى الوجيزة هو اي الكلمة يتعدى
الى مفعولين الذين ثانيهما غير الاول ومفعوله الثاني قوله والهاء مجرور
المحل لاضافة جمع اليها عايد الى الكتب الثلثة والجملة الفعلية اعني الكلمة مع ما عمل
فيه منصوبة المحل على انها مفعول استطلت قوله جملة اي الكلمة منصوب معطوف على
الكلمة وهو اي جملة يتعدى الى المفعولين كذلك ايضا اي كما يتعدى الكلمة اليهما
الاول الضمير المتصل والثاني قوله وهي والهاء مجرور المحل لكونه مضافا اليه رجع
عايدا الى الكتب الثلثة قوله حرصا مصدر منصوب على انه مفعول له لاستطلت وهو اي المفعول له
ما يكون باعثا على مضمون الفعل العامل فيه سواء كان علة غائية متأخرة
عنه في الوجود نحو جئتك اصلاحا لك اولا سببا باعثا عليه في التصور ومقدما عليه
في الوجود ايضا نحو قعدت عن الحرب جبنا ومضافة الى المفعول لها وهو اي مفعول لها
لفظ ما وهي اي لفظ ما موصولة فيها جملة ظرفية صلته وقدرت نظيره غير مرة
والموصول مع صلته مجرور المحل لاضافة كراهة اليه وذكر الفاعل متروك
تقديره وكراهة ما فيها اي الكتب الثلثة والضمير المستتر في فيها عايد الى ما
تقديره وكراهة ما حصل فيها قوله اشياء جمع شيء لتحول الاقوال عند الكسائي وعند
سيبويه اصله شيئاء على وزن فعلاء كحمراء واستكره اجتماع الهمزتين بينهما الف
فنقلوا الهمزة الاولى الى الصدر اي قلبت اللام قلب مكان موضع الفاء فصار
اشياء على وزن لفعاء فعلى الاول لفظ الاشياء منصرف وعلى الثاني غير
منصرف قال في الجاربردي ان للنحويين في لفظ اشياء مذاهب ثلثة في انها
غير منصرف بالاتفاق وعند سيبويه بوزن لفعاء اذ اصلها شيئاء قلبت اللام
قلب مكان موضع الفاء كراهة الف بين الهمزتين وهذا القول شايع في
وعند الكسائي بوزن افعال جمع شيء بوزن نفر بالفتح والسكون وبازنه

من الاشياء

منع الصرف بغير علة وعند الفراء اصله اشياء بوزن افعلاء حذفت اللام كراهة
الهمزتين بينهما حاجز حسيني تخفيفا للياء بوزن فعيل بالفتح والتاء وبن رباز منه الاخفش
غير شائع وعليه مقتدر اكثر الكتب المعتبرة من العربية فقول الشارح على الاول منصرف
وعلى الثاني غير منصرف لا يصح ايضا فوه عن شوب تعسف فتدبر اي الاشياء مجرورة
بعن والجار والمجرور في محل النصب على الحال من الموصول وهو اي الموصول بمعنى كنكو
للكراهة وان كان في الظاهر مضافا اليه لها العائد اسم مفعول من الاعادة مجرور
على انها صفة للاشياء والكلام فيها كالكلام في المضبوطة من انه لما جاز الامران
اي الافراد والجمع اختير الافراد للاختصار واعلم ان شرط نصب المفعول له ثلثة الاول
ان يكون فعلا لفاعل الفعل المعلل وبعضهم لم يجعله شرطا محتجا بقوله تعالى
يريكم البرق خوفا وطمعا والثاني ان يكون مصدرا والثالث ان يكون مقارنا
للفعل المعلل في الخارج اي في الوجود بان يكون وقوع الفعل في بعض زمان
المفعول له نحو قعدت عن الحرب جبنا او يكون اول زمان الفعل اخر زمانه نحو جئتك
خوفا من فرارك او بالعكس نحو جئتك اصلاحا لحالك فاذا وجدت هذه الشروط
الثلثة يكثر بها نصب المفعول وذلك لترجيح شبهها بالمفعول المطلق
لدخوله في ضمن الفعل العامل لانه فعل لفاعل الفعل المذكور ومقارن لوجوده
فكما يتعدى الفعل اليه بغير الحروف كذلك يتعدى الى المفعول له بغير الحروف
لان الفعل يقتضيه اقتضاء العلة المعلول وان لم يوجد هذه الشروط يكون
مجرورا باللام اي يكون اللام واجبة لانه اذا فقدت هذه الشروط او بعضها
لا يكون داخلا في الفعل المذكور مثلا اذا فقدت الشرط الاول نحو جئتك لاكرام
الزائر لا يندرج اكرام المخاطب في فعل المتكلم لان فعل هذا لا يندرج في فعل
ذاك وهو ظ وقوله لفقدان تعليل لقوله يكون مجرورا اي انما يكون مجرورا
باللام نحو جئتك لاكرام الزائر لفقدان الشرط الاول فان المجيء فعل المتكلم

والاكرام

والاكرام فعل المخاطب وفي نحو جئتك السمن لفقدان الشرط الثاني فان السمن ليس بمصدر
فلا يدخل في الفعل المذكور ايضا لانه اذا لم يكن مصدرا لم يكن من جنس الفعل المعلل فكيف
يندرج فيه وفي نحو خرجت اليوم مما صمعك [?] امس لفقدان الشرط الثالث
فلا يندرج في الفعل السابق ايضا لان الواقع امس لا يتصور دخوله تحت الفعل
الواقع اليوم وهو ظ ان قلت صرح بجواز اثبات اللام عند وجود تلك الشرائط فلانه
يجوز اذا كان مضافا او معرفا باللام واما اذا كان منكرا فقد اختلف فيه فقيل يجوز
مع ضعف وقيل لا يجوز لانه يشبه الحال التمييز لما فيه من البيان وكونه نكرة فيقال
في ضربته تاديبا لتاديب بل للتاديب او لتاديبه قال ابن مالك ويجر المستوفي
بشرط النصب معنا باللام الزم نصبه والجر عن اللام بالعكس يستوي اللام و
في المضاف فيجي لمنيته بهلا [?] اي يجي تعليل هذا المذكور وهذا ايضا من مواضع
الغير الموقوفة ان شاء الله تع وان [?] الواو للحال كان شرطا في الاصل فعل شرط
وهو من افعال الناقصة واسمه مستتر فيه عائد الى الاشياء تحلى فعل مضارع منفي بلا
جزاء الشرط يرد عليه ان عليه ان يقال لانه جزاء الشرط فان ان لما اخرجت عن
حقيقة الشرط استغنت عن الجزاء فهو اي قول المص وان كانت لا تخلو من عن
قولك اكرمك وان شتمتني بعينه كيف ولو فرض ان ان باق على حقيقة الشرط
لما يصح ان يكون قوله لا تخلو جزاء له فانه من تتمة الشرط لكونه خبر كانت بل يطلب
جزاء بعد تمام الشرط كما لا يخفى على الذوق السليم وهو منصوب المحل لانه في خبر كان
والشرط مع فعله وجزائه جملة شرطية محكية عنها معلى بطها في موضع الحال
من الاشياء وانما انسلخ لان الجملة الشرطية لتصدرها بحرف الشرط المقتضي
لصدر الكلام لا تكاد ترتبط بشيء قبلها فلا يكون حالا فهم لا يوقعونها بتمامها
حالا الا بعد ان اخرجوها عن حقيقة الشرط نحو اكرمك وان شتمتني واوجبوا
الواو في مثله لئلا يلتبس بالشرط الحقيقي وذلك لانه لو ترك الواو وقيل اكرمك

انما اتى لئلا يتوهم انه جملة شرطية جزائها مقدر بعدها وهو الكرمك لي لانه المذكور عليه و
لم يعلم انها واقعة موقع الحال مسلخة عنها معنى الشرط غير محتاجة الى الجزاء لا لفظا ولا
ولا تقديرا انما جى بها والحال رتفع الالتباس ومما قلنا ابتداءها اشارة الى انهم
قد يوقعونها حالا من غير اخراج عن حقيقة الشرط لكن لا ابتداءها بل بعد جعلها خبرا عن ضمير
ما اريد عنه الحال نحو جائني زيد وهو ان سأله يعطه فيكون الواقع موقع الحال في الحقيقة
هو الجملة الاسمية دون الشرطية يكون جزءا من تلك الجملة الاسمية الحالية فلهم في ذلك
طريقان احدهما الاخراج عن حقيقة الشرط والثاني جعلها خبرا للمبتدا مع بقائها
على حقيقة الشرط وقوله وان كانت من قبيل الاول وهي اي الاشيا في معنى النكرة
فقوله وان كانت في قبيل الحال عن المفعول لانها اي الاشياء عبارة عن ما الموصوفة
في كراهتي ما فيها وهو اي الموصول منصوب مفعول للكراهة قبل الاضافة فتامل
وسيجي تحقيق هذه المسئلة في شرح هذا الكتاب المسمى بالضوء في بحث الحال وهذا
العذر على هذا الوجه مستبشع لا لطف له كما لا يخفى على الذوق السليم الا فاد مجرورة بمن
متعلق بالاختلاف كما نصب فصل فاعل الجملة معطوفة على استطلت منها والهاء مجرور المحل
بمن عايد الى الكتب الثلثة متعلق باستصفيت هذا اسم من اسماء الاشارة مبني على
على السكون لشبهه بالحرف من حيث الاحتياج الى المشار اليه كما ان الحرف محتاج
الى متعلقها لكن محله هنا نصب لانه مفعول استصفيت المختصر منصوب لانه
صفة لهذا او عطف بيان لهذا وهو المشهور عند الجمهور فيكون على محل التقدير
تابع المبني وتابع المبني تابع لمحله دون لفظه مثلا لا يقال مضى امس الدابر بكسر الراء
بل الدابر برفعه فان قلت لم جاز نحو يا زيد الظريف برفع الظريف حملا على لفظ
زيد المبني على الضم قلنا لمشابهة حركة المنادى المبني حركة الاعراب في العروض
حيث ان حركة الاعراب عارضة بسبب مجيء العامل كما ان حركة البناء في المنادى
المفرد المعرفة عارضة بسبب النداء وبينت معطوفة على استصفيت عن حرف جر

كم

كل مجرور لمن متعلق ببينت واعلم ان تنوين العوض اما عوض عن المضاف اليه
نحو يومئذ وحينئذ وساعتئذ اما يوم اذا كان كذا وحين اذ كان كذا فحذف المضاف اليه
لاذ وعوض عنه التنوين واما عوض عن الحرف نحو الحركة او عن الاعلال كما ذكر
في تنوين جوار من انه عوض عن اليا عند سيبويه وعن حركته عند المبرد وعن الاعلال
عند البعض منهم والتنوين فيها اي في كل عوض عن المضاف اليه اي من قبيل الشق الاول
دون ما علاه اي عن كل واحد منها اي من هذه الكتب الثلثة ما مصدرية كثر فعل ماض والضمير
فيه اي في كثر عايد الى كل في قوله عن كل منها وهو نكرة في تقدير المصدر بما مفعول نفيت
اي نفيت عن كل واحد منها تكرره ولا يجوز ان يكون ما موصولة لانه يلزم ان يكون
المنفي نفس المسئلة المكررة وهو غير جائز لان المراد نفي التكرر دون المتكرر
ولو علم لجواز نفيها اي لجواز نفي نفس المسئلة المكررة لم يكن الكتاب يعني المصباح
مشتملا الا على المسئلة المكررة وهو غير مراد بل يؤدي الى الفساد لانه يلزم ان لا يذكر
مسئلة الفاعل مرفوع اضافة مسئلة الى قوله الفاعل مرفوع بيانية اي مسئلة هي
قولنا الفاعل مرفوع مذكورة في الكتاب وبطلانه بين هكذا اشارة الى قوله
ولا يجوز ان يكون موصولة اه قيل لكن فيه نظر لانا لا نسلم انه يلزم من نفي المتكرر نفي
نفس المسئلة المتكررة التي هي المسئلة النحوية لان المتكرر هو الشيء الموصوف
بصفة التكرار وصفة التكرار داخل في المتكرر من حيث هو متكرر ولا يلزم
نفي المجموع على المركب من الموصوف والصفة نفي كل جزء اعني الموصوف الذي هو
المسئلة النحوية ههنا مع الصفة التي هي تكررها لان نفي المجموع قد يكون بنفي
قيد من قيوده ولو قال بنفي جزء من اجزائه اظهر فلم لا يجوز ان يكون ههنا كذلك
اي نفي المجموع بقيد من قيوده واذا كان كذلك فنفي المتكرر ههنا بنفي تكرره
لا بنفي نفسه حتى يلزم ما ذكرتم من نفي نفس المسئلة اونقول في رد ما قيل
ولا يجوز ان يكون موصولة اه يجوز ان يكون ما موصولة بتقدير المضاف

هكذا او نفيت عن كل منهما تكرارا ما تكرر في تعظيم الكلام فافهم فانه من مزالق
الاقدام مستقلا منصوب على انه مفعول لنفيت او على انه حال عن ضمير نفيت
بمعنى مستقلا للمعاد متعلق بمستقلا او هو اى المعاد مصدر ميمي بمعنى الاعادة
والتكرار او مستفادا معطوف على مستقلا فيجوز فيه الوجهان من كونه مفعولا له
وحالا ايضا للمفاد متعلق بمستفادا واعلم ان الظاهر ان المفاد مصدر
ميمي كالمعاد والتقدير لاجل استقلاله او مستفادا لافادة التكرار على ان يكون
اللام عوضا عن المضاف اليه وليس باسم مفعول لان المستفيد المتعين في الابار يكاد
المحذوف في فاعل الاستفادة ومفعولها معا اى كالمستفيد كالمستفاد التكرار لمن
يستفيد لان الاستفادة عنا الشيء قليلا ولا يتصور في المفاد لان المفاد
هو الشخص المستفيد على تقدير كونه اسما مفعولا ولا معنى لعدمه قليلا لكن
الشارح اختار الثاني في حاشية الكشوف فقال هو اى المفاد اسم مفعول من افاد
يفيد واللام فيه اما للعهد الخارجي والمعهود هو الولد المذكور فالمراد من
المفاد الولد او اللام بمعنى الجنس والمراد من المفاد كل من استفاد من هذا
المختصر وقول من قال ان اللام فيه بمعنى الذي لا بمعنى الجنس لانها في الصفة وهي
فيها اي اللام في الصفة اى في اسم الفاعل والمفعول دون الصفة المشبهة
بمعنى اسم الموصول لا حرف تعريف فلا يكون للجنس بناء على ان الموصول من
المعارف والتعريف ينافي الجنسية والاستغراق باطل قوله قول من قال مبتدا
وباطل خبره وما بينهما مقول القول لانا نقول القول بكون اللام للجنس
على مذهب المازني والاخفش لا على مذهب من قال انه اسم فان اللام عنده
في الصفة مطلقا سواء كانت تلك الصفة بمعنى الحدوث كالضارب في
عرضه اولا اى ولم يكن بمعنى الحدوث بل كانت من عداد الاسماء كالمؤمن
والكافر فانهما اسمان لطائفتين معهودتين ولا يطلقان على كل فرد من

بهاتين

بهاتين الطائفتين من غير ملاحظة كونه معتقدا الآن او منكرا فيه ولهذا ترى
يستعملها اى شخص كان من العارف في التصديق والانكار والجاهل
بهما وهذا النظر يجري اذا اطلقت على اتباع المذهبين من غير ملاحظة صلة الذي
حرف تعريف جزاء الله ولو سلم انه ليس بحرف بل اسم موصول فلا نسلم ان
الموصول الحقيقي ينافي الجنسية والاستغراق كقولنا اكرم الذين يأتونك
الا زيدا واضرب العالمين بكسر اللام الا زيدا ونحو ذلك فانها اى الالف
واللام في الذين والعالمين موصولان كما يأتيان في هذين المثالين للجنس الاعم
والا لما صح الذى شرطه دخول المستثنى والمستثنى منه على تقدير السكوت عن الاستثناء
وكيف ينافي الجنسية والاستغراق ارباب المعاني والبيان قالوا ان اللام
الاربعة للتعريف اعني العهد الخارجي وتعريف الجنس والاستغراق والعهد الذهني
جارية في الموصول المضاف الى المعرفة باضافة معنوية على نحو جريانها في المعرف
باللام بعينه تأمل فيما ذكرنا ولولا مخافة التطويل والاطناب لاطلعناك ههنا
على فوائد يعلم نحو حولها الا واحد بعد واحد من اولى الالباب غير وهو صفة الآل
بمعنى المغاير اى مغايرا لمتحرز وسبق فيما لا يحول كلها لان فيه معنى النفي
مجرى حرف في عدم التعريف ومما ينبغي ان يعلم ان النحاة قد منعوا التعريف لفظ غير
باللام مع كونه مضافا وان كان نكرة رعاية لصورة الاضافة المعنوية
ولم يوجد ذلك التعريف في كلام الموثوق من العرب بل في عبارة بعض العلماء اى في كلام
المصنفين فكانهم جعلوه بعض المغاير وهو اى غير ههنا منصوب على الحالية
من ضمير استصفيت مدخر بالدال المهملة المشددة مجرور لاضافة الغير
اليه وهو اسم فاعل من الافتعال اصله مدتخر قلبت التاء دالا مهملة والاختيار مدخر
ثم ادغم الدال المعجمة في الدال المهملة بعد قلبها مهملة فصار مدخر وجاز فيه ايضا
مذخر بالذال المعجمة المشددة بادغام الدال المهملة في المعجمة بعد قلبها معجمة

ذلك لان الدال والتاء كلاهما من المجهورية فيجوز ذلك الادغام نظرا الى اتحادهما في المجهورية بجعل التاء دالا والدال لاوجاز فيه ايضا مذدجر بالمعجمة قبل المهملة بعكس الادغام وتحليله نظرا الى عدم اتحادهما في الذات **فضل** منصوب على انه مفعول مزدجر **ضيغ** مجرورة لاضافة فضل اليها وانما عمل مزدجر في فضل لانه اريد به الحال او الاستقبال لاعتماده ايضا على غيره وهو في معنى النفي يعني ان عمل اسم الفاعل مشروط عنده بشرطين الاول كونه بمعنى الحال او الاستقبال اي عند تجرده عن اللام او عند دخول اللام الموصول عليه ليس هو في الحقيقة اسم فاعل حتى يشترط في عمله بكونه بمعنى الحال او الاستقبال بل هو في صورة الاسم كما اشرنا اليه نحو الضارب اباه امس زيد اي الذي ضرب ابانا انما اشترط ذلك ليتم مشابهته لفظا ومعنى وانما اذا كان بمعنى الماضي فيشبه الماضي معنى لا لفظا ويشبه المضارع لفظا لا معنى فلا يتم مشابهته الماضي ولا المضارع فلا يعمل عمل احدهما ومما يجب ان يعلم ان هذا الاشتراط انما هو في عمله في غير الفاعل والظرف والمفعول المطلق فانه يعمل في الفاعل عندهم سواء كان مضمرا او مظهرا سببيا او غير سببي نحو زيد ضارب او ضارب ابوه او ضارب غلام داره عمرو امس لان ادنى المشابهة بالفعل يكفي للرفع لشدة اختصاص الرفع بالفعل وكذلك يعمل في الظرف والجار والمجرور مطلقا لان الظرف يكفيه رائحة الفعل الشائعة وكذلك يعمل في المفعول المطلق من غير هذا الشرط لانه ليس باجنبي عنه والشرط الثاني اعتماده على احد الاشياء الستة وانما اشترط في عمله الاعتماد على احدها لان طلبه للمعمول على خلاف وضعه لانه انما وضعه الواضع للذات المتصفة بالمصدر وهي من حيث هي لا يقتضي فاعلا ولا مفعولا وانما اقتضاهما باعتبار تضمنه بمعنى المصدر فاشترط في عمله ان يكون ما اقتضاه عند العمل هو قضاء هو بالفعل اولى منه بالاسم وذلك اما بكونه مسندا كما اذا اعتمد على الاربعة الاخيرة التي سيذكر فانه حينئذ لا يجوز ان يكون

محبر عنه

مجرا عنه فصار كالفعل اذ الاسناد من لوازم الفعل او بوقوعه بعدهما هو بالفعل اولى كما اذا اعتمد على الاستفهام والنفي فان النفي انما يتعلق بالاحكام والعوارض دون الذوات وكذا الاستفهام شانه ان يكون بالاحكام والعوارض دون الذوات الاول حرف النفي نحو ما زيد او ما يكون في معناها اي في معنى حرف النفي من اسم او فعل في معناه نفي كغير وليس مثال الاسم كما في قول الشاعر وان كبراد لم يعن الا بصالح لغير مهين نفسه بالمطامع فان مهين عمل في نفسه النصب لاعتماده على غير ومثال الفعل نحو ليس قايما الزيدون قوله وان امرء في مختار الصحاح المرء الرجل تقول هذا امرء صالح وهذا امرأة صالحة فاذا دخلت الالف اللام صار في المذكر وقلت امراء فثلث لغات فتح الراء في كل حال وضمها في كل حال واعرابها في كل حال فيكون مع اللغة الثالثة معربا من مكانين انتهى قوله لم يعن على وزن لم يرم صفة امرء وكغير باللام الابتدائية المفتوحة مرفوع على انه خبر ان ومهين على وزن مجيب اسم الفاعل من اهان تمهين اهانة والمطامع جمع مطمع بمعنى الطمع يعني ان الرجل الذي لم يهتم الا باعمال صالحة لغير مهين نفسه باظهار الطمع في كل امر منع والثاني من تلك الاشياء الستة حرف الاستفهام ملفوظا نحو اقايم زيد او مقدرا كقوله ليت شعري مقيم العذر قومي مرفوع تقديرا على انه فاعل مقيم والعذر منصوب على انه مفعول مقيم اي ايقيم يعني ايقبلون عذري قوله شعري بكسر الشين والراء بمعنى علمي اسم ليت خبره محذوف وجوبا على سبيل الوجوب لكثرة الاستعمال والتقدير ليت علمي بما يسئل عنه بهذا الاستفهام حاصل والاولى ان يقال فيه ايضا حرف الاستفهام او في معناه فان الشرط فيه هو الاعتماد على الاستفهام سواء كان مستفادا من حرف او من اسم نحو اين جالس صاحبك وكيف مصبح ابناك وكم مالك صديقك والثالث من تلك الاشياء الستة المبتدأ صريحا نحو زيد قايم ابوه او منويا كقوله

كم مالك عينه من شيء غيره فان مالي نصب عينه لاعتماده على كم الخبرية التي وقعت
مبتداء صريحا لكونه في الظاهر نكرة غير مختصة بل مبتداء منويا فانه مختص معنى الا
ترى ان قولك كم رجل لقيته بمعنى كثير من الرجال او من هنا اعلم ان تخصيص المبتداء
النكرة بالصفة على ثلثة اقسام اما بالصفة لفظا وهو ظاهر او بالصفة تقديرا
نحو قولهم شخب في الاناء وشخب في الارض اي شخب واحد او شخب من اللبن او بالصفة
معنى وتقديرا نحو كم الخبرية فان الوصف فيها من تمام معناه وليس مقدرا مع لفظها
كما يقدر مع لفظة شخب لان كم لا يوصف اصلا هكذا قالوا فاعلم ذلك والرابع
من تلك الاشياء الستة الموصوف نحو مررت برجل عالم ابوه والخامس منها
ذو الحال بان يكون اسم الفاعل حالا نحو جاءني زيد راكبا غلامه ويجوز فيها اي
في الحال اعني في مواضع اعتماد اسم الفاعل فيها على ذي الحال الاعتماد تقديرا
بان يحذف فيه الحال لفظا والسادس منها الموصول نحو الضارب ابوه
قال السيد ركن الدين العلوي بمختصر في كبير اسم شرح للكافية قوله بعد
الموصول ظرف قال قول عن المحقق منقول وزاد بعضهم على وجود الاعتماد
ان يعتمد على حرف النداء نحو يا جبلا حيث نصب طالعا جبلا على انه مفعوله
لاعتماده على يا لكن المحققين قالوا الموصوف اعم من ان يكون ملفوظا
كما ذكرنا او مقدرا نحو يا طالعا جبلا اي كوكبا طالعا على الجبل وزاد بعضهم
ان يعتمد على ان المكسورة المشددة نحو ان قايما الزيدان ومما ينبغي
ان يعلم في هذا المقام انه كما الاسماء المشبهة كاسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة تعمل بالاعتماد وكذلك يعمل به ما يجري مجراها كالمنسوب والاستعارة
مثل هاشمي ابوك واسد الزيدان فكلمة الاسد بمعنى الجري فعمل عمله وكذا عمل
هاشمي في ابوك لكونه في قوة اسم المفعول اعني منسوب الى هاشم وهذا
الاشتراط اي اشتراط الاعتماد عند البصريين واما عند الكوفيين والاخفش

فلا

فلا اشتراط بالاعتماد عندهم فعلى هذا قولنا قائم زيد فقائم فيه اي في قولنا هذا
عند البصريين خبر مقدم على المبتداء لا غير وعند الكوفيين والاخفش يحتمل الامرين احدهما
ان يكون قائم مبتداء وزيد مرفوع على انه فاعل ساد مسد الخبر والثاني ان يكون
خبرا مقدما وزيد مبتداء واقايم الزيدان والزيدون فممتنع عند البصريين ان
ان يكون قايم خبرا عن الزيدان او عن الزيدون لكونه اي لكون قايم مفردا و
الزيدان والزيدون ليس كذلك والمطابقة للمبتداء شرط في الخبر المشتق افرادا
وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا ليرجع الضمير منه الى المبتداء وجائز عند الكوفيين
اي قايم الزيدان والزيدون جائز عندهم وعند الاخفش على تقدير ان يكون مبتداء
وما بعده فاعل ساد مسد الخبر وكذا الظرف بعينه من غير تفرقة جاز بينهم في عمل
الظرف في الاعتماد وعدمه يعني ان الظرف المستقر انما يعمل في الاسم الظاهر بعده
عند البصريين بشرط اعتماده على احد الاشياء الستة واما اذا لم يعتمد الظرف
على شيء منها فالاسم الواقع بعده مبتداء مصدرا كان او غيره والظرف المقدم مع
ما فيه من الضمير المستكن فيه المنتقل من عامله خبر اذ لا فرق عند الخليل بين الحدث
وغيره في اشتراط الاعتماد واما عند سيبويه فان كان ذلك الاسم حدثا فله
بالفاعلية وان لم يعتمد الظرف لانه كان اقرب شيء على الفعل لانه من حيث انه
حدث جزء مفهوم الفعل وان كان غير حدث فهو مرفوع على الابتدائية كما هو
عند الخليل واما عند الكوفيين والاخفش لا يشترط الاعتماد في اعمال الظرف مطلقا
كما لا يشترط في اعمال اسم الفاعل والمفعول في حرف جر وعباراته مجرور به متعلق بمحذوف
مصدر مضاف الى مفعوله وهو عباراته جمع عبارة من العبور اما من المعنى الى اللفظ
بالنسبة الى المتكلم او بالعكس بالنسبة الى المخاطب وذكر الفاعل متروك
تقديره في رعايتي عباراته والضمير البارز المتصل مجرور المحل لاضافة العبارة
اليه عايد الى الامام منقحة اي خالصة من تنافر الحروف نحو الهعخع ومن الغرابة

نحو تجاهل كما وافر تشع وفي المبالغة للعياس نحو الحمد لله العلي الاجل ابلكك من ضعف
التأليف نحو ضرب غلامه زيدا باضمار قبل الذكر وتنافر الكلمات كقوله وليس قرب
قبر حرب قبر والتعقيد نحو قوله سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا على ما فصل كل في موضعه
بحورة صفة العبارات فان الفصاحة كما يوصف بها المتكلم مثل ما يقال شاعر
فصيح وكاتب فصيح كذلك توصف بها العبارات المفردة نحو كلمة فصيحة والمركبة نحو
مثل ما يقال كلام فصيح في النثر وقصيدة فصيحة في النظم ولم يجمع الفصيحة مع ان الموصوف
جمع للاختصار كما مر في المضبوطة وغيرها ولم من الحروف التي تجزم الفعل المضارع
وهي حرف لم نحو لم يضرب وتسمى بالجحد المطلق في عرف النحويين لانها موضوعة
لمطلق الانتفاء فيجوز ان ينقطع في زمان الاخبار ولما نحو لما يضرب وتسمى بجحد
المستغرق لوجوب اتصال نفيها بالحال وذلك لان لما نفي لقد ضرب وفي
قد ضرب اخبار عن المضي المتصل بالحال فكذلك نفيه ولم نفي لضرب وليس كذلك لقد
حرف حرفا وهذا من جملة مصداق ما يقال زيادة الحرف تدل على زيادة
المعنى وان الشرطية نحو ان تضرب اضرب ولام الامر اي اللام الموضوعة للامر
سواء كان امر الفاعل او المفعول او الفاعل المتكلم او المفعول المخاطب وفي كسرها
والفتح لغة ولا الناهية اي الموضوعة للنهي مطلقا فانها تجيء للمخاطب و
الغايب على السواء بخلاف اللام فانها لا تدخل على الفاعل المخاطب في الاغلب وقد
يدخله ليفيد التاء الخطاب واللام الغيبة فيفيد اللفظ المجموع الامرين مع التنصيص
على كون بعضهم حاضرا وبعضهم غايبا كما قرئ في الشواذ فبذلك فلتفرحوا ان قلت
المفهوم مما ذكرت ان تجيء صيغة المتكلم في المعروف من الامر والنهي وقد
صرح ابن الحاجب بخلافه حيث قال في تصريفه غير انه لا يأتي الوجهان للمتكلم
في المعروف من الامر والنهي قلنا كلامه انه لا يجيء من غير تأويل لئلا يلزم
امر الشيء لنفسه او نهيه عنها والامور وده في الاستعمال كثير لا يسع انكاره

مثل

مثل قولهم فلانشرح فلنجب وغير ذلك في هذا في التشريف قوله السحاب كي
فلنفيهما بقوله اي اذا كان السابق في الاعتبار والطلب وجب عليهما
تعينهما اشارة الى ان صيغة الطلب ليست على الحقيقة بل المراد بها الاخبار
عن وجوب التعيين عليهما من هو بصدد الامور المذكورة تدبر فانه لطيف ولم اطو فعل مضارع
مجزوم بلم سقط الياء علامة الجزم لان اصله اطوي بالياء المتحرك لا يبقى في موضع
ان حرف العلة في آخر الفعل المعتل اللام بمنزلة حركة الصحيح في آخر الفعل
الغير المعتل اللام وفاعله مستتر فيه وهو انا والجملة معطوفة على جملة التصنيف
ذكر منصوب لانه مفعول لم اطو شيء مجرور لاضافة ذكر اليه من حرف جر
مسائل مجرور بها والهاء مجرور المحل لاضافة المسائل اليها عايد الى الكتب
الثلثة والجار مع المجرور متعلق بلم اطو الا حرف من حروف الاستثناء واد وضع
على معنى ما به يستثنى في الكلام سواء كان حرفا او اسما او فعلا الا وحاشا
وعدا وغير وسوى بحركات الثلث وغيرها مثل سواء بالكسر والفتح وخلا
وما عدا وليس ولا يكون ولا سيما وبله وبيد بمعنى غير ولما في مثل قوله تعالى ان كل نفس لما عليها
حافظ ما موصولة شذ فعل ماض مع فاعله جملة فعلية صلته وفاعله مستتر
فيه عايد الى ما والموصول مع صلته منصوب المحل اما على الاستثناء المنقطع
من ذكر شيء لان المستثنى ليس من جنس المستثنى منه الذي هو ذكر والعامل اي
عامل النصب في الموصول مع صلته الا قوله العامل مجتهدا والا جرها والعامل
لفعل الذي مع ذكره وهو لم اطو بواسطة الا على اختلاف المذهبين او منصوب
على انه بدل من ذكر بدل البعض من الكل لان ذكر ما شذ من ذكر الشيء او
بدل الاشتمال ير عليه ان بدل الاشتمال انما يكون اذا لم يكن بينهما تعلق
بالكلية والجزئية وههنا ليس كذلك وقد اعترف به قبيله حيث قال
بدل من ذكر بدل البعض من الكل والعامل فيه لم اطو دون الا بل هو نحو

في العلاج اي لم اطو ذكر شي الا اطوي بالياء ذكري ما نذر بحذف المضاف واقامة
المضاف اليه مقامه في الاعراب في الحال اعني الياء في بحذف متعلق به منصوب بالمقدر
بين اوصالي او منصوب على البدل من ذكر شي بسبب حذف المضاف اليه لولا
ذلك الحذف لكان الموصول واجب النصب على الاستثناء المنقطع من غير سبيل
الى ان يكون بدل البعض من الكل كما لا يخفى وهو اي المضاف المحذوف ذكر
وهو اي الذكر المحذوف غير الذكر الذي هو المبدل منه لان المحذوف
المقدر غير الملفوظ المذكور وان الحذاف اصل الحروف فافهم واما جرور المحذوف على
البدلية اما من شي بدل البعض من الكل والعامل فيه ذكر اي لم اطو ذكر شي
الا اطوي ذكر ما نذر فيكون الذكر الذي ورد في التفسير هو عين الذكر المذكور
اولا لان البدل بتكرير العامل ومن هنا يظهر فائدة قوله فيما سبق وهو غير الذكر
هو مبدل منه او بدل من المسائل في مسائلها والعامل فيه من اي لم اطو ذكر
ذكر شي الا اطوي ذكر شي من المسائل التي نذرت هي قيل في هذا سهو
لان البدل يكون في غير الموجب وشي من مسائلها موجب والجواب المعنى الذكر
المتعلق بشي وهو من المسائل فرجع اليه فلته هو في مقالة لابن اخت خالته ولما
كان ههنا اعرابان كل منهما يحتمل الوجهين ابتداء في التفصيل اولا بالتاء واو
ثانيا ايضا بالتاء واو ثم لا يبقى ههنا احتمال كون البدل من الضمير المجرور في مسائلها
ابطله بقوله ولا يجوز ان يكون بدلا من الضمير المجرور في مسائلها لعدم مساعدة
المعنى للزوم كون ما نذر كتابا له ومسائل ليس كذلك وذلك لان هذا
الضمير راجع الى الكتب الثلثة فيكون التقدير لم اطو ذكر شي من مسائل الكتب الثلثة
الا الكتب الثلثة الذي نذر فرجع ماله الى ان يقال الا المسائل الكتب الثلثة وهو ظاهر
الفساد وما قيل في وجه الفساد انه اذا كان بدلا منه يلزم دخول الا بين المضاف
وهو المسائل من مسائلها والمضاف اليه وهو ما نذر بتقدير تخصيصه المبدل

اي تبعيد وازالة من البين وهو الهاء في مسائلها فانه خبر مبتدأ محذوف في قوله ابا ... ما كان
لان المراد بالتنحية في اللفظ حتى يلزم ما ذكرتم علينا نقول بعد التسليم يرد على الوجه
الاول ايضا هذا ولكن الحق انه ليس المبدل منه في حكم التنحية لا معنى ولا لفظا اما الاول
فلاشتماله على غير بدل الغلط فائدة الاجتماع والتفسير ثانيا واما الثاني فلوجوب
عود الضمير الى المبدل منه في بدل البعض والاشتمال كما اشرنا اليه قال في شروح
اللب واللباب ولكونه ليس في التنحية لا يمتنع ابدال غير المغضوب عليهم من الضمير المجرور
في انعمت عليهم فلو كان في حكم التنحية مطلقا لما صح ذلك لان التقدير حينئذ يكون صراط
الذين انعمت على غير المغضوب عليهم فيلزم خلو صلة الذين عن الضمير الراجع اليه لان
الضمير في عليهم الثاني راجع الى الموصول الثاني وهو اللام في المغضوب واما قولهم انه في
حكم التنحية فانما ذلك من حيث استقلال البدل بنفسه من غير كون المبدل منه ومفارقته
التاكيد والصفة وعطف البيان فمن هنا ظهر لك فساد قول الشارح لان المراد
بالتنحية التنحية في المعنى بمراحل عن التحقيق او شاع عطف على ما نذر بينهما في حرف جر موصول
بينهم منصوب اي لفظ بين منصوب لفظا على الظرفية وهم ضمير متصل مجرور المحل
بالاضافة باين اليه وعبارة عن الناس لانه عائد اليهم وعامل الظرف اي ناصبه
وهو مستتر وفاعله فعل اليهم من عامله بعد حذفه مستتر فيه عائد الى ما والعائد
المعمول اي الظرف مع فاعله جملة ظرفية صلة ما والموصول مع صلته مجرور المحل
بانه منتشر معطوف على شاع او على نذر والثاني اولى لقربه ولم حرف جزم ازد
فعل مضارع مجزوم بلم اصله ازيد سقط الياء لالتقاء الساكنين هو الظاهر ان
يقال ههنا اي التكثير التاء والدال فيها اي في الحديث متعلق بلم ازد
منصوب لانه مفعول لم ازد شيئا صفة شيئا الا حرف استثناء موصولة كان
فعل من افعال الناقصة مع معموله جملة فعلية صلتها اسمه مستتر فيه عائد الى ما
متعلق بقوله بالزيادة بتشديد الياء بمعنى الجديد واللائق وهو منصوب على انه خبر

كان في الاصل ما كان جزئيا بالزيادة ثم اخرجنا للتصحيح والموصول مع صلته منصوب المحل
اما على الاستثناء فيه لم ازد شيئا والعامل الا او كم ازد على اختلاف فيما مر ذكره في
تمام الموا الا نادرا او على البدلية من شيئا والعامل فيه لم ازد دون الا بل هو لغو في العمل
والجملة اعني لم ازد مع ما عمل فيه معطوفة على جملة لم اطوها في محل الرفع ان كانت فاء قوله فقد
عاطفة او في محل الجزم ان كانت فاؤه جزائية ومباحث الاستثناء طويلة لا يليق
ذكرها في هذه الاوراق لكن فيها اي في مباحث الاستثناء مسئلة لطيفة من الاستثناء
المكرر لا بد من ذكرها لامتحان الاذهان واختبار الافهام من المحاجاة بكسر الحاء المهملة
بمعنى الامتحان والاحجية وهي اي تلك المسئلة اللطيفة انه اذا قال قائل لفلان علي
عشرة دراهم قوله عشرة مرفوع مبتدأ ولفلان خبره وعلي متعلق بالخبر لانه في معنى الفعل
الا تسعة الا ثمانية الا سبعة الا ستة الا خمسة الا اربعة الا ثلثة الا اثنين الا واحدا وقال علي عشرة
بتنوين العوض الا اثنين الا ثلثة الا اربعة الا خمسة الا ستة الا سبعة الا ثمانية
الا تسعة فاللازم في الاول خمسة وفي الثاني واحد لا يليق في كل وجه التصحيح ههنا
ولا بد علينا ان نبينه فنقول اما ان اللازم في الاول خمسة فلانا اخرجنا التسعة
من العشرة بقي واحد وادخلنا مع ثمانية صارت تسعة واخرجنا منها سبعة
بقي اثنان وادخلنا معها ستة صارت ثمانية واخرجنا منها خمسة بقي ثلثة
وادخلنا معها اربعة صارت سبعة واخرجنا منها ثلثة بقي اربعة وادخلنا
معها اثنين صارت ستة واخرجنا منها واحدا بقي خمسة فكل وتر منفي خارج
وكل شفع موجب داخل كذا في شرح الرضي وفي التعليق سبيل هذه المسئلة
ان تجمع المثبت على حدة وتجمع المنفي على حدة ثم ينقص المنفي من
المثبت فما بقي هو المقر به فالمثبت عشرة وثمانية وستة واربعة واثنان والجميع
ثلثون والمنفي تسعة وسبعة وخمسة وثلثة وواحد والجميع خمسة وعشرون
فاذا انقصت الاول من الاكثر بقي اللازم خمسة واما اللازم في الثاني واحد

فانه

فان القائل لما استثنى الا اثنين بقي ثمانية وكلما استثنى ثلثة من تلك العشرة ايضا اذ لا
ان يكون في تلك الاستثناء من العشرة لا من الاثنين لان استثناء الاكثر من الاقل
لا يصح وهكذا الاستثناء الباقية كلها من العشرة فبقوله الا تسعة نفي تسعة من العشرة
فبقي واحد واعلم ان عبارة الكتاب في هذا الباب هكذا ولو ذكرت المستثنى الثاني بعد
ما يصح دخوله فيه كان من النفي اثباتا ومن الاثبات نفيا نحو قوله له علي عشرة الا
تسعة الا ثمانية وهكذا الى الواحد فاللازم خمسة ولو ذكرت بعد الا اثنين
الا ثلثة وهكذا الى التسعة فاللازم واحد انتهى وقال شارحه يعني لو ذكرت بعد الا واحد
الا اثنين الا ثلثة وهكذا الى التسعة بان تقول له علي عشرة الا تسعة الا ثمانية
الا سبعة الا ستة الا خمسة الا اربعة فاللازم واحد لانك اذا قلت الا اثنين بعد الا واحد
صار اللازم سبعة ثم اذا قلت الا ثلثة بقي اللازم اربعة ثم اذا قلت الا اربعة صار
اللازم ثمانية اذا قلت الا خمسة بقي اللازم ثلثة ثم اذا قلت الا ستة صار اللازم
تسعة ثم اذا قلت الا سبعة بقي اللازم اثنين ثم اذا قلت الا ثمانية صار اللازم
عشرة ثم اذا قلت الا تسعة بقي اللازم واحدا واعلم ان الاستثناء المساوي
او انقص منه لا يصح الا اذا ضم اليه ما يخرج عن المساواة وههنا كذلك انتهى اقول اذا
عرفت هذا فلعل الشارح لما قال على عشرة الا اثنين الا ثلثة اي بدون التعرض
الا الواحد بناء على بعض العبارة لكن لا يذهب عليك ان الظاهر مما في الكتاب
مسئلة وما ذكره ههنا في الكتاب مسئلة اخرى غيرها لا ينبغي ان يترك فيها الا
واحد كما لا يخفى على المدرك المنصف فلهذا احترزنا في وجه تخريج المسئلة الثانية
ما ذكرناه وعليك بالتدبر واعلم ان في تخريج المسئلة الاولى بتقدير اخر
اذ قد لاح ببالي وجاء في خيالي قبل العثور على ما ذكره الاعالي ثم وجدته
هو المرضي عند بعض المحققين من شراح الكتاب وهو الذي حققه بقوله واعلم
ان هذا المثال يكون الثاني من المستثنى مستثنى من الاول ويكون المستثنى

الاول الذي يستثنى منه بالنفي ان كان منفيا كان الثاني مثبتا وان كان
مثبتا كان الثاني منفيا ولنقول لاجل الضبط هٰهنا امران الاول ان يجعل
كل وتر كالتسعة والسبعة والخمسة والثلثة والواحد منفيا ويجعل كل شفع
كالثمانية والستة والاربعة والاثنين مثبتا والثاني ان يسقط المستثنى من المستثنى منه
ثم يضاف الباقي من هذا المستثنى منه الى المستثنى الثاني حافظا مبلغه ثم يسقط من هذا المجموع
المستثنى الثالث فعلى هذا الى ان يبلغ الواحد مثلا اذا اخرجت التسعة من العشرة بقي منها
الواحد وهذا الواحد اذا انضم الى الثمانية مثلا عادت تسعة فاذا اخرجت منها السبعة
الثمانية سبعة بقي اثنان واذا انضم اثنان الى الستة عادت ثمانية واذا اخرجت منها
الثمانية الخمسة بقي ثلثة واذا انضم هذه الثلثة الى الاربعة صارت سبعة واذا اخرجت
من السبعة ثلثة بقي اربعة واذا انضم هذه الاربعة الى الاثنين صارت ستة واذا اخرجت
من هذه الستة واحد بقي خمسة هذا من فوائد اخرى مهمة لا ينبغي ان تهمل وان طال الكلام منها
ان الفعل الواقع بعد الا لا يقع الا مفرغا ولذا لا يقع الا بعد النفي فاذا وقع بعد
الا المضارع لا يشترط ان يكون قبلها فعل بل وجود النفي كاف نحو ما زيد الا يفعل
فيأول بما زيد الا فاعل فيكون خبر المبتداء وان وقع بعدها فعل ماض يشترط ان يكون
قبلها فعلا منفيا كقوله تعالى وما تأتيهم من رسول الا كانوا او في معنى النفي في القسم
نحو انشدتك الا فعلت فان معناه ما اسئلك الا فعلك فهو مستثنى مفرغ ومنها
وقوع الجملة الاسمية بعد الا كقولك ما جائني احد الا زيد خير منه فاذا وقعت الجملة بعد
المعرفة كانت حالا كقولك مررت بزيد الا ابوه قائم وهي صفة في الاصل واما
الواقع بعد النكرة فهي صفة والاجوز ان يكون حالا عند من يجوز الحال من النكرة
ويجوز دخول الواو معها فتقول ما مررت باحد الا وزيد خير منه والاجوز ان يكون
بلا فاحد لان الجملة لا تبعد من المفرد ومنها ان حذف المستثنى يجوز تخفيفا عند
قيام قرينة قال ابو سعيد السيرافي انما يحذف في ليس الا وليس غير خاصة دون

غيرهما من ادوات الاستثناء ومنها انه كما يكون منقطعا يجوز اظهاره نحو قوله تعالى شهد
الله انه لا اله الا هو ومنها ان الاستثناء الواقع عقيب الجمل كقول القائل من
قذف زيدا فاجلده واحكم بفسقه ورد شهادته الا ان يتوب فعند الشافعي
رح يرجع الى الكل وعند ابي حنيفة رح يختص بالجملة الاخيرة وذهب بعضهم الى
التوقف والبحث عنه خارج عن الفن فان قيل فما تقول في قولنا ولا حول ولا قوة
الا بالله فان الاستثناء الواقع بعد جملتين ينصرف الى الثانية عندنا وههنا
منصرف الى الجملتين معا لان معناه لا حول عن معصية الله الا بالله ولا قوة
على طاعة الله الا بالله قلنا ان الاستثناء المذكور راجع الى الثانية ويقدر
في الجملة الاولى استثناء آخر لدلالة الثاني عليه او نقول ان الحول والقوة ان كانا
بمعنى واحد صح رجوع الاستثناء اليهما لتنزلهما منزلة شيء واحد وبترجمة على زن
دحرجت اي تسمية الواو للعطف ترجمة فعل وفاعل ومفعول مع الضمير البارز راجع
الى المختصر والجملة معطوفة اما على جملة استصفيت وعلى جملة لم ازد والاول اولى من
جهة المعنى وان كان بعيدا من جهة اللفظ ووجه الاولوية لا يخفى على الذوق السليم
بكتاب مجرور بالباء متعلق بترجمت المصباح الكتاب انه ليس مسمى بهذا الاسم بل يجيء
فلعل ذكر الكتاب يكون لمحض التعظيم انه مجرور باضافة الكتاب اليه من
اضافة العام الى الخاص كما عرفته يستضيء اي يستنير يعني انما ترجمت بالمصباح
لاستضاءة واستنارة بانواره على بحظ خرجت عن الحرب جنبا تدبر واللام
جارة وان المصدرية مقدرة بعدها لانها لا تدخل الفعل الا بعد تقدير ان بعدها
ليكون الفعل في قوة الاسم لكونه في تاويل المصدر كما مر في قوله حتى يتعلق وتستضيء
فعل مضارع منصوب محلا اي بان المصدرية فاعله الضمير المستتر فيه اي في يستضيء
وهو عائد الى الولد بانواره متعلق بيستضيء والضمير مجرور محلا لاضافة الانوار
اليه راجع الى هذا المختصر والمراد بانواره مسائله اللطيفة ومباحثه النفيسة

وفي هذا الكلام استعارة بالكناية لان المص شبه المختصر بالمصباح في ازالة الظلم عن
قلبه كالجلية والجمل اما الازالة اي ازالة الظلم في المصباح فظ واما الازالة في المختصر
فلانه مزيل الظلمة والجهل عمن لممارسة متعلق بالمزيل والاشتغال عطف تفسيري
وهي في الحقيقة من اثر الظلمة ثم اثبت له ما هو من لوازم المصباح بقوله بانوار
والتشبيه المذكور اي تشبيه المص المختصر بالمصباح في ضمره استعارة مكنية وهذا الاثبات
استعارة تخييلية قوله قرينة لها اما مرفوع على انه خبر بعد خبر او صفة للتخييلية
واما منصوب على الحالية فتدبر يستفيد اي يغتنم معطوف على يستضيء والضمير المستتر فيه
عائد الى الولد مغانم منصوب على انه مفعول يستفيد وهي بمعنى الغنائم جمع غنيمة و
اضافتها الى آثاره اضافة العام الى الخاص اي غانم من آثاره فيكون اضافة
بمعنى من كخاتم فضة لان المغانم المراد ههنا هي الآثار الحاصلة من المختصر كما ان الخاتم
هو الفضة فيجوز كون الاضافة بمعنى من لان خاصها وهي كون المضاف اليه محمولا موجود
ههنا والمراد بها اي بتلك الآثار الحاصلة من المختصر مسائله الشريفة التي هي فوق
كل غنم والضمير البارز مجرور المحل لاضافة الآثار اليه راجع الى المختصر وكسر فعل قال
ومفعول له وهو اي المفعول له الضمير البارز المتصل وهو عائد الى المختصر والجملة معطوفة
على جملة ترجمة ومعنى كسره طويته طيا وهو ضد النشر يعني طويته على كسر عبد
القاهر لان الثياب المفعولة اذا اريد طويت على كسر القصاد فكان
المص شبه هذا المختصر بالثوب المطوي وجملة مشتملا منصوب على انه حال او مفعول
ثان على حرف جر مخزن مجرور بها متعلق بمشتملا ابواب مجرورة لاضافة مخزن
اليها الباب في الاصل باب البيت قيل انما سمي ههنا به لانه لا يدخل في مسئولة
الا بعد المجاوزة عنه كما لا يدخل الا بعد المجاوزة عن بابه واصله بوب بدليل ابواب
مرفوع على الابتداء الاول صفة الباب وهو نقيض الآخر واصله اوأل على وزن افعل
على راي من هو مهموز الاوسط قلبت الهمزة واوا وادغمت بدليل اول منك

وجمع

وجمعه اوائل واوالي وقيل اصله ووول على وزن فوعل قلبت الواو الاولى همزة لئلا يجتمع
حرف المتكلم في الابتداء والجمع على اوول كاستثقال في الصحيح اذا جعلت الاول
صفة لم تصرفه تقول لقيته عاما اولا واذا لم تجعله صفة صرفته تقول لقيته عاما اولا
في الاول ولم تصرف هذا العام وفي الثاني قيل هذا العام وثانيته الاولى وجمعها اول مثل
الاخرى والاخر في الاصطلاحات جمع اصطلاح وهو اتفاق جماعة على تخصيص شيء بشيء والجار
والمجرور في محل الرفع على انه خبر مبتدأ النحوية مجرورة صفة الاصطلاحات وانما لم يقل
النحويات موافقا للاصطلاحات لانها اي النحوية اسم تستعمل في الجمع وهو الاصطلاحات
فيجوز الوجهان كما مر غير مرة فان قيل ان النحوية ليست بفعل اي بفعل اصطلاحي
ولا بمعناه مما يشتق من الفعل فاين الاسناد قوله لانه متعلق بما يفهم من الكلام
السابق اعني الاستفهام الانكاري اي لا اسناد فيه لانه لا يوجد له اي للاسناد
الا فيهما اي في الفعل وفيما في معناه ولهذا تسمعهم يقولون ان الخبر لا بد وان
وان يكون فعلا او معنى فعل او كان مثلا قولنا زيد اخوك وعمرو غلامك بمعنى
مواخيك ومملوكك قلنا ان الياء فيها اي في النحوية ياء النسبة فيكون في معنى
الفعل اذ التقدير في الاصطلاحات المنسوبة الى النحو فالنحو اسم محض كهاشم وبصرة
فلا يصح الوصف به واذا نسبت وقلت نحوي وهاشمي وبصري الحق في سلك
الصفات حتى تقول برفع الهندي الغلام على انه فاعل في قولك مررت برجل هندي غلامه
فلا اشكال وهي اي الاصطلاحات ههنا بمعنى المصطلحات فلهذا اي لكونها بمعنى المصطلحات
جمعت الاصطلاحات اي جيئت بصيغة الجمع الظاهر ان يقال جمع اي الاصطلاح و
ان كانت مصدر الغظا والمصدر لا يثنى ولا يجمع وهو اي ذكر المصدر وارادة اسم
المفعول كثير كاللفظ بمعنى الملفوظ وغيره كالقبول بمعنى المقبول والعطف
بمعنى المعطوف والضرب بمعنى المضروب ونحو ذلك وهي اي الاصطلاحات بمعنى
المصطلحات عبارة عن الالفاظ المتعددة ككلمة وانواعها من الاسم والفعل

والترتيب في الكلام وانواعه اي انواع الكلام من الجمل الاربع الاسمية والفعلية والشرطية
والظرفية واعلم ان الاصل ان يكون الجملة اثنين اسمية وفعلية لان المركب
المشتمل على المسند والمسند اليه لا يتاتى الا من اسمين او من فعل واسم فان بدئت
بالاسم تسمى اسمية كزيد قايم وزيد ابوه قايم وان زيدا قايم وهل زيد قايم وما زيد قايما
ونحو هيهات الامر وشتان زيد وعمرو واقايم الزيدان وما قايم الزيدان عند
الجمهور خلافا لصاحب اللب فان مثل هيهات الامر وما بعده من الجملة الفعلية
دون الاسمية وان بدئت بالفعل تسمى فعلية كقام زيد وهل قام زيد وزيدا
ضربته ويا عبد الله لان التقدير ضربت زيدا ضربته وادعو عبد الله وبه اخذ ابن
الحاجب في صاحب اللب وابن مالك لكن الزمخشري وصاحب اللب الحقاهما باعتبار
آخرين وجعلاهما قسمين آخرين من الجملة وبيانه ان الجملة الفعلية ان تجردت ظاهرا
عن الشرط ولزوم الاضمار فهي قسم من اقسامها تسمى بذلك الاسم الاصلي اعني
الفعلية وان كانت تتضمن الشرط يسمونها شرطية سواء كانت مركبة من
فعلين نحو ان جاءني اكرمك او من شرطين معنى نحو ان كان متى كان زيد يكتب فهو يحرك
يده فمتى لم يتحرك يده لم يكتب وان لزم الاضمار فيسمى تلك الجملة ظرفية سواء كان
ملفوظا في الظرف او مقدرا فان الجار والمجرور يسمى ظرفا اصطلاحا كما اشرنا اليه
كما في الدار زيد وما قدامك زيد هذا وقولنا في الشرطية معنى قره زاده و
صاحب في شرح اللب قال قوله معنى اشارة الى ان الشرط لا يجوز ان يكون
جملة شرطية لفظا لانهم لا يوالون بين حرفي الشرط والجزاء فاذا ارادوا
ذلك دخلوا كان في المسند الى ضمير الشان وجعلوا الشرطية خبره فيكون
الجملة فعلية وشرطية معنى انتهى وقوله التي يتوقف صفة الالفاظ عليها
اي على تلك الالفاظ المتعددة المباحث الآتية فلهذا اي فلتوقف المباحث
الآتية عليها قدم المص هذا الباب الكاين في الاصطلاحات على سائر

الابو

الابواب هذا واردفه اي عقبه بقوله الباب مرفوع على الابتداء الثاني مرفوع تقديرا
على انه صفة الباب في القول الجار والمجرور متعلق بمحذوف لكونه مرفوع المحل على
الخبرية للمبتداء اللفظية مجرورة على انها صفة العوامل مجرورة صفتها
ايضا اي اللفظية بجر الصفة وانما قدم هذا الباب على الباب الثالث لان
العوامل المذكورة في الباب الثاني قياسية وفي الباب الثالث سماعية
والقياسية مطردة مثلا قولنا الافعال اللازمة ترفع الاسم الواحد
على الفاعلية والافعال المتعدية ترفع اسما واحدا على الفاعلية وتنصب
آخر على المفعولية هذا قياس مطرد ولو ترك قوله هذا لكان اظهر في جميع الافعال
وذلك ان تجري انت هذا الحكم لكل فعل سواء سمع من العرب اولا والسماعية
غير مطردة مثلا قولنا ان الباء تجر وقوله مثلا منصوب على المصدرية اي قال
تجر على وزن تمر صيغة مؤنث وكم اي لفظ كم بفتح الميم سماعي خبر لقوله
قولنا وقوله يحفظ فيما سمع من العرب صفة كاشفة لكلمة سماعي وليس لك ان
تجاوز انت عما سمعته من العرب وذلك لان المطرد يستحق التقديم
على غير المطرد لان ما لا يطرد في كلامهم جرى مجرى الشاذ النادر عن القياس الخارج
عن الاصل كذا قال في الضوء قوله الشاذ اي الساقط وقوله الخارج صفة بعد صفة
للشاذ والمطرد ليس كذلك فهو اولى بالتقديم فلذلك قدم عليه ثم قال
الباب الثالث في العوامل اللفظية السماعية واعرابه كاعراب الباب الثاني لكن قدمه
على الرابع لشرفه لان اللفظية السماعية اقوى لانها تعرف بالحس البصري
فيه بحث لان العوامل اللفظية هي الالفاظ التي هي اصوات مخصوصة وهي ليست
بمحسوسة بالبصر بل بالسمع فلو قال تعرف بحس السمع والقلب معا لكان اولى
والمعنوية تعرف بالقلب فقط لانه اي العامل المعنوي اما الابتداء الرافع
للمبتداء والخبر او وقوع المضارع موقع جنس الاسم الرافع للمضارع

او كون المنتصر مسمى لمرفوع او منصوب او مجرور العامل في المتقدمة هذا الخمسة
على ما ينبغي في آخر الكتاب في الباب الرابع ولا شك ان لكل واحد منها علاقة
لا يعرف الا بالقلب ولا شك في مزية ما يعرف بالشيئين على ما يعرف بشيء
الواحد المزية بمعنى الفضيلة فعلية لا مخيل لها في الاساس لمزيتها عليها تفضلت
وجمعها المزايا ثم المتقدم المقرر
باب الرابع في العوامل المعنوية
على الباب الخامس
في فصول من العربية لان المراد من علم النحو معرفة العوامل والمعمول فالبحث في الرابع
من العوامل وان كانت معنوية بخلاف الخامس فان البحث فيه من التعريف
التنكير والتذكير والتانيث وغيرها فانها من مهمات الفن وليست بمقصودة
من هذا الفن وان كانت مقصودة في هذا الفن والفرق بين المقصود من
هذا الفن وبين المقصود في هذا الفن ظاهر حيث يشمل الثاني المقصود
الاصلي وغيره بخلاف الاول والمقصود من هذا الفن تقدم على المقصود
في هذا الفن فلهذا قدم الرابع على الخامس فان قلت لو اقتصر على الابواب
في قوله في العوامل اللفظية حيث قال اللفظية ولم يقل اللفظيات بالجمع غير
مع ان موصوفها جمع وهو العوامل يعلم مما ذكر في الكتب المبسوطة اي في قوله
مختصرات المضبوطة ولعل المضبوطة وقع تصحيفا من المبسوطة لكن لا بد هنا
ان يذكر وجه الحصر اي حصر ابواب الكتاب في الخمسة بان يقال ان المبحوث عنه
في هذا الكتاب لا يخلو من ان يكون موقوفا عليه المباحث الاتية اولا فالاول هو
الباب الاول وان كان الثاني فهو ما لم يتوقف عليه المباحث الاتية فلا
يخلو من ان يكون البحث فيه من جهة العاملية اولا فان كان الاول فلا يخلو من
ان يكون العامل فيه قياسيا او سماعيا او معنويا فالاول ما يكون
العامل فيه قياسيا هو الباب الثاني والثاني اي ما يكون العامل فيه سماعيا
هو الباب الثالث والثالث اي ما يكون العامل فيه معنويا هو الباب

الرابع

الرابع وان كان الثاني وهو ان يكون البحث فيه لا من جهة العاملية فهو الباب الخامس
فان قيل لا يلزم من عدم كون البحث ان يكون هو الباب الخامس الذي في فصول
من العربية فلم لا يجوز ان يكون شيئا آخر لم يكن فيه تلك الفصول قلنا اعلم
اولا ان الحاكم الحكم بالانحصار اما عقلي اي متردد بين النفي والاثبات
يجزم العقل بمجرد ملاحظة مفهوم بالانحصار واما استقرائي اي لا يكون كذلك
بل يستند الى التتبع والاستقراء هذا هو المشهور بين الجمهور لكن قد اعتبر بعضهم
ههنا قسما آخر وسماه حصرا جعليا وبيانه ان ذلك الاستقراء اما ان يتعلق
بجعل جاعل اي يكون المقسوم مما جعله جاعل على تعداد تلك الاقسام كالمصنف
المجمول على الابواب الخمسة او لا يتعلق بجعل جاعل فان لم يتعلق به فهو قسم منه
فيسمونه بذلك الاسم الاصلي اعني الاستقراء فان تعلق به فيسمونه بالحصر
الجعلي اذا عرفت هذا فنقول هذا السؤال عام الورود في كل حصر جعلي
لا عقلي لان بداهة العقل كافية فيه لا يتطرق اليه شبهة
لكن يرفع ذلك السؤال العام بالاستقراء يعني اذا
لم يكن البحث من جهة العاملية فهو الخامس بالاستقراء
اي يلزم ثبوت الخامس بالاستقراء
في اجزاء الكتاب وابوابه لا
بالعقل لان العقل
يجوز

هذه شرح الديباجة للمكوط

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله افتتح بالتحميد بعد التيمن بالتسمية ليكون اداء لشئ من مواجب شكره على ما لا يتناهى من مواهبه وبره التي هذا التأليف اثر من آثارها وفيض من انوارها واختار صيغة المضارع المثبت لتدل على الاستمرار التجددي رعاية للموافقة بين الحمد والمحمود عليها من نعمه اي كما ان الاءه لا تزال تتجدد في حقنا ابدا كذلك ينبغي ان نحمده بما يتجدد دائما فالحمد دعاء للمبالغة والنعمة حقيقة واما كيفية دلالة هذه الصيغة على الاستمرار المذكور فبيانها الى الكتب والله علم خاص بذاته ويدل على سائر صفاته الكمالية دلالة التزامية من قبيل دلالة حاتم على الجود وما در على البخل على عظمة جلاله قال الجوهري في الصحاح جلال الله عظمته ثم ان هذه الاضافة من اضافة العام الى الخاص لان العظمة المضاف اليها هي العظمة وهي فرد من افراد مطلق العظمة والمقصود المبالغة الحاصلة من اثبات العظمة للعظمة بالاضافة وهذا في المعنى كما يقال جل جلال الله وربما يتوهم انها اضافة الشيء الى نفسه والبطالة باقدامنا فتامل حمدا عريق بيان لكمال حمده وانتصابه على المصدرية من قوله احمد ويحتمل المجاز والا هو بالحقيقة مضاف الى صفة المصدر بمطالعة جمال الجمال الحسن وحمل الجلال والجمال على المتقابلين ليس من اللغة واشكره عطف على احمد والغيرية والشكر لا يكون الا على الفواضل والحمد اعم فلهذا رتب الحمد على الفضيلة الذاتية وخص الشكر بالافضال فقال لجزيل نواله الجزيل العظيم الجزل والنوال العطاء والاضافة مجاز من قبيل سحق عمامة وجرد قطيفة فان قيل لم تجز الوصف على الموصوف كما هو الحق وارتكب المجاز قلنا لما فيه من البيان بعد الابهام وهو اوقع في النفس التام مع شكر معتقد بيان لكمال شكره والكلام فيه على قياس ما مر في الحمد المعاده وما له مصدران مبينان بمعنى واحد واستعمال الالفاظ المتعددة بمعنى واحد في الخطب غير عزيز لانها مما يطلب فيها التأكيد و

التعبير وتحسين الالفاظ على انك في التخصيص بالخيار والجود اي نسبة الى المجد والكرم من التمجيد وهو ان ينسب الجميل الى المجد بكل شرف اسمائه الباء للاستعانة نحو كتبت بالقلم والاضافة للصفة الى الموصوف اي باسمائه التي هي اشرف من كل اسم والمراد بالاسم ما يتعرض فيه للذات نحو العالم والقادر وهو صفات كما اعطف على اسمائه فيكون في حيز الاضافة الاشرف والمراد بالصفة ما لا يتعرض فيه للذات مثل العلم والقدرة والتنزه عن معتقد اهل التشبيه مقاله وهم يعتقدون انه تعالى في الجهة كالاجسام تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا ليس كمثله شيء والمراد تنزيه الله تعالى عند الحكم بتنزه ساحته عز عن ذلك فتامل وكما ان حمد الله ثبت في الذهن لعموم النعم كذلك دعاء الرسول عليه السلام على الامم مما وجب ولزم اذ منه وصل الهداية الى السعادة الحقيقية فلذلك حجب السعادة بذكر الصلوة في تلو الحمد فجرى عليها وقال وصلى عطف على احمد والصلوة من الله الرحمة ومن غيره طلبها فالثلاثية المشهور ثنائية بالحقيقة واعلم ان استعمال لفظ الصلوة بكلمة صلى انما هو بملاحظة معنى النزول اي ادعو الله تعالى بنزول الرحمة على سيدنا محمد عطف بيان لسيد المبعوث لبيان حرامه اي ما حرمه وحلاله اي ما احله واستغني لادراكه مطالب بهجة آله تقديم الصحب على الآل على نحو تقديم الحرام على الحلال في انهما للحاجة للسجع وبعد اي بعد الحمد والصلوة فجئ لكونه من الغايات ولها احوال ثلث الاول وتركها مع جملة مضافة وهي معربة فيهما وتركها مع جملها منوية وهي مبنية لظهور شبهها بالحروف في الافتقار الى الغير فاني جئ بالفاء لظنية وجود اما بعد ظرف لقوله شرحته ثانيا ان شرحت كتاب الكافية في النحو اولا اي شرحا اولا فهو صفة المصدر المحذوف على نحو ضربته اربع ضربات مع ايراد ظرف مستقر صفة شرحا اولا اي شرحا كائنا مع اسولة كثيرة واجوبة

وإجابات كثيرة فالكثيرة في المعنى صفة للثانية فان قيل فما الاجابات بعد السؤال
والاجوبة قلنا هي اصل المسائل والمقاصد فان اعتبر كونها الاداء وهي الكتاب
والمسئول عليها والاجوبة عنها شرحته جزء ثاني شرحته ثانيا مختصرا حل
من كل شرحته على حل الفاظه وشرح معانيه والاشارة الى التعطف على حل
تحليل الى تركيباته ومبانيه يريد بالمباني الاصول الجملة لانها مباني الاصول
المفصلة الا نادرا استثناء مفرغ انتصب ظرفا المختصر اي مختصرا كل حين
الا حينا نادرا ايجازا وزيادة عن الحل والتحليل الى تكثير الفوائد مع ذكر علل النحو
الظرف المستغرق حال الامر مختصرا او البعض للمعاني وجملة عطف على شرحته
الى سم جديدة الامير الرسم الاثر والمعنى فجملة ليكون رسما او اثرا من جديد
المامير الا قدا ذا كان بالبسمة كان اثرا منه باقيا بعده ووجملة ليكون في رسمه
واثره ذهو اسم فالرسم نفس الكتاب في الوجه الاول الاسم في الثاني الكبير
العالم الفاضل سلالة الامراء قال الجوهري في الصحاح السلالة النطفة
والوزراء فخر العرب والعجم ناصر الدولة والدين شمس الاسلام والمسلمين حسين
عطف بيان للامير ومن الاوصاف الطرية بين المخدوم المعظم ملك ملوك
الامراء والوزراء صاحب السيف والقلم اي الجهانان الريكستان صفة
العالم جلال الدنيا والدين مبالغتان على قياس زيد عدل وعمر وصوم
ابراهيم عطف بيان للمخدوم ومارد قه بربع وشبر بالباء القانية
الثانية المفتوحة والغين المعجمة الساكنة والراء المهملة المضمومة والشين المعجمة
وهو غير منصرف للعجمة والعلمية بيلكا ملك لقب اجرى بيان للاسم فان
الالقاب يكون اشهر في العلمية فلذلك كانت بالبيان اجدر وهو غير ممنوع
من الصرف للعجمة والعلمية وتركيب الاسمين فهو بالياء الموحدة القانية
والياء الساكنة واللام ايضا الحاق باجر وصف الامير وهذا بيان

نسبة

نسبة بعد بيان نسبة منسوب الى بعض بلاد المشرق اعز الله انصاره اي غلب اعوانه
على الاعداء وضاعف اقتداره اي ضاعف الله مقداراته الملكية ...
زيادة لا احد بعين كما توهم فانه لفظ ضاعف زيادة المقام بسبب
متعلق بجملة اشتغاله بهذا الكتاب البديع اي الكتاب الكافية الذي هو دستور
هو في الاصل فارسي معرب المعنى كتاب فيه قواعد امور الملكية
في الحوادث المحتاج اليه فالمراد به كتاب يرجع اليه في هذا الفن اي النحو
لاولي الالباب اي عقول دستور طالبين للاذكار وفيه رمز الى ان الاشتغال
الاشتغال بالكافية كل مشتغل بل بد ان يكون الحايض فيه من اولي الفهم و
العقل وتسميته معطوف على شرحته بالوافية في شرح الكافية لكونه
وافيا لحل الفاظه وشرح معانيه وموصلا الطالب الى مقاصده ومغنيا
جمع مغنى وهو محل الغنى وما توفيقي التوفيق جعل الاسباب موافقة وهو من
اضافة المصدر الى المفعول والمصدر المجهول اي ما كونه موفقا في كل حين
عموما وفي هذا التاليف خصوصا الا بالله الباء بمعنى مع والاستثناء
مفرغ اي ما توفيقي حاصلا مع احد الا مع الله عليه
اي على الله لا على غيره توكلت اي اعتمدت
واليه انيب اي ارجع فانه
المرجع والماب
تمت تمام
م م
م

اذا قال لفلان علي عشرة دراهم (مثبت)

منفي	مثبت	منفي	مثبت	منفي	مثبت	منفي	مثبت	منفي
الا تسعة	الا ثمانية	الا سبعة	الا ستة	الا خمسة	الا اربعة	الا ثلثة	الا اثنين	الا واحد
بقي اللازم واحد	صار اللازم تسعة	بقي اللازم اثنين	صار اللازم ثمانية	بقي اللازم ثلثة	صار اللازم سبعة	بقي اللازم اربعة	صار بقي اللازم ستة	بقي اللازم خمسة

فاللازم خمسة   جملة مثبت ثلثون   جملة منفي خمسة وعشرون   فاطرح المنفي من المثبت فبقي خمسة .

ولو قال علي عشرة دراهم (مثبت)

منفي	مثبت	منفي	مثبت	منفي	مثبت	منفي	مثبت	منفي
الا واحدا	الا اثنين	الا ثلثة	الا اربعة	الا خمسة	الا ستة	الا سبعة	الا ثمانية	الا تسعة
صار اللازم تسعة	صار اللازم سبعة	صار بقي اللازم اربعة	صار اللازم ثمانية	بقي اللازم ثلثة	صار اللازم تسعة	بقي اللازم اثنين	صار اللازم عشرة	بقي اللازم واحد

فاللازم واحد   وجملة منفي سبعة وعشرون   وجملة مثبت ثمانية وعشرون

فاطرح المنفي من المثبت
فبقي واحد

Süleymaniye U. Kütüphanesi
Kısım Hacı Mahmud Ef.
Yeni kayıt no 5976
Eski Kayıt No

74